مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الهجرة غير الشرعية ومخاطر الإتجار بالبشر في ضوء المستجدات الراهنة، التداعيات وآليات المواجهة: دراسة ميدانية على إحدى قرى محافظة الدقهلية

د. مروة طلعت محمد التابعى الشرقاوي

مدرس بقسم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة المنصورة

DOI: 10.21608/qarts.2023.240090.1766

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٢) العدد (٦١) أكتوبر ٢٠٢٣

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الهجرة غير الشرعية، ومخاطر الإتجار بالبشر في ضوء المستجدات الراهنة التداعيات، وآليات المواجهة: دراسة ميدانية على إحدى قرى محافظة الدقهلية

الملخص:

هدفت الدراسة الراهنة إلى تقديم صورة متكاملة حول، واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع المصري، والكشف عن الأسباب، والدوافع التي تكمن، وراء استمرارية تصاعد تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، والكشف عن المخاطر الناجمة عن ارتباط تلك الظاهرة بجرائم الإتجار بالبشر، وتداعياتها على كل من الدول المصدرة، والمستقبلة لها، وذلك في ضوء المستجدات، والتحديات الراهنة التي تمر بها المنطقة بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، وتقييم مدى فاعليه الجهود الدولية، والمصرية في التصدي لتلك الظاهرة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت بدراسة الحالة باستخدام دليل المقابلة المتعمقة، حيث تم تطبيقها على (٢٥ حالة) من الشباب الذين مروا بتجربة الهجرة غير الشرعية، وتعرضوا لمخاطر الإتجار بالبشر، وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية على قرية تلبانة التابعة لمركز المنصورة– محافظة الدقهلية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، من أهمها: إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مازالت مستمرة، وفي تصاعد حتى الوقت الراهن، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة للتصدي لتلك الظاهرة، كما كشفت الدراسة عن التحديات الراهنة التي أثرت بقوة في ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، ومخاطر الإتجار بالبشر، وجاء من أهمها: الأزمات الاقتصادية، وتصاعد الضغوط التضخمية، والجائحة العالمية كورونا، وتداعياتها الاقتصادية، والاضطرابات الأمنية في ليبيا، كل ذلك عمل على تنامي نشاط شبكات تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، كما أن التقنيات الرقمية والتكنولوجية شكلت تحديًا أمنيًا خطيرًا، وزادت من خطورة جرائم تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر عبر فضائها الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية ، الإتجار بالبشر، مجتمع المخاطر.

مقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة من أهم الظواهر والقضايا الاجتماعية التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية في الوقت الراهن، لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية، وتحرير قيود التجارة التي تقتضي بفتح الحدود، وتخفيف القيود، فالهجرة على امتداد التاريخ الإنساني تستجيب لتطلعات الأفراد في مناطق مختلفة من العالم نحو تطوير حياتهم، وتغيير ظروفهم لحياة أفضل(١)، فإما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات، وفقًا لمقولة **(ألفريد صوفي Alfred souvy)**(٢).

وتشير الإحصائيات إلى أن تدفقات البشر تعد من أهم التدفقات التي صاحبت العولمة، حيث ارتفع عدد المهاجرين الدوليين ليصلوا إلى (٢٨١ مليون مهاجر) عام ٢٠٢٠، بعد أن كان (٢٢١ مليون مهاجر) عام ٢٠١٠، و(١٧٣ مليون) عام ٢٠٠٠، حيث يمثل المهاجرون الدوليين حاليًا حوالي (٣.٦٪) من إجمالي عدد سكان العالم(٣).

ومع مطلع الألفية الثالثة بدأت الأنظار تتجه إلى ما يسمى بالمخاطر الاجتماعية التي أفرزتها العولمة، بخاصة مع صدور وثيقة عالمية عن الأمم المتحدة تتحدث عن (مجتمع المخاطر في عصر العولمة)، والتهديدات التي باتت تهدد أمن المجتمعات واستقرارها(٤).

ويرى **(أولريش بيك)** أن المخاطر العالمية ليست نتاجًا للتخلف، إنما هي نتاج لمجتمعات الحداثة التي قضت على المجتمع الصناعي الكلاسيكي الذي من أبرز مقولاته السيادة الوطنية، والتقدم الآلي والطبقات والمعرفة العلمية... إلخ، لينعكس التحديث سلبًا على المجتمع، ويصبح من المحركات الرئيسة لإنتاج المخاطر(٥)، كما أوضح **(أنتوني جيدنز)** أن عصرنا الحالي ليس أكثر خطورة من العصور السابقة،

ولكنه شهد تحولًا في توازن المخاطر والأخطار، فيرى أن المخاطر المخلقة التي نصنعها بأيدينا أشد خطرًا من المخاطر الخارجية التي تحدث دون تحكم إرادة الإنسان بها، فالعولمة تسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها، فتطرح أشكالًا جديدة من المخاطر يتعذر علينا معرفة أسبابها أو التحكم في عواقبها المتلاحقة(٦).

ولقد كان للتطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية التي عرفها العالم اليوم نتيجة حتمية تتمثل في نقص الجرائم البدائية، التي تعتمد على أساليب تقليدية لتترك مكانها نوع جديد من الجرائم عابرة للقارات، تتسم بالدقة وفعالية التنظيم وسرعة التنفيذ، فأصبحت الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مقدمة التحديات التي تهدد أمن المجتمعات كافة واستقرارها، وأصبح العالم يراقب بقلق المد التصاعدي لهذه الجرائم، ويعمل على مكافحتها والوقاية من أخطارها الحتمية(٧).

وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر من أخطر الجرائم عبر الوطنية، فكلاهما جرائم عابرة للقارات لا تتقيد بحدود وطنية ولا بجنسيات معينة، فهما صورتان من الجريمة نفسها وهي الجريمة المنظمة(٨)، فالعولمة وتدعيم النظام العالمي الجديد بتوجهاته الاقتصادية، ساعد على ظهور هذا النمط غير المشروع من الهجرة إلى دول العالم المتقدم، بما أتاحه هذا النظام الجديد من سهولة الانتقال عبر الدول التي أصبحت أقل قدرة على حماية حدودها، فتحولت الهجرة السرية بشكل تدريجي إلى عمل منظم يشرف عليه شبكات وتنظيمات عالمية، تعتمد في نطاق عملها على التحايل على القانون واختراقه بأقل الخسائر الممكنة؛ لممارسة أنشطتها غير المشروعة في استهداف الفئات المستضعفة من ضحايا الهجرة غير الشرعية، والإتجار بهم عبر الحدود البرية والبحرية لجني الأرباح(٩).

فالإتجار بالبشر ظاهرة عالمية ارتبطت بجرائم تهريب المهاجرين ارتباطًا وثيقًا، فهي شكل من أشكال عبودية العصر الحديث، حيث تتفاعل المتغيرات الدولية

والظروف المحلية في إعادة إنتاج الرق والسخرة بأشكالها المختلفة إلى العالم الحديث، وإن اختلفت تلك التجارة من دولة إلى أخرى إما باختلاف صورها وأنماطها، أو باختلاف موقع كل دولة من سوق الإتجار، بوصفها دولة معبر أو مقصد لتلك التجارة، أو بوصفها دولة مصدر أو منشأ لها[١٠]، وتشير البيانات إلى أن الجماعات الإجرامية عبر الوطنية تقوم بتهريب ما يقرب من مليون مهاجر غير شرعي سنويًا، وتحقق أرباحًا طائلة سنويًا من نشاطها في مجال التهريب والإتجار بالبشر يقدر سنويًا بـ(٣.٥ بليون دولار)[١١].

والهجرة غير الشرعية ليست حديثة العهد، فلقد بدأت منذ ستينيات القرن الماضي حينما كانت لا تشكل جريمة في الدول الأوروبية لاحتياجها للأيدي العاملة، ولكن مع أوائل التسعينيات عندما حققت تلك الدول اكتفاءً نسبيًا من الأيدي العاملة، تبنت إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من تدفقات المهاجرين إليها[١٢]، فأصبح عالمنا المعاصر يقوم على تناقض ظاهر بين الانفتاح الذي تفرضه العولمة والانغلاق الذي تفرضه القوانين التي تضع ضوابط صارمة للانتقال ولحركة الشعوب عبر العالم، الأمر الذي ترتب عليه تزايد تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من مختلف أنحاء العالم[١٣].

ويشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام ٢٠٢١ تصاعد أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين حاولوا عبور البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا بنسبة (٣١ %)، وارتفعت حالات غرق المهاجرين بنسبة (١٣٠٪) خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ في مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٢٠[١٤]، ووفقًا للإحصائية الصادرة عن الأمم المتحدة عن تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا لعام ٢٠٢٢، وجد أن إجمالي عدد الذين وصلوا إلى أوروبا حتى منتصف شهر أغسطس عام ٢٠٢٢ (٨٥.٩٠١ مهاجرًا) سلك منهم (٦٥.٦٣٤ مهاجرًا) طريق البحر، و(٢٠.٢٧٦ مهاجرًا) سلكوا

الطريق البري، ويقدر عدد الموتى والمفقودين من المهاجرين في ذات العام ب(١.٢٨٣ مهاجرًا) من مختلف الجنسيات(١٥).

وتؤكد التقارير والبيانات الدولية والإقليمية تصاعد وتيرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتطورها تطورًا سريعًا، وتنامي مخاطرها وتداعياتها السلبية على المجتمع الدولي بصفة عامة وعلى مصر بصفة خاصة، بوصفها جرائم عابرة للحدود، ذات أبعاد تهدد الأمن القومي والسيادة الوطنية، الأمر الذي يستدعي تغيير المنظور الرسمي للمواجهة في ضوء استراتيجية تبدأ بالوقاية وتضع إطارًا عامًا لتقويم الأداء وتصحيح المسار في ظل التحديات التي تمر بها المنطقة(١٦).

ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة الراهنة تقديم صورة متكاملة حول واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع المصري، وتسليط الضوء على الدوافع والأسباب التي تكمن وراء تصاعد تلك الظاهرة واستمراريتها، ورصد المخاطر الناجمة عن ارتباطها بجرائم الإتجار بالبشر وانعكاساتها وتداعياتها على كل من الدول المصدرة والمستقبلة لها، وتقييم مدى فاعليه الجهود الدولية والمصرية في التصدي لتلك الظاهرة؛ إيمانًا من الباحثة بأن البحث عن الجذور الحقيقية للمشكلة وأبعادها وآثارها هو السبيل الوحيد للوصول إلى حلول جذرية متسقة مع الحدث.

أولًا: أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في:

١. تعد الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي تؤرق المجتمع الدولي بحكم تكرارها وتنامي مخاطرها وتداعياتها السلبية دوليًا ومحليًا، فهي ظاهرة متعددة الأبعاد تمس الأمن القومي والسيادة الوطنية.

٢. يقدم البحث بيانات وإحصاءات وتقارير حديثة مستمدة من الواقع الفعلي للظاهرة محل البحث والدراسة ربما تفيد الباحثين المهتمين بهذا الموضوع بما

تقدمه من معارف علمية يمكن أن تسهم في إثراء الجانب المعرفي في هذا المجال.

٣. تتمثل الأهمية النظرية للدراسة أيضًا في ضوء اعتماد الدراسة على عدة أطر وموجهات نظرية –على حد علم الباحثة– لم يجتمعوا معًا في ما قدمه الباحثون الذين تعرضوا لهذا الموضوع من قبل، تمثلت هذه النظريات في كل من (نظرية مجتمع المخاطر) و(نظرية الأنومي) ونظريتي الهجرة (نظرية الجذب والطرد) و(نظرية شبكات الهجرة) وتوظيفهم في تحليل الظاهرة محل الدراسة بما يكمن أن تفيده في رصد هذه الظاهرة وتحليلها والخروج بنتائج على أساس علمي قد يسهم في إثراء النظرية العلمية وتطبيقاتها في علم الاجتماع.

٤. تكمن أهمية الدراسة في الارتباط الوثيق ما بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وجرائم الإتجار بالبشر، فكلاهما انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، وحرياته الأساسية التي تشكل في مجملها مفردات للأمن الإنساني، هذا الربط بين الظاهرتين، فضلًا عن دراستهما في ضوء المستجدات الراهنة ومنها (الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية وجائحة كورونا...) قد أغفلته إلى حد ما كثير من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية.

كما تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في:

تقديم تحليل موضوعي ورؤية شاملة حول واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع المصري وعلاقتها بالإتجار بالبشر من خلال دراسة ميدانية لعدد من المبحوثين الذين مروا بتلك التجربة وتعرضوا لمخاطر الإتجار بالبشر بهدف الوصول إلى نتائج فعلية نابعة من الواقع المعاش لحالات مرت بالفعل بهذه التجربة، وتقديم توصيات يستفيد منها صانعو القرار والجهات المعنية في رسم سياسات واتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لمكافحة تلك الظاهرة ومواجهة تصاعدها.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهم المشكلات التي تؤرق المجتمع الدولي برمته، ومازالت تشكل حتى الآن خطرًا وتهديدًا يحاصر دول المصدر، والعبور، والاستقبال، وذلك بشكل يؤثر في سياسات تلك الدول واقتصادها وأمنها.

وتؤكد البيانات الدولية والإقليمية أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تصاعد مستمر على الرغم من الجهود الدولية والمحلية لمكافحة تلك الظاهرة، حيث تضاعفت أعداد الوافدين إلى أوروبا من المهاجرين غير الشرعيين حول العالم عام ٢٠٢١ حوالي (١٥١.٤١٧ مهاجرًا)، وقدر عدد الضحايا من الموتى والمفقودين بـ(٣.١٧١ شخصًا)، ومع بداية عام ٢٠٢٢ وصل عدد المهاجرين إلى (٨٥.٩٠١ مهاجرًا)، وعدد الضحايا (١.٢٨٣ شخصًا)، وتلك الأرقام تعكس حجم المخاطر، والتداعيات الناجمة عن استمرارية وتنامي تلك الظاهرة(١٧).

وهناك عديد من التحديات والمستجدات الراهنة التي تواجه أجزاءً كبيرة من العالم، وعلى وجه الخصوص المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة من أهمها أزمات اقتصادية واضطرابات سياسية واجتماعية أدت إلى أن تصبح عديد من المجتمعات تحت لواء الخطر والاستضعاف، وجاءت الجائحة العالمية كورونا وتداعياتها الاقتصادية لتزيد من أعداد الفئات الهشة في المجتمعات، وتضع عديدًا من الأشخاص خارج سبل الحياة ليصبحوا فريسة سهلة لعصابات التهريب ومافيا الإتجار بالبشر، ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الجائحة تسبب في انزلاق أكثر من (١.٤٪) من سكان العالم في براثن الفقر المدقع ليصلوا إلى (١٥٠ مليونًا) عام ٢٠٢١(١٨)، وعلى صعيد آخر نجد أن الأوضاع السياسية المضطربة التي تشهدها المنطقة من حروب وصراعات سياسية عرضت حياة الملايين للخطر، ودفعت

بعديد من الأشخاص إلى الفرار من ديارهم والنزوح إلى بلاد أكثر أمنًا واستقرارًا، فمع بداية عام ٢٠٢٢ تعرض أكثر من (١٠٠ مليون شخص) للنزوح قسرًا من جميع أنحاء العالم بسبب الاضطهاد والصراعات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان[١٩]، فارتفعت عمليات النزوح القسري عبر الحدود الوطنية وتضاعف أعداد المهاجرين الذين حاولوا العبور إلى أوروبا بحثًا عن ظروف حياتية أفضل.

ولقد تأثرت مصر بتداعيات تلك الظاهرة ووفقًا للتقرير الصادر عن الأمم المتحدة عن ترتيب الدول الأعلى تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا لعام ٢٠٢٠ نجد أن مصر احتلت المرتبة الثانية بعدد (٨.٥٩٤ مهاجرًا)، يليها تونس في المرتبة الثالثة ب(٨.٢٦١ مهاجرًا) [٢٠]، وتؤكد البيانات أن (٥٨٪) من المهاجرين غير الشرعيين المصريين من الأطفال دون سن ١٨ عامًا غير المصحوبين بذويهم، **وذلك مؤشر خطير يستدعي الدراسة والبحث عن الأسباب التي تدفع أولياء الأمور إلى التضحية بأطفالهم الصغار، ويتم شحنهم لمستقبل مجهول في رحلات محفوفة بالمخاطر.**

وعلى الرغم من مخاطر الهجرة غير الشرعية سواء على المهاجر نفسه أثناء الرحلة أو تداعياتها الدولية والإقليمية، إلا أن اقترانها بجريمة الإتجار بالبشر، يجعلها أشد خطورة، فتداعياتها تشمل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، حيث تقترفها عصابات إجرامية منظمة تستهدف المستضعفين من المهاجرين وتستغلهم بالإكراه أو بالتهديد في أنشطة غير مشروعة، فيتحولون من مهاجرين إلى ضحايا لجرائم الإتجار بالبشر، حيث يواجهون مخاطر وانتهاكات جسيمة تتنافى مع القيم الإنسانية والأعراف المجتمعية، ومجرمة من المواثيق الدولية.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الراهنة في محاولتها الكشف عن واقع ومخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الإقليمي والمحلي من

منظور علاقتها بجرائم الإتجار بالبشر، وما الأسباب المؤدية إلى استمرار تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين دوليًا وبصفة خاصة في المجتمع المصري على الرغم من الجهود المبذولة دوليًا ومحليًا في التصدي لتلك الظاهرة؟ وما دور المستجدات الراهنة في هذا الصدد وآليات مواجهتها؟

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف رئيس مُفاده: تبيان واقع ومخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية إقليميًا ومحليًا من منظور علاقتها بجرائم الإتجار بالبشر في ضوء المستجدات الراهنة وتداعياتها وآليات مواجهتها.

ويندرج تحت هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية لعل أهمها:

١. الكشف عن الأسباب والدوافع المؤدية إلى استمرارية ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتصاعد معدلاتها في ضوء المستجدات والتحديات الراهنة.
٢. تحديد طبيعة التداخل بين جريمتي تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينهما وصور ومظاهر الإتجار التي يتعرض لها ضحايا الهجرة غير الشرعية.
٣. رصد مخاطر الهجرة غير الشرعية وجرائم الإتجار بالبشر وتداعياتها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية على كل من الدول المصدرة والمستقبلة لها.
٤. الكشف عن دور المستجدات الراهنة (الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية والجائحة العالمية كورونا والعولمة والتكنولوجيا الحديثة) في ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وخطر الإتجار بالبشر.

٥. رصد الجهود الدولية والمحلية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وتحليلها، والكشف عن مدى فعالياتها في التصدي لتلك الظاهرة؛ بهدف تقديم رؤية مستقبلية للمواجهة مبنية على التحليل المنهجي للدراسة.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من تساؤل رئيس مؤداه: ما دور المستجدات الراهنة في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفي ضوء علاقتها بمخاطر الإتجار بالبشر دوليًا وبالتطبيق على المجتمع المصري بصفة خاصة؟ وما تداعيات وآليات مواجهتها؟

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١. كيف أثرت الأزمات الاقتصادية الراهنة والركود التضخمي العالمي في تصاعد معدلات الهجرة غير الشرعية ومخاطر الإتجار بالبشر حول العالم؟

٢. ما دور التداعيات الاقتصادية للجائحة العالمية (كوفيد-١٩) في تزايد نشاط عصابات ومافيا تهريب المهاجرين؟ وكيف ضاعفت من مخاطر الإتجار بالبشر عبر الحدود الدولية؟

٣. كيف أثرت الصراعات والاضطرابات السياسية التي تشهدها المنطقة على حركة النزوح الخارجي وتصاعد أعداد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين حول العالم؟

٤. ما هي المخاطر والتحديات التي فرضتها العولمة والتكنولوجيا الحديثة ودورهما في تنامي جرائم تهريب المهاجرين والإتجار بهم في الفضاء الإلكتروني؟

٥. ما صور ومظاهر الإتجار التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين، والمخاطر والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على كل من الدول المصدرة والمستقبلة لها؟

٦. ما فاعلية الجهود المبذولة من قبل الدولة على الصعيد (التنموي، والتوعوي، والأمني) للتصدي لتلك الظاهرة، ووقف تصاعدها؟

خامسًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١. **أسلوب ومنهج البحث:** تنتمي الدراسة الراهنة إلى البحوث الوصفية والتي تعد من أكثر البحوث العلمية استخدامًا، معتمدةً على (المنهج الوصفي التحليلي) لوصف وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك في ضوء معطيات الواقع الاجتماعي من خلال جمع الحقائق وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، والكشف عن الأسباب المؤدية لارتفاع الهجرة غير الشرعية، واستمرار تصاعدها بشكل غير مسبوق في ضوء المستجدات الراهنة التي تمر بها المنطقة بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، والكشف عن المخاطر والتداعيات المرتبطة بتداخل تلك الظاهرة بجرائم الإتجار بالبشر.

٢. **مجتمع وحدود البحث:** يشير مجتمع البحث إلى جميع المفردات التي طبق عليها البحث والمجال الجغرافي الذي ينتمون إليه، تم تطبيق الدراسة الميدانية على قرية (تلبانة) التابعة لمركز المنصورة بمحافظة الدقهلية، وهي من القرى الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين، يبلغ إجمالي عدد سكانها (١٠٠.٠٠٠) نسمة (٥٢.٢٨٤ من الذكور)، و(٤٧.٧١٦ من الإناث)[٢١]، حيث طبقت الدراسة على عينة من الشباب مرورًا بتجربة الهجرة غير الشرعية إلى دول أوروبا، وتم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة من شهر يناير حتى نهاية شهر أبريل ٢٠٢٣.

٣. **عينة البحث:** تم تطبيق البحث على عينة قصدية (غرضية) من شباب قرية تلبانة التابعة لمركز المنصورة–محافظة الدقهلية مرورًا بتجربة الهجرة غير

الشرعية إلى دول أوروبا، سواء نجحوا في الوصول إلى بلد المهجر أم فشلوا في الوصول وتم ترحيلهم إلى مصر، بلغ عدد العينة خمسة وعشرون شابًا معظمهم في العشرينات من العمر، مستواهم التعليمي متنوع، أما حالتهم الاجتماعية فتفاوتت ما بين (متزوج، خاطب، أعزب)، وعن متغير المهنة فهي تجمع ما بين الحرفيين والفنيين وأصحاب المهن الهامشية، وسوف نسرد خصائصهم بالتفصيل فيما بعد.

٤. **أدوات جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة على **طريقة دراسة الحالة** بالاعتماد على **أداة المقابلات المتعمقة** والذي اشتمل على عدد من المحاور الرئيسة ذات الصلة بأهداف الدراسة، تمثلت فيما يلي: جاء **المحور الأول:** منطويًا على البيانات الأساسية للمبحوثين، **والمحور الثاني:** تناول أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها، **والمحور الثالث:** تناول مخاطر الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بجرائم الإتجار بالبشر، **والمحور الرابع:** جاء لدراسة المستجدات والتحديات الراهنة المؤثرة في تصاعد تدفقات المهاجرين غير الشرعيين وضحايا الإتجار بالبشر، **والمحور الخامس:** جاء لتقييم الجهود المصرية المبذولة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وذلك لإجراء **وصف وتحليل كيفي متعمق لموضوع الدراسة،** بهدف الوصول إلى تعميمات موضوعية ومنهجية للظاهرة موضوع الدراسة.

سادسًا: مفاهيم الدراسة:

١) مفهوم الهجرة غير الشرعية (Illegal Immigration):

الهجرة غير الشرعية هي الهجرة التي تتم خارج المعايير التنظيمية للدول المرسلة لدول العبور أو الدول المستقبلة للمهاجرين، فمن (وجهة نظر الدول المستقبلة) فهي تتضمن الدخول أو الإقامة أو العمل في بلد ما دون تصريح أو توافر المستندات

المطلوبة بموجب لوائح الهجرة، ومن (وجهة نظر الدول المرسلة) فهي تنطوي على ما يتضمن مخالفة اللوائح، والقوانين في حالات، مثل قيام الشخص بعبور الحدود الدولية بدون جواز سفر صالح أو وثائق سفر غير مستوفاة الشروط الإدارية لمغادرة البلاد(٢٢).

وتعرف الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: دخول غير مقنن للفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو، حيث يدخل المهاجرون دول المقصد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة، ويلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعاقد مع عصابات التهريب والتسلل من خلال الحدود، أو الزواج المؤقت، أو الزواج الشكلي بهدف الحصول على الإقامة وفق قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم وثائق وجوازات مزورة يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة مما يعرضهم لكثير من الأخطار(٢٣).

وعرفت المنظمة الدولية للعمل المهاجر غير الشرعي بأنه: كل شخص يدخل ويقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة التراخيص القانونية أو بدون وثائق رسمية، فيصبح في وضعية غير قانونية، ويصبح مهاجرًا غير شرعي(٢٤)، ويندرج تحت مسمى المهاجرين غير الشرعيين (الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة، والأشخاص الذين يدخلون الإقليم بترخيص إقامة ثم يمدون إقامتهم عن المدة المحددة، والأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد ثم يخالفون هذا العقد، سواء بتخطي المدة المحددة له أو القيام بعمل غير مرخص له موجب العقد)(٢٥).

- **ويقصد بتهريب المهاجرين (Smuggling migrants):**

تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليس من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها؛ وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، ويقصد بالدخول غير المشروع عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة(٢٦).

- **التعريف الاجرائي للمهاجر غير الشرعي:**

يمكن تعريف المهاجر غير الشرعي إجرائيًا بأنه الشخص الذي يتسلل ليعبر حدود دولته ليصل إلى دولة أخرى دون التقيد أو الالتزام باللوائح والقوانين؛ هروبًا من ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية داخل مجتمعه، بهدف البحث عن حياة أفضل، ويتعرض لعديد من المخاطر، حيث يقع ضحية في شباك عصابات تهريب المهاجرين ومافيا الإتجار بالبشر.

٢) مصطلح الإتجار بالبشر (Human Trafficking):

يعرف (بروتوكول باليرمو) الإتجار بالبشر بأنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم عن طريق التهديد، أو باستخدام القوة أو إساءة استعمال السلطة أو من في هو موقف ضعف أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية، أو مزايا لنيل موافقة شخص له السيطرة على شخص آخر بغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال في العمل بوصفه حد أدنى أو استغلالًا من أجل الدعارة أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، والسخرة، أو نزع الأعضاء، ويمكن أن يحدث الإتجار بالبشر في دولة واحدة أو عبر الحدود الدولية(٢٧).

ويقصد بمصطلح الإتجار بالبشر: كافة التصرفات المشروعة وغير المشروعة التي تجعل الإنسان مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيها بواسطة وسطاء ومحترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدنٍ أو في أعمال جنسية أو ما شابة ذلك، ويمكن أن يتم هذا التصرف إما بإرادة الضحية أو قسرًا عنها أو بأي صورة أخرى من صور العبودية، ويمكن القول إن هذا النوع من التجارة يختلف عن التجارة بمفهومها الاقتصادي، إذ يتخذ من الإنسان موضوعًا له فيجعله سلعة للعرض والطلب(٢٨).

ويمكن تعريف مفهوم الإتجار بالبشر المعني به البحث الراهن إجرائيًا بأنه: تجارة غير مشروعة تستهدف الفئات المستضعفة من المهاجرين غير الشرعيين بخاصة النساء والأطفال ويتم استغلال حاجاتهم وضعفهم في أفعال غير مشروعة تشكل انتهاكًا للقانون، ويتم ذلك سواء بإرادتهم أو قسرًا عنهم بالتهديد أو بالإكراه أو الاختطاف، فيتعرضون لمخاطر وانتهاكات وحشية (مثل الاغتصاب، والتعذيب، والسخرة، والعبودية، وغير ذلك من أشكال العنف الجسدي والجنسي والنفسي)، فتترك انعكاسات نفسية وبدنية وجسمية عليهم يصعب معها العودة إلى ممارسة الحياة بصورة طبيعية.

٣) مفهوم المخاطر (Risks):

يرى **(أولريش بيك)** أن الخطر يعني التهديد الذاتي المتسرب أو السريع للحضارة الإنسانية، أي إمكانية تحول التقدم إلى همجية بصورة كارثية[٢٩]، ويعرف **بيك** (مجتمع المخاطر) بأنه المجتمع الذي يدرك الخطر ويتفاعل معه بشكل تأملي انعكاسي، والخطر في المجتمع الصناعي المعاصر يختلف عن نظيره في المجتمع ما قبل الصناعي، فالمخاطر هنا ليست مجرد أخطار مثل الكوارث أو الجوائح إنما هي أخطار من فعل البشر من آثار التحديث التكنولوجي، فهي حسب **(أولريش)** نفس الآثار غير المعروفة وغير المقصودة للتحديث[٣٠].

ويعرف (أنتوني جيدنز) مجتمع المخاطر Risk Community: بأنه مجتمع ينشغل بشكل متزايد بالمستقبل وأيضًا بالأمان، الذي يولد فكرة المخاطرة، ويعرف المخاطرة بأنها تلك المجازفات التي يتم تقويمها فعليًا في علاقتها بالاحتمالات المستقبلية، كما أنها القوة الدافعة للمجتمع الذي يصر على التغيير، والذي يريد أن يحدد مستقبله، ولا يتركه للدين أو التقاليد أو القوى الطبيعية.

ويحدد (جيدنز) المخاطر في نوعين: مخاطر خارجية: هي التي ترتبط بالتقاليد والطبيعة مثل الأوبئة والفيضانات والجفاف والبيئة... إلخ، وهي التي تحدث خارج إرادة

الإنسان، أما المخاطر المصنعة: فهي التي يتدخل فيها الإنسان بإرادته، والتي تنجم عن قصور وقلة خبرة الإنسان، وتتميز المخاطر المصنعة بمستوى عالٍ من الفاعلية البشرية التي تشارك في إنتاج هذه المخاطر أو التخفيف من حدتها.

فمجتمع الخطر عند (أنتوني جيدنز) هو مجتمع يتزايد انشغاله بالمستقبل، مما يولد فكرة الخطر، أما **(أولريش بيك)** فعرف بأنه طريقة منهجية للتعامل مع المخاطر، وانعدام الأمن، فيتم عرضه من قبل الحداثة نفسها، فكلاهما تناولا الظاهرة من منظور الحداثة، والحداثة أكثر دينامية من أي نوع سابق من النظام الاجتماعي(٣١).

ويفرق (نيكلاس لومان) بين (المخاطرة والخطر)، إذ يعرف المخاطرة Risk بأنها أذى محتمل للفرد، ويرتكز على قرار اتخذه بنفسه، فهي عملية حسابية تأخذ بالاعتبار الخسارة والفائدة المحتملة بالاستناد إلى الزمن، أما الخطر Danger فهو الأذى المحتمل الذي يتعرض له الفرد بفعل مؤثرات خارجية دون أن يتخذ الفرد نفسه قرارًا بفعل ذلك(٣٢).

أما التعريف الإجرائي لمفهوم مجتمع المخاطر: هو المجتمع الذي يشعر فيه الأفراد بحالة من عدم الأمان أو الشك، أو فقدان اليقين في حياة أفضل لأسباب اقتصادية واجتماعية أو سياسية تمثل المستجدات الراهنة وتهديداتها في الوقت ذاته، والتي تشعرهم بموجبها بأنهم يعيشون في مجتمع المخاطر، الأمر الذي يدفعهم –من منطلق البحث الراهن– للمجازفة بحثًا عن الأمان المفقود باتخاذ قرارات فردية للهروب والانسحاب من مجتمع المخاطر، وهو قرار الهجرة غير الشرعية، وهم على دراية وعلم بكافة المخاطر المتوقعة، إلا أنها تعد بالنسبة إليهم إما فرصة لحياة كريمة أفضل، أو خطر جسيم قد يفضي بحياتهم إلى الموت، ويتوافق هذا المفهوم مع رؤية **(بيك)** عن مجتمع المخاطر فهو حالة من توافق الظروف التي أصبحت فيها فكرة إمكانية التحكم

في الآثار الجانبية والأخطار التي يفرضها اتخاذ القرارات محل شك، وهو ما يتمثل في ربط **(بيك)** المخاطرة باتخاذ سلوك ما قد يحقق لنا: إما فرصة وإما خطرًا(٣٣).

أما مصطلح المخاطر إجرائيًا فيقصد به: الانتهاكات الجسمية التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين على مدار رحلة الهجرة، حيث يخضعون لمنظومة متكاملة من الاستغلال والاضطهاد من قبل عصابات التهريب ومافيا الإتجار بالبشر، ويشمل ذلك العنف الجسدي، والاستغلال الجنسي، والاحتجاز التعسفي، والابتزاز المادي، طوال رحلتهم والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل (مخاطر الوصول إلى الحدود الليبية، ومخاطر مرحلة التخزين، ومخاطر ركوب البحر، ومخاطر ما بعد الوصول إلى إيطاليا).

٤) أما المستجدات الراهنة فيقصد بها في الدراسة:

التحديات والمخاطر التي أثرت بشكل مباشر في ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر حول العالم بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة، وتتمثل في الأزمات الاقتصادية الراهنة والاضطرابات السياسية التي تسود المنطقة والأوبئة والكوارث الطبيعية والمناخية التي أصابت أجزاء متفرقة من العالم لا سيما المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح مجتمعات عديدة وليس أفراد فقط تحت لواء الخطر والاستضعاف، وجاءت الجائحة كوفيد-١٩، وتداعياتها الاقتصادية العالمية لتضع عديدًا من الأفراد خارج أي سبيل للعيش، فضاعفت من أعداد المهاجرين غير الشرعيين حول العالم بحثًا عن حياة أفضل.

سابعًا: الدراسات السابقة:

١) دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بعنوان (الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، ٢٠١٥):

هدف المركز القومي للبحوث إلى إعداد دراسة متكاملة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، حيث أسهمت الدراسة في رسم صورة متكاملة تجمع بين النهج التنموي والنهج الحقوقي، بخاصة مع بروز الأطفال بوصفهم ضحايا لتلك الجريمة، واعتمدت الدراسة على العمل الميداني الكيفي والكمي باستخدام عديد من الأدوات لجمع البيانات، منها الاستبيان، والمقابلة المتعمقة، ودراسة الحالة، وبعض الاختبارات النفسية، وطبقت على عينات عمدية لبعض الضحايا المحتملين، وتم سحب العينة من المحافظات الأكثر تصديرًا للهجرة غير الشرعية بناءً على عدد من المحددات العلمية، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود التنموية التي بذلت في تلك المحافظات، والتي انعكست في صورة خفض معدلات الفقر في تلك المحافظات إلا أنه مازالت هناك فجوات بين ما تحقق في المحافظات، ومازال الشباب أقل قدرة على إشباع حاجاتهم وتطلعاتهم، كما أن الجهود المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة لم تؤتِ ثمارها(٣٤).

٢) دراسة وفاء سمير نعيم، بعنوان (الهجرة غير الشرعية في مصر: الواقع، وآليات المواجهة ٢٠١٧):

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والأبعاد القانونية للهجرة غير الشرعية في ضوء علاقتها بالإتجار بالبشر، وأهم أساليب مكافحتها، سواء على مستوى المجتمع الدولي أم المجتمع المصري، وتوصلت الدراسات إلى أن هناك علاقة وطيدة بين تهريب الأشخاص والإتجار بالبشر، فكلاهما نتاج لعمليات الهجرة غير المشروعة، وينطويان على أخطر أشكال انتهاك حقوق الإنسان حيث يتم تجريدة من حقه في الحياة، والتنقل، وحقه في العمل في بيئة آمنة وصالحة، وأكدت الدراسة أن تلك الجريمتين تحدثان نتيجة للفقر والظلم والتمييز، وأن مواجهة هذه الظاهرة يحتاج تضافر الجهود الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما تحتاج تكاتفًا دوليًا مكثفًا(٣٥).

٣) دراسة أحمد على حجازي، بعنوان (دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على منظومة القيم، ٢٠١٧):

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تضغط على الأفراد في المجتمعات الفقيرة للهجرة غير الشرعية وتعيين طبيعة التغيرات التي تطرأ على البيئة الأسرية، ومنظومة القيم في بلدان الإرسال نتيجة الهجرة غير الشرعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان ودراسة الحالة، وتحددت الفئات المستهدفة في الدراسة في مجموعة من الشباب الذين يمثلون أكثر الفئات تعرضًا لمخاطر الهجرة غير الشرعية، وتم اختيار العينة بالتساوي من المحافظات الأكثر في الدفع بالمهاجرين إلى أوروبا، وتوصلت الدراسة إلى أن العامل الاقتصادي يلعب دورًا مهمًا في اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية، وتبين أن الهجرة تؤدي إلى تفكك الأسر والطلاق، وانخفاض قيمة التعليم، وتؤدي إلى ازدياد معدلات الجريمة(٣٦).

٤) دراسة تيسير بن لمقدم، بعنوان (الإتجار بالأشخاص والهجرة غير الشرعية، ٢٠١٧):

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين جريمتي الإتجار بالأشخاص والهجرة غير الشرعية، والإسهام في زيادة الوعي بخطورة الجريمتين، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الفعالة لمكافحتها، مع توضيح الإطار القانون لجريمتي الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر في ضوء الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المكملة لها، وتوصلت الدراسة إلى أن الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المكملة لها والقوانين الداخلية لمكافحة الجريمتين خطوات ضرورية، ولكن غير كافية للمواجهة بسبب تعدد مظاهرهما وآثارهما، ولذا وجب اتخاذ تدابير أخرى أكثر فاعلية من خلال نشر الوعي المجتمعي، والتثقيف بأبعاد الجريمتين وخطورتهما، ومواجهة الأسباب الجذرية المؤدية إلى ارتكاب الجريمتين، مثل العنصرية والفقر والتمييز على أساس الجنس، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي للمكافحة(٣٧).

٥) دراسة إيمان السيد عرفة، بعنوان (بورصة الإتجار بالبشر وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية، ٢٠١٧):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المخاطر المترتبة على الإتجار بالبشر في ضوء علاقتها بجرائم تهريب المهاجرين، وكيف أصبح لهذه التجارة وضعٌ في البورصة، وعلاقتها بسوق البشر، وكشفت النتائج عن أن هناك على الأقل (٢٧ مليون نسمة) في العالم يتم المتاجرة بهم بوصفهم سلعًا على مستوى العالم، وأصبح لها وضع في البورصة بوصفها سلعة معروضة في السوق، ووصل عدد الدول المتورطة في تلك التجارة أكثر من ١٥٠ دولة يستغل فيها البشر بكل الأشكال من أجل تحقيق أرباح طائلة من قبل الوسيط (التاجر) الذي يتعامل مع السلعة (الأفراد) التي أوقعتهم الظروف الاجتماعية والسياسية ضحية لهذا التاجر، حيث يقوم بنقلهم من بلد إلى أخرى عبر الحدود الدولية بصورة غير شرعية، مستغلًا في ذلك التقدم التكنولوجي للإيقاع بالضحية(٣٨).

٦) دراسة نصيرة دوب، بعنوان (التمييز بين جريمة تهريب المهاجرين وجريمة الإتجار بالبشر، ٢٠١٨):

هدفت الدراسة إلى تحديد علاقة التداخل بين جريمتي تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر والآثار الناجمة عنهما على المستوى الداخلي والدولي بوصفهما من أخطر الجرائم المنظمة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستعانت بمنهج تحليل المضمون لبروتوكولين الملحقين باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لعام ٢٠٠٠، وتوصلت الدراسة إلى أن كلتا الجريمتين تشكلان خطرًا كبيرًا سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، ويشمل الميادين الأمنية والاجتماعية والاقتصادية(٣٩).

٧) دراسة عبد المطلب عبد المولى إدريس، بعنوان (العوامل المجتمعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ٢٠١٨):

هدف الدراسة إلى تقديم تحليل موضوعي لما تقدمه دول تجمع غرب المتوسط من سياسات تجاه الحد من الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية؛ للوصول إلى نتائج منهجية تساعد في رسم السياسات المستقبلية للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، واعتمدت الدراسة على التكامل المنهجي حيث استعانت بالمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة المقارن، وشملت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من إعلان برشلونة ١٩٩٥، حيث يمثل الإعلان منعرجًا مهمًا لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط باتفاق الشراكة المتوسطية على التعاون من أجل التنمية ومكافحة الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتوصلت الدراسة إلى أن الأسباب المؤدية لارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية إلى دول جنوب المتوسط يتمحور حول الهروب من الواقع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والأمني المتردي، وأن محاربة الهجرة غير الشرعية يتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب المجتمعية والتي يغلب عليها الفقر وتنامي البطالة(٤٠).

٨) دراسة Herbert Matthew، بعنوان (دور وسائل التواصل الاجتماعي في أفريقيا في تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية، ٢٠١٩):

هدفت الدراسة إلى رصد دور وسائل التواصل الاجتماعي في تسهيل عمليات الهجرة غير الشرعية، وتحديدًا فيما يتعلق بالصورة المأخوذة عن الدول الأوروبية المستقبلة لعمليات الهجرة، وتوصلت الدراسة إلى تقييم دور شبكات التواصل الاجتماعي في تقديم نصائح إلى المهاجرين حول كيفية الوصول إلى أوروبا، وطرق الهجرة، ونقاط العبور المختلفة، والسياسات التي تتبعها أوروبا في مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما تصور الفيديوهات المنتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي المجتمع الأوروبي على أنه يوفر حياة مليئة بالفرص الاجتماعية والاقتصادية، وتعد شبكات التواصل

الاجتماعي من أبرز الوسائل لدى المهربين للإعلان عن الخدمات، وجذب المهاجرين من الشباب[٤١].

٩) دراسة فيصل بن حليلو، وأحمد محمد حسن، بعنوان (تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الإتجار بالبشر: واقع وتحديات، ٢٠٢٠):

هدفت الدراسة إلى توضيح واقع الهجرة غير الشرعية وأثرها في انتشار جريمة الإتجار بالبشر دوليًا، وبيان حقوق المهاجرين غير الشرعيين بوصفهم ضحايا لجريمة الإتجار بالبشر، من خلال تناول (بروتوكول بالريمو ٢٠٠٠) المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك ارتباطًا مباشرًا بين الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، فالإتجار جزء أصيل من جرائم تهريب المهاجرين وكلاهما ظواهر عابرة للحدود الوطنية، وتعدان انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان[٤٢].

١٠) دراسة زكرياء طرطاق، بعنوان (ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة الإتجار بالبشر في دول شمال أفريقيا نموذجًا، ٢٠٢١):

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية ودورها في انتشار الجرائم المنظمة عبر الوطنية، وتعد جرائم الإتجار بالبشر من أخطر الجرائم العابرة للحدود، وتناميها يأخذ بعدًا جغرافيًا واسع النطاق، كما تدخل في نطاق الجرائم المهددة للأمن القومي، وكشفت الدراسة عن النتائج التالية: الهجرة تحدث لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية، وتتأثر ديناميكية ظاهرة الهجرة غير الشرعية بقرب المسافة الجغرافية، مما يجعل بعض دول العبور مستهدفة بحكم موقعها الجغرافي، ودول شمال أفريقيا تعد بوابة الخروج من القارة السمراء نحو أوروبا، فكان لازمًا أن تنال هذه الدول نصيبها من حركة الأفارقة المهاجرين من دول الساحل إلى

أوروبا، فظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الإتجار بالبشر تهدد السيادة في كل دول العالم المصدرة والمستقبلة، ودول العبور، وتصيب العلاقات الدولية بالتصدع[٤٣].

١١) دراسة فريدة لوني، بعنوان (تأثير جائحة كوفيد -١٩ على ظاهرتي الهجرة واللجوء في العالم، ٢٠٢١):

هدفت الدراسة إلى تبيان انعكاسات جائحة كوفيد-١٩ السلبية على المهاجرين بنوعيهم: الشرعيين وغير الشرعيين، وكذلك اللاجئين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن قضية المهاجر واللاجئ من الموضوعات الشائكة حيث تشكل عبئًا اضافيًا على الدول المضيفة في ظل الجائحة، كما ستواجه الدول النامية المزيد من التحديات في ظل الأوضاع الاستثنائية بسبب فرض حالة الطوارئ حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية لكثير من الدول، الأمر الذي دفع بعديد من الشباب إلى الهروب من وطنهم[٤٤].

١٢) دراسة Lemma Derseh، وآخرون، بعنوان (استكشاف العوامل التي تسهم في الإتجار بالبشر في أثيوبيا، ٢٠٢١):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب التي تدفع أعداد كبيرة من الأثيوبيين إلى التورط في أنشطة غير مشروعة مثل الهجرة غير الشرعية، والتهريب، والإتجار بالبشر، على الرغم من الجهود المبذولة، والكشف عن الآثار المترتبة على تلك الجرائم، وتضمنت الدراسة مناقشات جماعية ومقابلات متعمقة أجريت في ثلاث مدن حدودية وخمس مناطق منكوبة بالإتجار، ومركز عبور المنظمة الدولية للهجرة العائدة من أديس أبابا، والعينة من ضحايا الإتجار والمهاجرين، وأفراد الشرطة، وموظفي الهجرة، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات الهجرة غير الفعالة من الأسباب التي دعمت تنامي تلك الجرائم وعدم الاستقرار السياسي والفساد العامل الأساسي لضعف التنسيق بين الوكالات الحكومية والمجتمعات والأفراد، وأدت هذه العوامل إلى فقدان الثقة بالحكم

المحلي والموارد والفرص لبناء مستقبل الفرد بالوطن، وبالتالي خلقت أرضًا خصبة للهجرة غير الشرعية بما في ذلك التهريب والإتجار بالبشر(٤٥).

١٣) دراسة ابتهال جمال الدين، بعنوان (أثر الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر على الأمن القومي، ٢٠٢٢):

تهدف الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وخطورتهما على الأمن العربي، ومعرفة العلاقة بينها وبين انتشار الحركات المسلحة والإرهاب في المنطقة العربية والتوعية بخطورة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي والاقتصادي في الدول العربية، سواء دول المنشأ أم العبور أم المقصد، كما هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية للتصدي للتحديات ذات العلاقة بالهجرة في المنطقة العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر يؤثران سلبًا على الأمن القومي العربي بمختلف جوانبه، وأن الحركات الإرهابية والجماعات المسلحة اتخذت من الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر موردًا ماديًا لها، وأن تدهور الأحوال الاقتصادية ببعض الدول العربية واستمرار النزاعات السياسية في المنطقة تنبئ باستمرار الهجرة غير الشرعية ومن خلفها تجارة البشر وتهريبهم(٤٦).

تعقيب على الدراسات السابقة:

في ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الراهنة وآليات إجرائها من الناحيتين النظرية والميدانية وصولًا إلى النتائج اتضح ما يلي:

من حيث أهداف الدراسة غالبية الدراسات اتفقت مع الدراسة الراهنة من حيث الهدف العام وهو رصد واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحليله، ولكن الاختلاف ما بين الدراسات فيما يتعلق بالمتغير الثاني للدراسة، مثل دراسة أحمد حجازي عن (دوافع

الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على منظومة القيم)، ودراسة ابتهال جمال الدين عن (الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي)، ودراسة فريدة لوني (تأثير كوفيد-١٩ على ظاهرة الهجرة غير الشرعية)، وهناك دراسات اتفقت مع الدراسة الراهنة في تناول موضوع الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بجرائم الإتجار بالبشر، مثل دراسة تيسير ابن لمقدم، ودراسة دوب نصيرة، ودراسة فيصل ابن حليلو، ودراسة لمية درسية، ولكن ما يميز الدراسة الراهنة أنها رصدت التطورات المصاحبة لتلك الظاهرة في ضوء المستجدات والتحديات التي تمر بها المنطقة اقتصاديًا وسياسيًا وتكنولوجيًا، كما اهتمت بالكشف عن مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتداعياتها الدولية والإقليمية.

من حيث المنهج المستخدم اتفقت الدراسة الراهنة مع معظم الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهناك دراسات استخدمت المنهج التاريخي والمنهج المقارن لإثراء موضوع البحث.

أما من حيث أدوات الدراسة: تنوعت الدراسات في استخدام أدوات للبحث، البعض استخدم أداة الاستبيان، ودراسات أخرى اعتمدت فقط على الإحصاءات الرسمية وتحليل المضمون للاتفاقات الدولية، أما الدراسة الراهنة فقد اعتمدت على طريقة دراسة الحالة بالاعتماد المقابلات المتعمقة باستخدام دليل العمل الميداني الذي طُبق على عدد من الحالات التي مرت بتجربة الهجرة غير الشرعية، وتعرضت لمخاطر الإتجار بالبشر.

أما عن مجتمع البحث وعينة الدراسة: فهناك دراسات طبقت في المغرب، والجزائر، والإمارات، وأثيوبيا، وبالتالي نجد اختلافًا بين الدراسات من حيث خصوصية مجتمع الدراسة وثقافته في ضوء علاقته بالظاهرة المدروسة، أما الدراسة الراهنة فقد تم تطبيقها على إحدى قرى محافظة الدقهلية، وهي قرية (تلبانة) التي تعد من القرى

الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين، وتم اختيار عينة غرضية منها لتحقيق أهداف الدراسة.

وفيما يتعلق بالنظرية: لوحظ أن معظم الدراسات السابقة لم تنطلق من أطر وموجهات نظرية محددة، ربما يرجع ذلك إلى مجالات انتماء تلك الدراسات، فهي دراسات قانونية أو سياسية أو اقتصادية، كدراسة تيسير بن لمقدم ودراسة فيصل بن حليلو ودراسة ابتهال جمال الدين، بينما اعتمدت الدراسة الراهنة على عدد من الأطر النظرية تمثلت في نظرية مجتمع المخاطر، ونظرية الأنومي ونظرية الطرد والجذب ونظرية شبكات الهجرة.

ثامنًا: التفسيرات النظرية للدراسة:

١) نظرية مجتمع المخاطر:

دشن **(أولريش بيك)** مصطلح مجتمع المخاطر في سياق نظريته عن الحداثة المتأخرة المصاحبة لنظام العولمة، وتعد نظريته عن مجتمع المخاطر من أكثر نظريات علم الاجتماع شيوعًا في فهم طبيعة التغيرات، والتحديات في عالمنا المعاصر، ولقد أسهم في تطويرها علماء آخرون يأتي على رأسهم **(أنتوني جيدنز)**.

وقدم **(أولريش بيك)** بدراساته السوسيولوجية تفسيرًا لانتقال مجتمعات اليوم من المرحلة الصناعية إلى مرحلة مجتمع المخاطر في سياق حداثة ممتدة، فعندما تصل عمليات التحديث التقليدية إلى حدودها القصوى وبدأت في الانقلاب على مجتمعاتها الصناعية مغيبة لشبكات الأمن الاجتماعي ومنتجة لمساحات غير مسبوقة من المخاطر المعولمة، تتهاوي البني المجتمعية وتفقد مصداقيتها، وتتصدع منظومة القيم التي أضفت عليها شرعيتها، ويبقى المجتمع الجديد في طور التكوين الحداثي[٤٧]، فيبدأ مجتمع المخاطر منذ اللحظة التي تعجز فيها منظومات القيم المجتمعية الضامنة

للأمن عن القيام بدورها إزاء الأخطار التي أطلقت عنانها[٤٨]، ويؤكد **(بيك)** أن الخطر المتأصل في المجتمع الحديث سيسهم في تشكيل مجتمع خطر عالمي، حيث تنتج التكنولوجيا أشكالًا جديدة من المخاطر، تضم سلسلة من التغيرات المترابطة المتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة مثل أنماط التوظيف المتغيرة، وانعدام الأمن الوظيفي، وانحصار أثر العادات، والتقاليد على الهوية الشخصية، وتآكل أنماط العائلة التقليدية، وإضفاء الطابع الديموقراطي على العلاقات الشخصية، ونحن مطالبون دائمًا بالرد على هذه التغيرات أو التكيف معها[٤٩].

وتتمحور نظرية مجتمع المخاطر عند **(أولريش)** حول ثلاث فرضيات أساسية، **وهي:**

- **فرضية العولمة:** المخاطر في عالم اليوم مخاطر معولمة، لا يقتصر تفسيرها على مكان دون آخر مثل مخاطر المرض والجريمة المعولمة، وتشمل تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، والإرهاب، الأمر الذي يترتب عليه عولمة القلق والخوف واللايقين، وهو ظرف يعمل على نقل المخاطر من الطبيعة إلى الاجتماع، حيث تتلاشى الروابط القومية والاجتماعية وعلاقات الثقة بمستوياتها المختلفة[٥٠]، والعولمة وفقًا (لبيك) تتحدي سيادة الدول وتضر الاستقلالية الاقتصادية، وتزيل الأسواق وتخلق أنماطًا جديدة للاستثمار الأجنبي، وتجبر الدول على الاستجابة لتصبح في دائرة التبعية، وبالتالي فإن الأصالة الديموقراطية للمواطنة تآكلت تحت ظروف الحداثة الانعكاسية، ومن الظواهر المصاحبة للعولمة نجد (الدولة الكوسموبوليتية)، وهو مصطلح يوناني قديم يتكون من (كوسموس) أي الكون، و(بوليتس) المواطن، ومعناها مواطن الكون الذي لا دولة له ينتمي إليها، فالعالم كما تعني الكوسموبوليتية بأن حدود البلدان في القرن الحادي والعشرون ستزداد شفافية، وأن العدالة داخل الحدود وخارجها ستصبح أكثر التحامًا وإن حدثت

توترات بينهما، فقيم الكوسموبوليتية تقضي على الفوارق الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وبالتالي القضاء على الدولة القومية(٥١).

- **فرضية الفردنة:** باتت عولمة مخاطر الحداثة متلازمة لاتجاه قوي نحو الفردانية المجتمعية، ولقد أفرد **(بيك)** لظاهرة الفردانية ثلاث أبعاد هي (تفكك الروابط التقليدية – والانتماء الطبقي – والافتقار للأمان التقليدي المتمثل في العقيدة والقيم والمعايير المنظمة للسلوك الإنساني)، وظهور نمط جديد في الإلزام الاجتماعي يتسم بزيادة الاعتماد على أنماط الحياة الحديثة في ميكانيزمات السوق(٥٢)، فيخلق مجتمع المخاطر حالة مفرطة من الفردية يترتب عليها فقدان الثقة في النظم المجتمعية، وتفشي حالة عدم اليقين حول ما يدور من تفاعلات، وخطابات حول المخاطر، وفي هذا الظرف يصبح الخلاص الفردي أداة لمواجهة الخطر، ويعمل هذا الظرف بدورة على تشكيل نوعية مختلفة من الحياة يطلق عليها الحياة تحت وطأة الخطر، فيعمل الخطر على اندثار مجتمع وبزوغ آخر، مجتمع يخلق الشعور بالخطر فيه توترًا خاصًا، ومسئوليات مجتمعية من نوع جديد، فتصبح سمة الفردية واحدة من أهم سمات الحداثة المعاصرة(٥٣).
- **فرضية الصراع:** يكون الصراع محتدمًا في ظل مجتمع المخاطر، فالصراع الدائر في مجتمع المخاطر لا يعتمد على ندرة السلع، كما هو في المجتمع الطبقي إنما هو مرتبط بالصراع بين الإنسان والمخاطر المحيطة به(٥٤).

وفي ضوء الفرضيات السابقة تتخلق المسئولية المجتمعية على المستويين الجماعي والفردي على التأمل الانعكاسي؛ لتمكن المجتمع من أن يفهم ما يدور حوله من عمليات التحديث التكنولوجي، فيصبح مفهوم (التحديث الانعكاسي) مستخدمًا بوصفه بديلًا لمفهوم مجتمع الخطر الذي يميز المرحلة المتأخرة من الحداثة بتعبير (أنتوني جيدنز)(٥٥).

ومن جانب آخر فالعولمة أجهزت على فكرة الحدود الفاصلة بين المجتمعات الغنية والفقيرة أو بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، فازدادت الشقة بين الدول الأغنى وتلك الفقيرة فتركزت مقاليد الثروة والموارد والدخل والاستهلاك في المجتمعات الثرية، في حين إن الدول الفقيرة تعيش تحت وطأة الفقر والبطالة والمرض والمديونية الخارجية، فتصبح تحديات العصر البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لم تعد بمنطق الكيانات القومية المحمية(٥٦)، مما أسهم في أن تصبح المناطق الغنية في العالم بمثابة أقطابًا مهمة لجذب تدفقات هائلة من المهاجرين غير الشرعيين الحالمين بحياة كريمة ومستقبل أفضل، ويشير (بيك) إلى ثلاثة سيناريوهات للمخاطر تشمل (الأزمات الأيكولوجية البيئية، والأزمات المالية الكونية العالمية، والأخطار الإرهابية، وهناك بعد رابع يتمثل في المخاطر البيوغرافية) التي تعد وثيقة الصلة لدينامية النزعة الفردية، والتي تتخدد مساحة واسعة داخل مجتمع المخاطر(٥٧)، الأمر الذي يفرض منهجية أو استراتيجية عالمية لمواجهة تلك التحديات.

نستخلص مما سبق أن نظرية مجتمع المخاطر عند **(أولريش بيك، وجيدنز)** تأسست على فرضية الترابط الوثيق بين نمو الرأسمالية بما فيها من تقدم تكنولوجي وتحديث لآليات الإنتاج وبين المخاطر في مجالات الحياة المختلفة، بدءًا من المجال البيئي وانتهاءً بالمجال الاجتماعي، ويصور الخطر على أنه ملائم للمجتمعات المعولمة، يظهر هنا وهناك فهو غير متوقع، ويدفع بعديد من الأفراد إلى قدر كبير من الحذر والانغماس في الهموم الفردية، ومحاولة اختيار أسلوب الحياة المناسب، وهي أمور يتوقع أن يختلف فيها الأفراد وفقًا لدرجة إدراكهم للخطر ودرجة توقعه.

ويعقب د/أحمد زايد في تحليله لنظرية مجتمع المخاطر على أن العالم اليوم يوصف بأنه عالم كوارث، فهو يحافظ على زحف الكوارث على نحو يمكنه من أن يعيد آليات إنتاج السلاح، وتداول السلع، وتراكم الثروات، والدليل على ذلك التزايد المستمر

في النزاعات المسلحة والصراعات الإقليمية وفي حدة الفقر والحرمان وضحايا الهجرة غير الشرعية، وضحايا الإرهاب والعنف وضحايا الإدمان، وهذه التحديات تؤثر في المجتمعات بدرجة متفاوتة، فتنبأ بوجود شكل مختلف من المجتمعات يكون أكثر هشاشة وأقل قدرة على أن يواجه احتياجات سكانه ومشكلاتهم، ويرى أن الخطر الفائق هو خطر قائم ملموس، يمس أجساد الأفراد ونظمهم الأسرية، ومعايشهم اليومية وعلاقاتهم بالآخرين وبالمجتمع المحلي، ويتخلق عنه أنواع شتى من المشقة وفقدان الهوية، والإحساس بالوطن، فيصبح لا فرق هنا بين المجتمع والخطر، فمجتمع الخطر الفائق يخلق أجيالًا مختلفة، أجيال الخوف والحرمان والمشقة، فنجد أن الخوف ليس مجرد خوف من المجهول أو على المستقبل غير الآمن، إنما يكون خوفًا على الوجود ذاته، سواء أكان الوجود الفردي أم الوجود الجمعي(٥٨).

هذا ما ينطبق على دراستنا الراهنة، فاليوم نجد جيلًا من الشباب يفتقد الثقة في مؤسسات المجتمع ودورها في توفير الحماية المجتمعية له ولأسرته، فتختفي قيم الانتماء والمواطنة، ويفتقد الشخص دوره في حماية نفسه وأسرته، فيزداد القلق والخوف من المستقبل، ويستشعر الخطر من حوله، فيضطر إلى اتخاذ قرارات فردية، لتصبح الهجرة غير الشرعية بمثابة طوق النجاة للخلاص من تلك المخاطر، والهروب من مجتمعه إلى مجتمع آخر يحلم بأن يحظى بمميزات اقتصادية واجتماعية وأيضًا أمنية، فالهجرة غير الشرعية تشكل نوعًا من الانسحاب، أو التمرد، أو الرفض على المجتمع الأصلي.

٢) نظرية الأنومي:

تعني كلمة الأنومي حالة من اللامعيارية، وتظهر الأنومي حينما تفقد القواعد التقليدية سلطتها على السلوك نظرًا لانهيار التنظيم الاجتماعي في المجتمع، فيصبح

البناء الاجتماعي عاجزًا عن أن يقدم لبعض فئاته الاجتماعية ما يمكنهم من تحقيق أهداف المجتمع، وينتهي الأمر في النهاية إلى حالة تنعدم فيها المعايير[٥٩].

ولقد طور **(روبرت ميرتون)** مفهوم الأنومي، حيث حدد العلاقة بين أهداف المجتمع الاجتماعية وبين الوسائل الثقافية المستخدمة لتحقيق الأهداف، ويتضمن مفهوم (ميرتون) للأنومي على عنصرين أساسين، **هما**[٦٠]:

- الصراع بين المعايير الاجتماعية التي ينبغي على الفرد ان يلتزم بها في أدائه لدورة الاجتماعي أثناء سعيه إلى تحقيق الأهداف التي تقف على قمة التدرج القيمي في المجتمع.
- عدم كفاية الوسائل المشروعة والمتاحة والمقبولة اجتماعيًا لبلوغ تلك الأهداف.

ويرى **(ميرتون)** أن الأهداف التي يتطلع إليها الفرد لا توازيها الوسائل لتحقيقها في الواقع الفعلي الذي يحيا في ظله الفرد، فالوسائل ليست متاحة للجميع على حد سواء وبالتساوي، وعندما تمارس هذه الأهداف ضغوطًا قوية على صاحبها فيلجأ إلى تحقيقها بالوسائل غير المشروعة والتي تتجلي في ظهور أنماط مختلفة من الصور الانحرافية للسلوك، فإذا واجه الفرد احتمال فشل تحقيق هدفة، فإن محاولات البقاء والالتزام بمعايير المجتمع لا يمكن أن تتحقق، ويظل الفرد في حالة من الإحباط والتوتر، الأمر الذي يدفع به إلى استخدام وسائل أخرى غير مقبولة اجتماعيًا لتحقيق هدفه[٦١]، ويشير إلى أن الطبقة الاجتماعية الدنيا هي التي يقع على عاتقها الضغط الاجتماعي الأكبر، وهي الطبقة الأكثر عرضة للانحراف، وهكذا يربط ميرتون بين الأنوميا والبناء الطبقي[٦٢].

والفرضية الأساسية في نظرية **(ميرتون)** تقوم على أن السلوك المنحرف يعد من وجهة نظر اجتماعية تدليلًا على عدم التوافق بين الطموحات والوسائل الضرورية لتحقيقها، وتلك الفرضية تفسر بدقة أسباب تنامي معدلات الهجرة غير الشرعية، وجرائم

الإتجار بالبشر، فالضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الأفراد في المجتمع والفشل في تحقيق الأهداف لعجز الأبنية الاجتماعية عن تقديم الوسائل الشرعية المقبولة اجتماعيًا لتحقيق الأهداف، تصيب الأفراد بالإحباط وتشكل لديهم نوعًا من التوتر والإحباط ناتج عن الفشل، فيبحثون عن وسائل أخرى بديلة لتحقيق أهدافهم، قد تكون تلك الوسائل مقبولة أو مرفوضة من المجتمع، وهذا يمثل نمط الاستجابة الابتكاري عند ميرتون للتكيف، وهذا النمط من التكيف يكون شائعًا في الطبقات الدنيا التي تواجه عديدًا من العقبات في سبيل تحقيق أهدافها المشروعة.

٣) نظرية الطرد والجذب:

تعد من أبرز النظريات الكلاسيكية المفسرة للهجرة الدولية، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما: الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، واعتبر "دونالد بوج" أن سمتي الطرد والجذب التي تميزت بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان المستقبلة للمهاجرين متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان لآخر.

وتنقسم عوامل الطرد إلى (عوامل الطرد البسيطة) تتمثل في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أما (عوامل الطرد القوية) فتتجلى في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، وتتمثل (عوامل الطرد البنائية) في النمو السكاني السريع والهوة المرتبطة بالرفاهية ما بين الشمال والجنوب، أما عوامل الجذب فتتمثل في الزيادة المضطردة في معدلات الطلب على العمالة في بعض القطاعات والمهن، وهناك عوامل تتعلق بالشيخوخة التي تزحف على الدول الصناعية وخاصه في أوروبا الغربية مما يؤدي الى انكماش قوه العمل بها[٦٣]، ويتضح مما سبق أن عوامل الطرد والجذب التي حددتها النظرية لها أساس علمي ومفسرة لعوامل الدفع إلى الهجرة في مختلف صورها الشرعية وغير الشرعية.

٤) نظرية شبكات الهجرة:

تؤكد أدبيات الهجرة على أن العلاقات التاريخية بين البلدان المصدرة للمهاجرين والمستقبلة لها، حيث تؤدي إلى نشوء روابط تجارية واقتصادية تيسر حركة الأفراد من بلد لآخر، كما تساهم الروابط اللغوية وعلاقات الاتصال والشبكات الثقافية في تحويل الهجرة الدولية إلى بلاد مستقبلة بعينها، كما تؤدي تجمعات المهاجرين التي تنشأ في البلاد المستقبلة إلى تقوية ونمو شبكات المهاجرين التي تؤدي بدورها إلى تقوية تدفقات المهاجرين المستقبلة، وتلك الشبكات تكون بمثابة وحدات تقوم على الروابط الشخصية بين المهاجرين القدامى في بلد الاستقبال وبين المهاجرين المحتملين في البلدان المصدرة والتي تقوم على الروابط الأسرية والصداقات أو على الأصل الاجتماعي المشترك، وتلك الروابط تقلل من تكلفة ومخاطر عملية الهجرة وتؤدي إلى تيسير تدفقات الهجرة في نفس اتجاه التدفقات السابقة، كما أن وجود الأقارب والأصدقاء وآخرين ينتمون لنفس الأصل الاجتماعي يشكل حافزًا قويًا لاختيار بلد بعينها للاستقرار فيها ولذلك تصبح الهجرة عملية توزيع ذاتية الدفع[٦٤]، وهو ما سوف تحاول الدراسة الميدانية الكشف عنه وعن دورها في زياده تدفقات الهجرة غير الشرعية لبلدان معينه دون غيرها.

القضايا النظرية للدراسة:

المبحث الأول: واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية: الأسباب والمخاطر في ضوء المستجدات الراهنة:

يشير التقرير الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي The Global Risks Report ,2023 أنه مع بداية عام ٢٠٢٣ واجة العالم عودة المخاطر القديمة، مثل التضخم، وأزمات تكلفة المعيشة، والحرب التجارية، وخروج رأس المال من الأسواق الناشئة، والاضطرابات الاجتماعية المنتشرة في بعض مناطق العالم، تلك المخاطر القديمة تم تعزيزها بمخاطر جديدة بدأت تظهر منذ سنوات قليلة مثل الحروب المسلحة، والمستويات العالية من الديون، وتراجع مستويات التنمية البشرية، والتغيرات المناخية،

بالإضافة إلى انتشار الجريمة الإلكترونية وانعدام الأمن السيبراني، والهجرة القصرية على نطاق واسع، ويؤكد التقرير أن أزمات تكلفة المعيشة تعد من أشد المخاطر العالمية التي سيواجهها قطاع كبير من سكان العالم خلال العامين المقبلين، وستبلغ ذروتها على المدى القريب(٦٥)، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية نجد الآلاف من الأشخاص الفارين من الظروف المعيشية الصعبة بمجتمعاتهم أمام خيار واحد يضاهي بقائهم في بلدانهم الأكثر خطورة، وهو الانطلاق في رحلات غير قانونية بحثًا عن ظروف معيشية أفضل.

أولًا: حجم الهجرة غير الشرعية دوليًا ومحليًا ومخاطرها:

وفقًا لتقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، نجد اتساعًا في نطاق الهجرة الدولية على امتداد العقدين الماضيين، حيث وصل عدد المهاجرين الدوليين على مستوى العالم عام ٢٠١٩ (٢٧٢ مليون مهاجر)، أي يمثل (٣٠.٥٪) من إجمالي عدد سكان العالم البالغ (٧.٧ مليار شخص)(٦٦).

ويشير تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠٢٠ إلى أن ما يقرب من نصف المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم من النساء والفتيات، حيث يمثلون (٤٨٪)، وأن (٧٤٪) من جميع المهاجرين الدوليين كانوا في سن العمل من (٢٠-٦٤ عامًا)، ومجموع الأطفال المهاجرين يبلغ (٣١ مليون طفل)، وفي عام ٢٠٢٠ مثَّل اللاجئون (١٢٪) من إجمالي المهاجرين الدوليين، واستمرت عمليات النزوح القسري عبر الحدود الوطنية في الارتفاع بشكل أسرع من الهجرة الطوعية، وتضاعف عدد الذين فروا من النزاعات السياسية والأزمات الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان من (١٧ مليون) إلى (٣٤ مليون) عام ٢٠٢٠(٦٧).

وأوضحت الإحصائيات أنه في عام ٢٠١٩ غادر حوالي (١٧.٧٠٠) شخص من الساحل الليبي لعبور البحر إلى أوروبا بانخفاض (٤٥٪) مقارنة بعام ٢٠١٨ تم اعتراض (٥٤٪)، وتم إنزالهم في ليبيا، وفي عام ٢٠٢٠ حاول (١١.٣٠٠ شخص) عبور البحر من ليبيا ثم اعتراض نصفهم في ليبيا(٦٨).

وتشير الأرقام الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى تزايد ملحوظ خلال عام ٢٠٢١ لأعداد الواصلين إلى أوروبا، وكذلك الضحايا الذين فقدوا أرواحهم أثناء محاولتهم الهجرة، حيث وصل (١١٦.٥٧٣ مهاجرًا)، وطالب لجوء إلى أوروبا عبر البحر المتوسط خلال عام ٢٠٢١، أي بزيادة أكثر من (٢٠٪) عن عام ٢٠٢٠، الذي شهد وصول (٨٨.١٤٣ مهاجرًا)، وطالب لجوء، وبالمثل شهد عام ٢٠٢١ تصاعد أعداد الوفيات والمفقودين نتيجة حوادث الغرق في المتوسط، حيث سجل العام الحالي وفاة وفقدان نحو (١.٨٤٦ شخصًا) من المهاجرين في مياه المتوسط في عام ٢٠٢١، بما في ذلك (٦٤ طفلًا) بزيادة تقدر بنحو (٢١٪) عن عام ٢٠٢٠، الذي قضي فيه على (١.٤٠١ شخصًا) [٦٩]، ويعد طريق وسط البحر الأبيض المتوسط من أكثر الطرق فتكًا في العالم، حيث لقي (٢٢٣٩ مهاجر) حتفهم أثناء محاولة عبور وسط البحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا أو مالطا، وذلك من يناير ٢٠١٩ إلى ديسمبر ٢٠٢٠[٧٠]، كما أوضح تقرير المنظمة الدولية للهجرة أنه منذ عام ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢١ سجل غرق (١٠.٣٨٥ مهاجرًا) في المسار المركزي للبحر الأبيض المتوسط، أي نصف الحوادث المسجلة في المسارات الثلاثة للبحر الأبيض المتوسط (الشرقي، والغربي، والمركزي) [٧١].

وعن أحدث الإحصائيات الصادرة من منظمة الهجرة الدولية في أغسطس عام ٢٠٢٢ عن مراقبة تدفق الوافدين إلى أوروبا:

TRENDS OVER TIME: ARRIVALS , DEATHS AND MISSING MIGRANTS TO EUROPE

Year	arrivals	Dead & missing
٢٠٢٢	٨٥.٩٠١	١.٢٨٣
٢٠٢١	١٥١.٤١٧	٣.١٧١
٢٠٢٠	٩٩.٩٠٧	٢.٣٢٦
٢٠١٩	١٢٨.٦٦٣	٢.٠٨٧
٢٠١٨	١٤٦.٩٤٩	٢.٣٨٠
٢٠١٧	١٨٧.٤٩٩	٣.١٤٠
٢٠١٦	٣٨٩.٩٧٦	٥.٣٠٥

Europe Arrivals, Flow Monitoring, IOM as of 9 Aug 2022;
https://migration.iom.int/europe/arrivals

اتضح من الجدول السابق ان عام ٢٠١٦ شهد أعلى معدلات الهجرة غير الشرعية على مدار السبع سنوات التي رصدها التقرير، حيث قدر عدد الوافدين من المهاجرين الذين وصلوا إلى الدول الأوروبية إلى (٣٨٩.٩٧٦ مهاجرًا)، وشهد نفس العام أكبر عدد من الضحايا من الموتى أو في عداد المفقودين (٥.٣٠٥)، وخلال السنوات التالية بدأت أعداد المهاجرين في الانحصار؛ نظرًا للجهود الدولية والإقليمية التي بذلت لمكافحة تلك الظاهرة، وفي عام ٢٠٢١ ارتفعت مرة ثانية أعداد المهاجرين لتصل إلى (١٥١.٤١٧ مهاجرًا)، وصلوا إلى الدول الأوروبية وعدد الضحايا تقدر ب(٣.١٧١)، ويرجع ذلك إلى التداعيات السلبية لجائحة كورونا كوفيد _١٩ التي أصابت العالم بشلل تام على كافة المستويات، أما في عام ٢٠٢٢ فقد بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا (٨٥.٩٠١ مهاجر)، وعدد الضحايا (١.٢٨٣)، والإحصائيات تعكس لنا واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتطورها على مدى السنوات التالية، وتؤكد لنا الأرقام أن تلك الظاهرة مازالت تشكل خطرًا كبيرًا يواجه الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين؛ لذلك أصبح من الضروري تضافر الجهود الدولية والعالمية لمواجهة تلك المخاطر.

أما عن حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر:

ولا توجد إحصائيات رسمية دقيقة من قبل الجهات المصرية المعنية بقضايا الهجرة عن أعداد المهاجرين غير الشرعيين المصريين، وعن أعداد الضحايا الذين فقدوا أو لقوا حتفهم.

وقد أصدرت منظمة الهجرة الدولية تقريرًا عن ترتيب الدول الأعلى تصديرًا للهجرات غير الشرعية إلى أوروبا من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٢، ويمكن من خلاله أن نستنتج واقع الهجرة غير الشرعية في مصر وفق ما وضحه الشكل التالي:

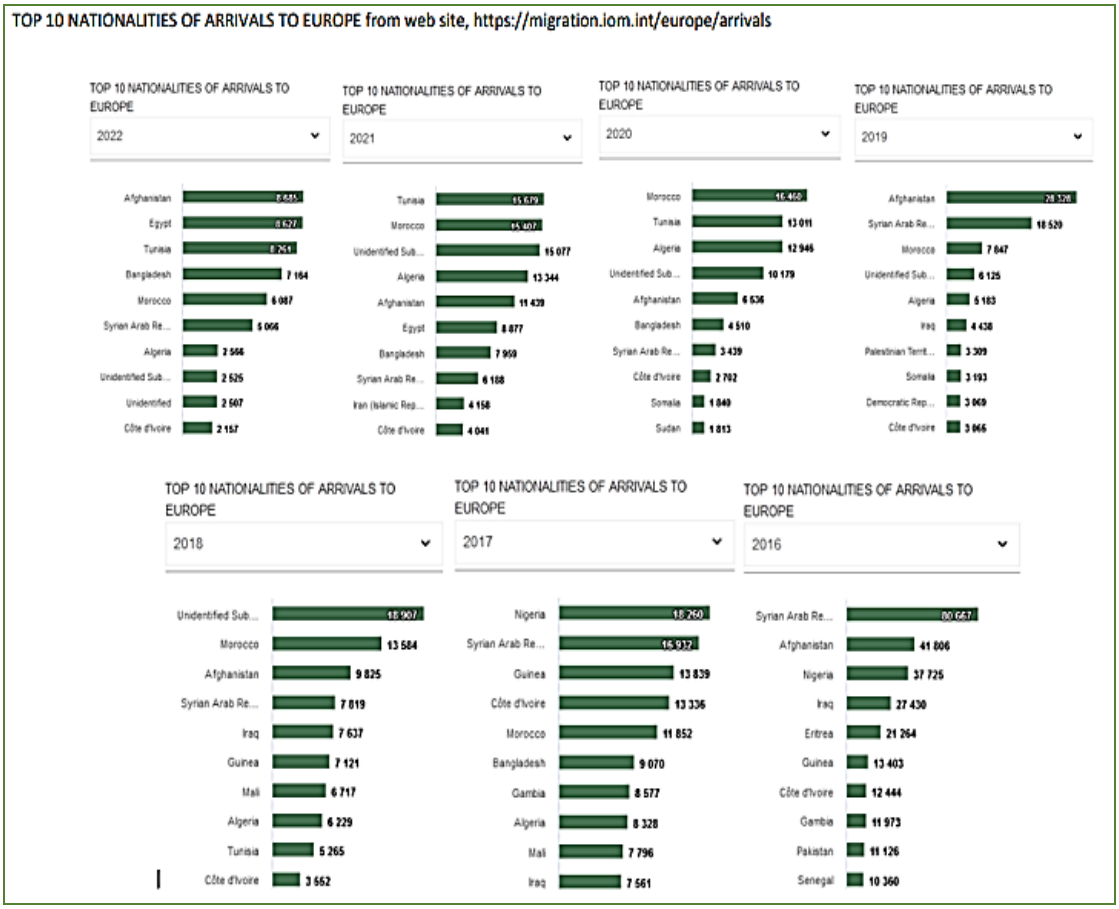

Europ Arrivals, Flow Monitoring, IOM as of 9 Aug 2022; https://migration.iom.int/europe/arrivals

يتضح من التقرير السابق أن مصر في عام ٢٠٢٢ تصدرت المرتبة الثانية للدول الأعلى تصديرًا للمهاجرين إلى أوروبا بعدد (٨.٥٩٤ مهاجرًا)، أما في عام ٢٠٢١ احتلت مصر المرتبة السادسة للدول الأعلى تصديرًا للمهاجرين بعدد (٨.٨٧٧ مهاجرًا)، وحسب الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس) أنه في عام ٢٠١٦ انطلقت من السواحل المصرية نحو ألف سفينة تهريب للمهاجرين، وتلك الإحصائيات مؤشر خطير، يؤكد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر في تنامٍ وتصاعد مستمر على الرغم من الجهود المصرية المبذولة للتصدي لتلك الظاهرة، وتشير الإحصائيات

الدولية إلى أن عدد الشباب المصري الذين نجحوا في دخول دول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات العشر الماضية نحو (٤٦٠ ألف شاب) من بينهم (٩٠ ألفًا) يقيمون في إيطاليا بشكلي غير رسمي، وقد سجلت إحصائيات الأمن الإيطالية أن هناك نحو (٨ آلاف) شاب من إحدى قرى محافظات مصر يقيمون في ميلانو الإيطالية(٧٢).

وعن المخاطر التي تواجه المهاجرين غير الشرعيين:

وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان انتهاكات مروعة يتعرض لها المهاجرون خلال رحلتهم إلى أوروبا عن طريق ليبيا، فالرحلات البرية عبر الصحراء الكبرى شرق ليبيا وغربها، وجنوبها محاصرة بالمخاطر، حيث يواجهون الجفاف والمجاعة، والاحتجاز التعسفي، والاختطاف، والإتجار، والاعتداء الجنسي والجسدي من قبل المهربين والجماعات المسلحة وقوات الأمن وحرس الحدود، ورصدت التقارير ان استمرار العنف وانعدام الأمن في ليبيا، إلى جانب الافتقار إلى مسارات الهجرة الآمنة والنظامية، لا يترك للمهاجرين سوى رحلات غير نظامية محفوفة بالمخاطر، أما الرحلات البحرية عبر السواحل الليبية قوارب متهالكة غير صالحة للإبحار مكدسة بالمهاجرين بأضعاف طاقتها الاستيعابية، تنجرف لأيام دون طعام أو ماء كافٍ، تتعرض لخطر الانقلاب أو الإعادة القسرية إلى الخلف لليبيا، حيث بدأت دورة العنف والاستغلال(٧٣).

ويؤكد المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) أن غالبية الفتيات والنساء اللاتي وصلن عن طريق البحر من ليبيا كن ضحايا للإتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، فما يبدأ بوصفه تهريبًا يتحول إلى إتجار بالبشر، ورصدت المفوضية أنه في حال عدم قدرة الأشخاص على الدفع للمهرب عند وصولهم إلى ليبيا، يتم بيعهم للعمل القسري أو للاستغلال الجنسي، وقد يتفاوض آخرون للعمل لدى المهربين لحين سداد ديونهم، ولكنهم يظلون ضحايا للإتجار ولعبودية الديون، كما

أعرب المفوض عن مخاوفة بشأن بيع الأشخاص من مراكز الاحتجاز الرسمية في ليبيا للعمل القسري أو للاستغلال الجنسي(٧٤).

وفي الوقت الذي تزداد فيه حوادث الغرق وتتضاعف أعداد ضحايا الهجرة غير الشرعية، ما يزال الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى إطار قانوني لما يتعلق بعمليات البحث والإنقاذ، وإنزال المهاجرين وطالبي اللجوء، حيث تقوم الدول الأوربية بشكل مستمر بتعقيد إجراءات الهجرة واللجوء من أجل الحد منهما، بينما تعقد دول أوروبية صفقات مع الدول المصدرة لوقف تدفقات المهاجرين واللاجئين، ومن ناحية أخرى تعيد الدول الأوروبية المهاجرين وطالبي اللجوء عبر البحر الأبيض المتوسط قسرًا لدول غير آمنة مثل ليبيا؛ لوقف التدفق غير النظامي للمهاجرين من دول العالم الثالث، بغض النظر عن الظروف الأليمة لعمليات الإعادة القسرية والظروف غير الإنسانية التي يعيشها المهاجرون وطالبي اللجوء في مراكز الاحتجاز في دول المصدر، كما تفرض عدد من دول الاتحاد الأوروبي قيودًا إدارية وقضائية على المنظمات غير الحكومية التي تعمل على إنقاذ المهاجرين ومساعدتهم، وكذلك طالبي اللجوء الذين تقطعت بهم السبل في عرض البحر المتوسط، مما يؤدي إلى عرقلة أنشطة الإنقاذ وتدهور أوضاع المهاجرين، فتزداد أعداد الضحايا وتتضاعف المخاطر(٧٥).

ثانيًا: الأسباب، والدوافع المؤدية لاستمرار تدفقات الهجرة غير الشرعية:

تشكل أسباب الهجرة غير الشرعية ميكانزمات للطرد والجذب، فإن ضاقت سبل العيش في منطقة ما يسعى أبناؤها نحو آفاق جديدة، **وتنقسم الأسباب إلى:**

أ- المستجدات العالمية والإقليمية الراهنة ودورها في تصاعد معدلات الهجرة غير الشرعية:

١. التضخم الاقتصادي والركود العالمي:

شهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤًا واسعًا، حيث تجاوزت معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عقود سابقة، وصنف (The Global Risks Report 2023,) التضخم السريع والمستمر واحدًا من أهم المخاطر الرئيسة التي ستواجه العالم على مدار العامين المقبلين، ومن المؤكد أن تؤدي مخاطر التضخم إلى تداعيات كبيرة على الحكومات وقطاع الأعمال والأفراد، وستتزايد الآثار غير المباشرة بشكل أكثر حدة على الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع والدول التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية، وهو ما يسهم في زيادة معدلات الفقر وتدهور مستويات الأمن الغذائي، ومن المتوقع أن تستمر الحكومات في مواجهة عملية توازن لحماية قطاع عريض من مواطنيها من أزمة تكاليف المعيشة، وسوف نرى خلال هذا العقد اختلالات متزايدة بين البلدان الغنية والفقيرة، وستتراجع مستويات التنمية البشرية(٧٦).

ويشير (صندوق النقد الدولي) إلى تراجع معدلات النمو العالمي من ٥.٩٪ عام ٢٠٢١ إلى ٣.٢٪ عام ٢٠٢٢ ثم ٢.٧٪ عام ٢٠٢٣، وهو ما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام ٢٠٠١، ويرتفع التضخم العالمي من ٤.٧٪ عام ٢٠٢١ إلى ٨.٨٪ عام ٢٠٢٢ ليتراجع إلى ٦.٥ عام ٢٠٢٣(٧٧)، فالآفاق المستقبلية عرضة لمخاطر سلبية متعددة نتيجة لحدة التوترات السياسية، واستمرار الأوضاع المؤدية إلى الركود التضخمي، وعدم استقرار القطاع المالي، وزيادة تكلفة الاقتراض، وعدم اليقين بالسياسات المالية، فتلك المخاطر تؤكد أهمية الاستجابة السريعة الفعالة على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية على المستويين العالمي والوطني(٧٨).

٢. التداعيات الاقتصادية للجائحة العالمية (كوفيد-١٩):

أثرت تداعيات الجائحة (Covid-19) الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والأمنية على المستوى الدولي بشكل عام بشكل مباشر على الاقتصاد، حيث أصابت

عديدًا من القطاعات بالشلل والركود، وأدت إلى وقوع أزمات حقيقية في سوق العمل وتسريح العمال، وارتفاع نسبة البطالة، فزادت من معاناة الفئات الهشة في المجتمع، ووفقًا لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٠[٧٩] دفعت الجائحة العالمية كورونا ما بين (٨٨ مليون إلى ١١٥ مليون) شخص في براثن الفقر حول العالم، ليرتفع العدد ليصل إلى (١٥٠ مليونًا) عام ٢٠٢١.

ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الجائحة قد تسبب في وقوع أكثر من (١.٤ %) من سكان العالم تحت براثن الفقر المدقع، وتشهد عدد من البدان متوسطة الدخل انزلاق أعداد كبيرة منها إلى ما دون خط الفقر المدقع، ووفقًا لتقديرات التقرير أن (٥٥ مليونًا) من الفقراء الجدد المتوقعين ينتمون إلى بلدان متوسطة الدخل[٨٠]، ولم تقتصر التداعيات الاقتصادية لانتشار الجائحة على الدول المتقدمة فقط، إنما أثرت سلبًا في الدول النامية التي تعتمد على تحويلات العاملين في الخارج، فزادت من عمق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة[٨١]، وتشير التقارير إلى أن مستوى التحسن في مستوى الرخاء العالمي سيتوقف أو سيتقلص خلال السنوات (٢٠١٩ / ٢٠٢١)، بسبب تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي نتيجة للجائحة، فأزمة كورونا أدت إلى اتساع فجوة التفاوت في الدخل وانخفاض الحراك الاجتماعي بين الفئات الأكثر احتياجًا، الأمر الذي ترتب عليه تقلص القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات في المستقبل[٨٢]، ونتيجة لقرارات إغلاق الحدود التي تم فرضها ولتدهور الأوضاع الاقتصادية في عديد من الدول، تزداد حركة النزوح الخارجي، وتتصاعد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في ظروف بالغة الخطورة، ومن المتوقع أن يكون لفيروس كورونا آثار ممتدة على الهجرة حتى بعد فترة طويلة من عودة الحياة لطبيعتها[٨٣].

٣. الصراعات السياسية الراهنة، وأثرها في قضايا الهجرة:

- بسبب الأوضاع السياسية التي تشهدها المنطقة من حروب وصراعات عرضت بدورها حياة الملايين للخطر داخل بلادهم، الأمر الذي أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان المنطقة إلى دول أخرى بحثًا عن الأمن وسبل العيش، واضطر عديد منهم إلى اتباع طرق غير مشروعة قد تعرض حياتهم للخطر وتعد مخالفة للقوانين الدولية والوطنية(٨٤).
- تصاعد أعداد اللاجئين حول العالم، فمع نهاية عام ٢٠٢١ بلغ عدد المهاجرين جراء الحروب والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان (٨٩.٣ مليون شخص)، حيث تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في أكبر أزمة نزوح قسري منذ الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى صراعات أخرى ممتدة من أفريقيا إلى أفغانستان، وأعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن في مايو ٢٠٢٢ تعرض أكثر من (١٠٠ مليون شخص) للنزوح قسرًا في جميع أنحاء العالم(٨٥)، وتشير التقديرات العالمية أن مجموع الأطفال المهاجرين بلغ حوالي (٣١ مليون طفل)، حيث نجد حوالي (١٣ مليون طفل لاجئ)، و(٩٣٦ ألف طفل) ملتمس اللجوء، و(١٧ مليون طفل) مشردين قسرًا داخل بلادهم(٨٦).

وصرحت المفوضية السامية لشئون اللاجئين، أن مصر استضافت (٢٧٠ ألف شخص من اللاجئين) عام ٢٠٢١ غالبيتهم من سوريا، والسودان، وأرتيريا، وأثيوبيا، واليمن، والصومال، ونظرًا للظروف الاقتصادية الصعبة، واستفحال التضخم، والفقر، تفاقمت أزمة اللاجئين في مصر مما دفع بعديد إلى الهجرة إلى أوروبا بحثًا عن مستوى معيشي أفضل(٨٧).

- أصبحنا نعيش عصر سمته الاضطرابات الشديدة وباتت التوترات الجيوسياسية العميقة تغير معالم العلاقات الدولية، وتكشف النزعة القبلية السياسية، وتحدث

شقاقًا عميقًا داخل البلدان، ليصبح هناك تخوف شديد لدى المجتمع الأوربي بشأن تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، وانعكاسات ذلك على أمن مجتمعاتهم واستقرارهم(٨٨).

٤. التغيرات المناخية والأمن البيئي وتأثيرها في التنقل البشري:

تعد المخاطر المناخية وما يرتبط بها من تهديدات للأمن البيئي محورًا رئيسًا للخطر العالمي على مدى العقد القادم، ويؤكد تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠٢٣ الصادر في المنتدى الاقتصادي العالمي The Global Risks Report 2023- أن تأثيرات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والأمن الغذائي، سيؤدي إلى تسريع انهيار النظام الأيكولوجي وتهديد الإمدادات الغذائية وسبل العيش في الاقتصاديات التي ترتبط بالدول التي تقع ضمن قطاعات الهشاشة المناخية، وهو ما سيضخم من آثار الكوارث البيئية، ويؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي والطاقة وارتفاع التكاليف والأسعار، الأمر الذي يفاقم نقاط الضعف المجتمعية وتآكل قدرات الصمود في المستقبل، كما تهدد سبل العيش لقطاع كبير من السكان وتزعزع استقرار اقتصادات كثير من دول العالم(٨٩).

وقد شهد عديد من دول العالم حالات تشرد واسعة النطاق ناتجة عن مخاطر مرتبطة بالمناخ والطقس مثل ما حدث في موزمبيق، والفلبين، والصين، والهند(٩٠)، كما أدت الكوارث الطبيعية والظروف المناخية المضطربة إلى تعثر التعافي في اقتصاد الأسواق المتقدمة والنامية، الأمر الذي يتطلب تعاون دولي سريع للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي أضرت بالفئات الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية(٩١).

٥. العولمة ودورها في إعادة التوزيع الجغرافي لعملية الإنتاج، واستقطاب الثروة والتكنولوجيا:

أدت العولمة إلى ظهور تقسيم عالمي جديد للعمل، ومن ثم تغير هيكل العمالة وحدثت إعادة توزيع شاملة في المشروعات كثيفة العمالة في بلدان العالم الثالث، مما ترتب عليه زيادة حركة انتقال العمال وزيادة تهميش تلك المناطق من العالم التي لا

ترتبط بعولمة الأسواق الاقتصادية، فتدهور الأوضاع الاقتصادية لسكان تلك المناطق دفعتهم إلى ترك أوطانهم والبحث عن مستوى معيشي أفضل، فاختلال التوازن في توزيع الموارد والثروات بين الدول عمق الفجوة بين الدول الأكثر ثراءً والأكثر فقرًا، لتصبح المناطق الغنية في العالم أقطابًا مهمًا لجذب أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين(٩٢).

٦. حاجة القارة العجوز لعشرات الملايين من قوى العمل لاستقرار نسق التنمية على ما هو عليه:

يتوقع المتخصصون في مجال الهجرة أن حركة السكان وتيارات الهجرة سوف تستمر لسنوات طويلة بسبب اتساع الفجوة في معدل نمو السكان بين الدول النامية والدول المتقدمة، فعدم التوازن الديموجرافي بين الجنوب والشمال يحدث تقلبات في سوق العمل في الاتجاه المعاكس(٩٣)، وفي هذا الصدد أشارت دراسة لمنظمة الأمم المتحدة أن أوروبا ستحتاج إلى (٤٧ مليون مهاجر) لوقف انخفاض السكان، وإلي (٧٧ مليون) من أجل الحفاظ على الفئة النشطة، وبحلول عام ٢٠٥٠ ستحتاج إلى (٧٠٠ مليون مهاجر) لإبقاء التوازن بين نسبة السكان والفئة العاملة(٩٤).

٧. أسواق العمل في بلدان المقصد تسمح باستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين في وضعية غير قانونية:

تعد هذه الأسواق عاملًا أساسيًا من عوامل الاستقطاب والجذب للعمالة غير القانونية، لاحتياج أصحاب الأعمال إلى أيدي عاملة رخيصة، بخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ليعملوا في مجالات يستنكف السكان المحليون القيام بها بأجور زهيدة، ويعد ذلك بمثابة بابًا مفتوحًا أمام عديد من المهاجرين غير الشرعيين، حيث يقبلون الانخراط في مثل تلك المجالات(٩٥).

ب- الدوافع المحلية لتنامي الهجرة غير الشرعية:

١. الدوافع الاقتصادية:

الدافع الاقتصادي يأتي في مقدمة الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى خوض هذه التجربة دون اكتراث بما يكتنفها من مخاطر، **وتتمثل فيما يلي:**

- الفقر وانخفاض المستوى الاقتصادي، وارتفاع تكاليف المعيشة المحرك الأساسي لموجات الهجرة غير الشرعية التي تتجه للدول الأكثر تقدمًا، فالظروف المعيشية الصعبة وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة أسهمت بصورة مباشرة في تنامي ظاهرة تهريب المهاجرين(٩٦)، وينظر إليها البعض على أنها وسيلة مشروعة لكسب لقمة العيش، حيث تتيح للمستضعفين البحث عن سبل أفضل للعيش خارج حدود دولتهم، وتشير بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (آلاسكو) إلى أن عام ٢٠٢١ شهد وقوع (٨.٣ مليون) من سكان المنطقة العربية تحت براثن الفقر بسبب الجائحة العالمية (كوفيد – ١٩)، مما يرفع عدد الفقراء في المنطقة إلى (١٠١.٤ مليون)، وفي مصر تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدلات الفقر تصل إلى (٢٩.٧٪) في العام (٢٠١٩ / ٢٠٢٠) مقابل (٣٢.٥٪) في العام (٢٠١٧ / ٢٠١٨)(٩٧)، الأمر الذي يدفع بعديد من الفئات المهمشة والمستضعفة في المجتمع بالمخاطرة بحياتهم في رحلات الهجرة غير الشرعية، ظنًا منهم أنها ستغير مسار حياتهم لهم ولأسرهم متجاهلين أنها قد تكون رحلة للموت(٩٨).
- البطالة من العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة في أنماطها الشرعية وغير الشرعية، فارتفاع معدلات البطالة في مجتمع ما تصبح مدمرة للاقتصاد وللنسيج الاجتماعى وللبطالة انعكاسات اجتماعية متعددة أهمها

التفكك الأسري لأفراد القوى العاطلة عن العمل نتيجة لعدم قدرتها على تلبية المتطلبات الأساسية لأسرهم، الأمر الذي يؤدي لانهيار مستوى معيشتها وتفككها، واتجاه أفرادها إلى البحث عن لقمة العيش في مكان آخر، ويصاحب ذلك مظاهر خطيرة مثل التسول، والبغاء، والمخدرات، وعمالة الأطفال فيصبح المجتمع في حالة من الفوضى[٩٩]، ويشير تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدل البطالة في مصر يصل إلى (٧.٥٪) خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١، حيث سجل عدد العاطلين (٢.٢١١ مليون) من إجمالي قوة العمل التي تقدر بنسبة (٢٩.٣٨٠ مليون) خلال الفترة نفسها، وبلغ معدل البطالة بين الذكور (٥.٧٪) من إجمالي قوة العمل، وبلغ معدل البطالة بين الإناث (١٥.٣٪) من إجمالي الإناث في قوة العمل، وبلغت نسبة العاطلين في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) خلال عام ٢٠٢١ (٨٥.٤٪) من إجمالي العاطلين عن العمل [١٠٠].

- أسهمت العمالة المصرية غير المنتظمة بشكل مباشر في ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، حيث تقدر بنحو (٢.٦ مليون عامل)، وفقًا لإحصاءات القوى العاملة وتضم العمالة الموسمية، وعمال التراحيل، والباعة الجائلين، والحرفيين، وغيرهم[١٠١].

ومما سبق يتضح أن العوامل الاقتصادية التي تم رصدها تعد سببًا مباشرًا في تصاعد معدلات الهجرة غير الشرعية في الدول النامية بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة حيث شكلت بيئة طاردة للشباب الذي بات يحلم بالهجرة ولو في شكلها غير القانوني بحثًا عن حياة أفضل.

٢. الدوافع الاجتماعية والنفسية:

- وضع عالم النفس **(ماسلو Maslow)** تسلسلًا هرميًا للحاجات الأساسية للإنسان، منطلقًا من أن عدم إشباع تلك الحاجات يخلق توترًا عند الأفراد، ويرغمهم على توجيه سلوكياتهم نحو العمل لتحقيق الأهداف الشخصية التي تبدو الأكثر فائدة لهم، وقد نظم (ماسلو) هذه الحاجات حسب أهميتها، وهي: (الحاجات الفسيولوجية، والحاجات إلى الأمن والأمان، والحاجات الاجتماعية من التكيف مع الآخرين والانتماء، والحاجة إلى تقدير الذات، والحاجة إلى تحقيق الذات)[١٠٢]، وهذا يفسر السلوك الانحرافي لدى بعض الأشخاص في اللجوء إلى تجربة الهجرة غير الشرعية بوصفها نوعًا من التمرد والانسحاب من المجتمع غير القادر على تلبية احتياجاتهم الأساسية.
- الانبهار بالغرب والحلم ببريق الحرية الذي يراود الشباب حول العيش في أوروبا، وذلك في إطار العولمة، وسهولة الاتصال بالعالم الخارجي.
- الشعور بالاغتراب الداخلي والعزلة الاجتماعية، وقد يكون ذلك ناتجًا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به مثل أسرته وأصدقاءه.
- المحاكاة والتقليد أحد الأسباب الدافعة إلى الهجرة بخاصة بين أبناء المجتمعات الصغيرة والمغلقة، فصور النجاح الاجتماعي والمادي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلدة يدفع بأقرانه إلى الهجرة[١٠٣]، فيصبح نموذج المهاجر غير الشرعي هو النموذج السائد والرمز، دون النظر إلى ما يتعرض له من مخاطر.
- تغير النسق القيمي للشباب واختفاء قيم الكفاح والمثابرة ليحل محلها قيم بديلة تتمثل في الكسب السريع والسعي وراء الثراء، فيتطلع الشباب إلى الهجرة بدافع تحقيق حلم النجاح الاجتماعي بحثًا عن الوجاهة الاجتماعية، وتحقيق الذات

التي يفتقدها في وطنه؛ نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها(١٠٤).

ثالثًا: الآثار والتداعيات السلبية للهجرة غير الشرعية:

تحولت الهجرة غير الشرعية في عصرنا الحالي إلى معضلة سواء بالنسبة إلى الدول المصدرة أو الدول المستقبلة، وذلك من منطلق تداعياتها وانعكاساتها المختلفة على الطرفين، **ومن أهم الآثار المترتبة عليها:**

- الدول المستقبلة تنظر إلى تدفق المهاجرين غير الشرعيين على أنهم مصدر للمخاطر، ويشكل هذا التدفق تهديدًا على الأمن الأوروبي، حيث أسهمت في انتشار الجريمة المنظمة، مما أدى إلى تفاقم وضعية المهاجرين تأزمًا، وازداد مركزهم القانوني هشاشة.
- تمثل الهجرة غير الشرعية بالنسبة إلى الدول المصدرة للمهاجرين نزيفًا حقيقيًا يهدد على المدى البعيد التركيبة السكانية ومسيرة التنمية البشرية حيث تفقد الدول المصدرة للمهاجرين العناصر الأكثر كفاءة في كثير من الحرف وهجرة الكفاءات العلمية (نزيف العقول) الأمر الذي يترتب عليه تجريد الدول المصدرة –ومنها مصر– من العناصر اللازمة لدعم حركة التنمية(١٠٥).
- يؤدي تنامي معدلات الهجرة غير المشروعة إلى خلق شعور معادٍ للمهاجرين، حيث يمثلون قوة تنافسية لأبناء دول المهجر في سوق العمل بصور غير قانونية، فيزيد من ظاهرة التمييز والاضطهاد ضد المهاجرين.
- انتشار ظاهرة الأقليات داخل مجتمعات الدول المستقبلة للهجرة؛ لأن المهاجرين يبدءون تكوين جماعات صغيرة ويتخذون مراكز محددة لتجمعاتهم، فتصبح هذه الأقليات مع الوقت مجتمعات محلية صغيرة داخل المجتمع الكبير، ودائمًا ما

تبحث هذه الأقليات عن إثبات ذاتها بجميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة، والتي تصل أحيانًا إلى العنف.

- تساعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ارتفاع معدلات الجريمة، وبخاصة جرائم المخدرات وممارسة الدعارة؛ نتيجة لتورط هؤلاء المهاجرين في نشاطات غير قانونية لحساب السماسرة والوسطاء والمهربين الذين ساعدوهم في الهجرة.
- إهدار قيمة الردع العام للجريمة، بخاصة بعد إدراك ما حققته مافيا تهريب المهاجرين وعصاباتها، والإتجار بالبشر من مكاسب هائلة، حيث تحول الأرباح الناجمة عن التهريب والإتجار بالبشر لنشاطات إجرامية أخرى أكثر خطورة.
- انتشار الفساد وعدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة لتطور المنظمات الإجرامية في الأنشطة المتعلقة بالتهريب والإتجار بالبشر، وارتباطها بنشاطات إجرامية أخرى، مثل عمليات غسيل الأموال، وتهريب المخدرات، وتزوير الوثائق، والإرهاب[١٠٦].

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية، وعلاقتها بجرائم الإتجار بالبشر:

إن تحديد العلاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الإتجار بالبشر له أهمية كبيرة؛ نظرًا للتداخل بين الظاهرتين من جهة وللآثار المترتبة عليهما على المستويين الداخلي والدولي من جهة أخرى، وهذا ما تم تأكيده في البروتوكولين الملحقين باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لسنة ٢٠٠٠[١٠٧].

أولًا: أوجه التداخل بين الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر:

تعد جرائم تهريب المهاجرين من الجرائم عبر الوطنية التي تؤدي إلى انتشار جرائم الإتجار بالبشر دوليًا، فهما صورتان من الجريمة نفسها وهي الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعد الأولى وسيلة لارتكاب الثانية، حيث يستغل المتاجرون البشر المهاجرين غير الشرعيين لتسهيل ارتكاب جرائم الإتجار بالبشر ولكلاهما مخاطر وتداعيات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية.

ويمكن تحديد العلاقة ما بين جرائم تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر من خلال تحديد العناصر المكونة لكل منهما، وذلك وفق ما يلي:

عملية تهريب المهاجرين **تشتمل على العناصر التالية:**

- **الأفعال:** (تدبير دخول شخص على نحو غير شرعي، أو تدبير إقامته بصفة غير مشروعة في بلد ما).
- **الوجهة:** (ألا يكون ذلك الشخص من مواطني تلك الدولة، أو من رعاياها).
- **الغرض:** (الحصول على منفعة مالية أو مادية)[١٠٨].

وقد أضاف بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عناصر أخرى لجريمة تهريب المهاجرين تتمثل في إعداد وثائق هوية مزورة أو تدبير الحصول عليها، أو حيازتها عندما يكون الغرض منها تيسير تهريب المهاجرين(١٠٩).

- **أما الإتجار بالبشر فلابد أن يتوافر فيه ثلاثة عناصر أساسية، هي:**

- **الفعل:** (التجنيد – النقل – الإيواء – الاستقبال).
- **الوسيلة:** (التهديد بالقوة – القسر – الاختطاف – الاحتيال – الخداع – استغلال السلطة – استغلال حالة الاستضعاف – إعطاء، أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا).
- **الغرض:** (الاستغلال الجنسي–السخرة – الخدمة قسرًا– الاسترقاق– الاستعباد – نزع الأعضاء)(١١٠).

ويتضح مما سبق أن هناك علاقة وثيقة بين الظاهرتين، فكلاهما نتاج لعملية الهجرة غير الشرعية، ويعدان من أخطر الجرائم التي تهدد الكيان الدولي والإنساني، الأمر الذي يتطلب تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.

<u>أوجه الاتفاق بين الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين:</u>

- الجريمتان كلتاهما مرتبطتان بالآخر، فالإتجار يشكل في حد ذاته نوعًا من الهجرة، إذا تم نقل الضحية من دولة إلى أخرى، ولذلك يمكن أن يعمل المتاجرون بالبشر مهربين أيضًا، ويسلكون نفس الطرق لكل من الإتجار والتهريب.
- الجريمتان كلتاهما تدخلان في إطار الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تقوم بها عصابات إجرامية منظمة تكسب طابعًا دوليًا عابرًا للحدود.

- الجريمتان كلتاهما تتماثلان في الدوافع والأسباب التي تؤدي إليهما، في مقدمتها الظروف الاقتصادية الصعبة والفقر والبطالة والفساد السياسي والحروب والنزاعات المسلحة.
- الجريمتان كلتاهما تستهدفان أرباحًا مالية طائلة.
- الجريمتان كلتاهما يعاقب عليهما بالقوانين الدولية والوطنية(١١١).
- ثمة شبة آخر بين الجريمتين هو اعتبار الشخص المتاجر به أو المهرَّب ضحية لا يخضع للمساءلة القانونية، وهذا ما أقره القانون المصري الصادر عام ٢٠١٦ بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية.

- **أما أوجه الاختلاف فتتمثل في:**

- من حيث الموافقة: الإتجار بالبشر يتطلب استخدام الإكراه المادي أو المعنوي، فضحايا الإتجار تنعدم لديهم الإرادة، فهي مبنية على الجبر والتهديد والخديعة، أما تهريب المهاجرين فهو اختيار حر، حيث يتعاون المهاجرون مع مهربيهم ويسعون إليهم، ويدفعون لهم مبالغ مالية ضخمة من أجل تهريبهم، وعندما تفشل محاولة التهريب الأولى يسعون إلى الاتفاق مع المهربين من أجل القيام بمحاولات تهريب أخرى، فالمهاجر حر في اختياراته عكس المتاجر به.
- من حيث الاستغلال: العلاقة بين المهاجر والمهرب عملية تجارية، تنتهي عادة بعد عبور الحدود، أما العلاقة بين المتاجرين والضحايا فتقوم على استغلال الضحايا من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن، والاستغلال يتم بصور متعددة مثل الدعارة، والسخرة، والعبودية... إلخ، بينما لا يتوافر ذلك في الهجرة، إنما قد يتحقق تباعًا.
- من حيث الطابع العابر للحدود: يتميز تهريب المهاجرين دائمًا بطابع عابر للحدود الوطنية، وهي الصفة الأساسية التي تميز جريمة تهريب المهاجرين عن

غيرها من الجرائم، أما الإتجار بالبشر فقد يحدث داخل حدود الدولة الواحدة، كما يمكن ان يُرتكب عبر الحدود الوطنية.

- من حيث مصدر الأرباح: يعود مصدر الأرباح في الإتجار بالبشر إلى عصابات ومافيا الإتجار والقوة الاقتصادية الكامنة وراء ارتكاب هذا الجرم، فكلاهما عوائد تأتي من استغلال الضحايا في البغاء أو السخرة أو بأي طرق أخرى، أما في الهجرة غير الشرعية فإن العائد المادي الذي يحصل عليه الجناة يقتصر على أجرة التهريب التي يدفعها المهاجر إزاء وصوله إلى جهته المقصودة(١١٢).
- من حيث الخطورة: تعد جرائم الإتجار بالبشر أشد خطورة من جرائم تهريب المهاجرين؛ لأن الإتجار ينطوي على المتاجرة بهم في أعمال غير مشروعة مثل الدعارة والسخرة، وأحيانًا يتعدى الأمر إلى قتلهم من أجل المتاجرة بأعضائهم، في حين إن تهريب المهاجرين على الرغم مما تتضمنه من خطورة يتعرض لها المهاجرين المهربين أثناء الرحلة إلا أن هذه الخطورة تكاد تختفي بمجرد وصول المهاجرين إلى دول المقصد(١١٣).
- من حيث مركز الضحية: يعد الإتجار بالبشر جريمة في حق الشخص المتاجر به، وهو الضحية في الجريمة، أما في تهريب المهاجرين فعلى الرغم من وصف المهاجرين غير الشرعيين بضحايا لشبكات التهريب إلا أن الدول التي يتم تهريب الأشخاص إليها تعد أيضًا ضحايا لهذا النوع من الجرائم(١١٤).

ويتضح مما سبق أن هناك تداخلًا وتشابكًا قويًا بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، فعلى الرغم من الاختلافات التي تم رصدها، إلا إنهما يشكلان خطرًا سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وهذا الخطر يشمل جميع الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية.

ثانيًا: الإتجار بالبشر (الحجم، والأسباب، والخصائص):

تعد جريمة الإتجار بالبشر ظاهرة عالمية تؤرق الضمير العالمي والسلطات المجتمعية، تتورط فيها شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المتورطة في عديد من الأنشطة الإجرامية الخطيرة، مثل جرائم الإرهاب، وتجارة المخدرات، والسلاح، والأعضاء البشرية، وغسيل الأموال، وتهريب المهاجرين، والآثار، وسائر أشكال الدعارة، مما يشكل تهديدًا مستمرًا على السلم والأمن الدولي(١١٥).

تشير التقارير الدولية إلى اتساع نطاق الجريمة المنظمة في العقود الأخيرة، وهو ما ارتبط بعولمة الاقتصاد، وتحرير الأسواق، وتزايد أنشطة الشركات العابرة للقارات مما ساعد في سهولة إخفاء أنشطة الإجرام المنظم في طي الأنشطة التجارية المشروعة(١١٦).

فالإتجار بالبشر يمثل تهديدًا خطيرًا للمجتمع الدولي، ويعرض حياة الآلاف للخطر كل عام، حيث يستغل المتاجرون بالبشر التفاوتات الاجتماعية بالإضافة إلى الضعف الاقتصادي للأشخاص، والتي تفاقمت بسبب جائحة (Covid-19)، مما يسهل على الجناة العثور على الضحايا، كما أعاق تمتع الضحايا بالعدالة، ووصول المساعدات والدعم، كما أعاق استجابة العدالة الجنائية للجريمة، وانتقل المتاجرون إلى نموذج عمل جديد للتجنيد عبر الإنترنت لاستغلال الضحايا، مما يزيد من صعوبة استجابة السلطات لإنفاذ القانون(١١٧)، وجرائم الإتجار بالبشر لا تقتصر على دولة بعينها، إنما هي دائمة العبور للحدود الوطنية، كما تختلف صورها وأنماطها من دولة إلى أخرى طبقًا لنظرة الدولة لمفهوم الإتجار، ومدى احترامها لمعايير حقوق الإنسان ومبادئها، وفقًا لعاداتها وتقاليدها والتشريعات القانونية النافذة في هذا المجال(١١٨).

أ- حجم جرائم الإتجار بالبشر وتصاعد أعداد ضحاياها من المهاجرين:

شهد المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة تصاعدًا في جرائم الإتجار بالبشر، فمع انهيار الكتلة الشيوعية وتنامي الصراعات المسلحة الداخلية أو الدولية، ووجود عديد من مناطق العالم تعاني من اضطرابات داخلية وأزمات اقتصادية، ساعد ذلك كله في تشكيل مورد متجدد من الضحايا تنهل منة عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية لتحقيق أرباح طائلة من وراء استغلال هؤلاء الضحايا في نشاطات غير مشروعة(١١٩)، وحسب التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية أن (٢٥مليون) شخص في مختلف أنحاء العالم يخضعون للعمل القسري والاستغلال الجنسي خلال عام ٢٠١٦(١٢٠)، وهناك ما يقدر بنحو (١٢.٣ مليون شخص) مستعبد، ويقدر عدد الأشخاص الذين يعملون بالسخرة (٢.٥ مليون شخص)، ويقدر بأن (١.٤ مليون) شخص منهم والذين يشكلون حوالي (٥٦٪) من ضحايا العمل الجبري يأتون من آسيا، والمحيط الهادي، و(٢٣٠.٠٠٠) بنسبة (٩.٢٪) يأتون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و(١٣٠.٠٠٠) بنسبة (٥.٢٪) من جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، و(٢٧٠.٠٠٠) أي حوالي (١٠.٨٪) من الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، و(٢٠٠.٠٠٠) أي حوالي (٨٪) من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أو دول تعاني من صراعات وحروب(١٢١)، ووفقًا لتقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (unodc) يمثل الأطفال ثلث ضحايا الإتجار بالبشر في العالم، وتمثل النساء والفتيات (٧٩٪) من حركة المرور في العالم(١٢٢).

ب- أسباب تنامي جرائم الإتجار بالبشر لضحايا الهجرة غير الشرعية:

لم تعد جرائم الإتجار بالبشر حكرًا على دول تصنف على أنها دول نامية أو فقيرة، بل احتلت كثير من الدول المتقدمة مراتب أولى، سواء بوصفها دول منشأ لجريمة الإتجار بالبشر أو حاضنة لها، والأمر ينطبق على الدول العربية نظرًا للظروف

التي تعيشها المنطقة العربية بصورة عامة، فمواجهة الإتجار بالأشخاص يتطلب فهم للمسببات وتحليلها والعوامل التي تؤثر في حالات الاستضعاف، وتضعها أمام المخاطر، وفي الغالب تتشابه دوافع الإتجار بالبشر الناتجة عن الهجرة غير الشرعية مع دوافع الهجرة.

ويمكن تقسيم العوامل الدافعة إلى الإتجار بالأشخاص إلى:

- **العوامل المرتبطة بعامل العرض:**

- زيادة الطلب للمستهلك وتضاعف أعداد الفئات المستضعفة من العوامل التي ساعدت في تنامي تلك التجارة، حيث أسهمت المعايير الاجتماعية السائدة في تشكيل سلوك الأفراد بوصفهم مستهلكين على المستوى القانوني وغير القانوني في سوق البشر، بسبب العنصرية والإجحاف بالأقليات، فأصبحت تلك التجارة الخطيرة واسعة الانتشار في العالم بأسره(١٢٣).
- تتميز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتباين الفجوة في توزيع الثروات، فينعكس ذلك على البناء الاجتماعي لتلك المجتمعات، حيث يتواجد هيكل اجتماعي مزدوج، دول غنية في القمة ودول أكثر فقرًا في القاع وهم الأكثرية، كذلك التفاوت الطبقي والفجوة بين أفراد المجتمع الواحد من الأسباب الدافعة إلى تنامي جرائم الإتجار بالبشر، بخاصة في المناطق المهمشة تنمويًا وبين الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع(١٢٤).
- الاقصاء الاجتماعي وانعدام سبل التمتع بالحقوق الاجتماعية والحماية المجتمعية، وظاهرة التهميش خارج الأمن الاجتماعي التي تنبثق من طائفة من العوامل أهمها (الجنس – الأصل العرقي – الدين... إلخ)، هذا كلة ينطوي على تمييز مجحف في الخدمات الصحية والتعليمية والحصول على فرصة عمل، الأمر الذي يترتب عليه فقر وجهل، وظلم اجتماعي، وانتهاك للحقوق،

وفقدان الثقة في البيئة المحيطة[١٢٥]، فتصبح الهجرة هي السبيل لحياة أفضل، بخاصة عند الأقليات المضطهدة والمستضعفة التي تعاني من انتهاك لحقوقها المدنية والقانونية، ولكن سرعان ما تقع في شرك المتاجرين بالبشر لتكتشف أنها غدت ضحية من ضحايا الإتجار[١٢٦].

- العوامل الاجتماعية من أهم أسباب انتشار جرائم الإتجار بالبشر في العالم، وهي عوامل متداخلة مثل (العنف ضد النساء، والتمييز العنصري، والكثافة السكانية في الدول النامية، والتفكك الأسري، وغياب الأسرة عن القيام بدورها، وضعف النظام التعليمي، وغياب الدور التربوي، وزيادة أعداد المتسربين عن التعليم، وضعف الوازع الديني) [١٢٧].
- الصراعات السياسية والحروب الإقليمية والدولية، أسهمت في تنامي معدلات جرائم الإتجار بالأشخاص، فالاضطرابات وفقدان الهوية الوطنية وانعدام الاستقرار السياسي، فكل ذلك يؤدي إلى تكوين بيئة مواتية للجريمة المنظمة، بما فيها الإتجار بالأشخاص حيث تتوقف الحياة المجتمعية التقليدية، وكذلك إطارها الحمائي مما يترتب عليه تشرد الأفراد عن موطنهم، فيصبح هؤلاء الأفراد في حالة استضعاف قصوى تجاه المخاطر.
- من الأسباب القانونية انعدام سبل الوصول إلى نظام العدالة الجنائية؛ نظرًا لأن جرائم الإتجار تتصف بالسرية التامة، فلا يوجد بيانات أو معلومات دقيقة حول تلك الجرائم، إما لأن الشخص المتاجر به أجنبي الهوية، وإما لأن النظام نفسه لا يتيح سبيلًا مناسبًا للانتصاف[١٢٨]، وكذلك الافتقار إلى التشريعات الرادعة والإرادة السياسية والالتزام بتنفيذ التشريعات القضائية، وتلك العوامل ساعدت في تنامي جرائم الإتجار بالبشر.

- عوامل مرتبطة بالحدود والثغرات والفاسدين الذين يمثلون ضلوع أساسية لتنظيمات أو شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فعدم الالتزام في مراقبة الحدود وحمايتها ساعد في تصاعد معدلات الهجرة غير الشرعية وضاعف عدد ضحايا الإتجار(١٢٩).

- **العوامل المرتبطة بعامل الطلب:**

- تعمل مافيا الجريمة المنظمة على أساس المبدإ الاقتصادي، فارتفاع معدلات الطلب على أنشطتهم، يتم باستهداف الأشخاص الذين هم في أوضاع هشة، وعلى وجه الخصوص القطاعات والبيئات عالية الخطورة، فيتم استغلال حاجاتهم وضعفهم في أنشطة غير مشروعة مثل السخرة، أو الرق، أو الاستغلال الجنسي فيصبحون ضحايا للإتجار بالبشر(١٣٠).
- تتطور الجريمة المنظمة العابرة للحدود نتيجة التطورات التكنولوجية والتقنيات الحديثة في وسائل النقل والمواصلات التي يمر بها العالم في ظل العولمة، لتفرز نوع من الجرائم عابرة للقارات تتسم بالدقة وفعالية التنظيم وسرعة التنفيذ، بقيادة عناصر محترفة ذات إمكانيات ضخمة(١٣١).
- عوائد الإتجار بالبشر مبالغ مالية ضخمة، فالربح المادي من أهم العوامل التي تدفع بعديد من المتاجرين إلى الانضمام إلى تلك السوق التجارية، فهناك عصابات امتهنت الإتجار بالبشر، وجعلته حرفة لها، مستهدفة من ورائه جلب تدفقات مالية تقدر بالمليارات من الدولارات، كما يمكنهم من العمل خارج حدود دولهم، وتمنحهم فرصة التعرف على قيادات مافيا الإتجار بالبشر، والسلاح، والمخدرات، والأعضاء البشرية، وغيرها من أشكال التجارة المشبوهة لتوسيع أنشطتهم.

- سياحة الجنس أصبحت تجارة عالمية، لا تختلف عن تجارة الرقيق أو الدعارة، فهي تستهدف الفتيات اللاتي يعانين من الفقر، وتدني المستوى التعليمي والمعيشي في بلادهن، ويتم التوصل إليهن من خلال شبكات الإنترنت للإيقاع بهن، واستقطابهم بعقود عمل وهمية؛ لتصبح الفتيات مجبرات على العمل في أوكار الدعارة، مما يجعلهن أحد ضحايا الإتجار بالبشر.
- الفساد الحكومي حيث يكون أصحابه من الداعمين للأعمال المشبوهة وغير الشرعية، تحت بطانة استغلال المنصب والسلطة بوصفها حماية، وفي الغالب يكونون شركاء لهم(١٣٢).

ج- خصائص جريمة الإتجار بالبشر:

تتميز جرائم الإتجار بالبشر بعدد من الخصائص أهمها ما يلي:

- جريمة الإتجار بالبشر من الجرائم المركبة: حيث تتضمن تلك الجريمة سلسلة من الأفعال الإجرامية حيث يشكل كل فعل منها جريمة في حد ذاتها، فالسلوك الإجرامي المتمثل في النقل أو الاستقبال أو الايواء يتطلب وسيلة غير مشروعة مثل الاختطاف أو التهديد أو الإكراه لتحقيق الغرض، وهو عنصر الاستغلال المتمثل في السخرة أو الدعارة أو نزع الأعضاء، فكل فعل من ذلك مجرم ويعاقب عليه القانون(١٣٣).
- جريمة الإتجار بالبشر محلها الإنسان: إن موضوع جريمة الإتجار بالبشر هو الإنسان نفسه، وغالبًا تستهدف هذه الجرائم الفئات المستضعفة من البشر، خاصة من النساء والأطفال، وتتحدد نوع الجريمة بتحديد الحق المعتدى عليه، وفي جريمة الإتجار بالبشر هو حق الإنسان في الحرية والكرامة.

- جريمة الإتجار بالبشر تتسم بالسرية: للمحافظة على عدم الكشف عن هوية تلك الجماعات لضمان استمراريتها، ومنح الثقة للمشاركين في أنشطتها، والاطمئنان إلى عدم وجود أي ملاحقات قضائية لتلك العناصر(١٣٤).
- جريمة الإتجار بالبشر من الجرائم المستمرة: تعد من الجرائم المستمرة طالما أن العناصر المكونة لتلك الجريمة تستغرق زمن طويل لتحقيقها، فهي لا تتحقق دفعة واحدة، فالأفعال التي تقوم بها عصابات الإتجار لتجنيد الضحايا تحتاج مزيدًا من الوقت، فعنصر الزمن يعد جوهريا لارتكاب جرائم الإتجار(١٣٥).
- جرائم الإتجار بالبشر مقصودة أو عمدية: حيث إن أفعال النقل أو التجنيد أو الإيواء أو الاستقبال تتم بواسطة القوة، أو التهديد، أو الخداع، وجميع هذه الوسائل المستخدمة يتوافر فيها القصد والعمد لدى الفاعل لاستغلال ضحاياه(١٣٦).

ثالثًا: صور ومظاهر الإتجار بالبشر:

تعد ظاهرة الإتجار بالبشر أحد أسرع أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود نموًا، ولا يمكن حصر أشكالها المتعددة؛ لأن تلك الصور والأشكال تتطور بسرعة فائقة في اتجاه تصاعدي في ظل العولمة، وثورة الاتصالات والمعلومات التي تتسم بالعنف، ودقة التنظيم، وسرعة التنفيذ، وقدرتها على التوسع الرأسي في مجالات متعددة(١٣٧).

وسوف نتطرق لأكثر أنواع الإتجار بالبشر خطورة من ضحايا الهجرة غير الشرعية.

أ- الاستغلال الجنسي Sexual Exploitation:

يقصد به استخدام ذكر أو أنثى لإرضاء شهوات الغير، بأي صورة من صور الاستغلال الجنسي (الاغتصاب، أو هتك العرض، أو أي عمل فاضح، أو مخل بالآداب، أو استغلاله في إنتاج رسومات أو صور أو افلام إباحية، أو تأدية أعمال أو

أداء عروض، أو غير ذلك من الممارسات الجنسية[١٣٨]، ومفهوم الدعارة ينقسم إلى شقين الأول: هو البغاء بمعنى توفير الجنس وبيعه، والثاني هو صناعة الجنس، ويشمل خدمات الجنس أو توفير الجنس عبر الإنترنت وسياحة الجنس[١٣٩].

ويعد الاستغلال الجنسي للنساء من أخطر صور الإتجار بالبشر وأكثرها انتشارًا على مستوى العالم، حيث يتم التعامل مع المرأة كسلعة ذات قيمة سوقية وتكون محلًا للإتجار عن طريق الوسيط الذي يقوم بعملية النقل لسوق الإتجار، فهذه التجارة عابرة للحدود الدولية، وتتم من خلال منظمات إجرامية ذات طابع دولي، فغالبية حالات العبودية عبر الحدود في الوقت الحالي، يتم فيها الإجبار على ممارسة الجنس التجاري بالقوة أو بالإكراه، والتهديد، أو بالخداع بعقود عمل وهمية في بلاد أجنبية، وأيًا ما كان محل الاستغلال الجنسي سواء طفل أو امرأة أو رجل، فلا شك في أنه يجعل الإنسان محلًا للإتجار مثل السلع المادية، ويخضع لقوي السوق، وهذا النوع من التجارة يطلق عليها (صناعة الجنس)[١٤٠].

ب- <u>الإتجار بالأطفال Child Trafficking</u>:

يشكل الأطفال أبرز الضحايا المستهدفين للإتجار، فيتم استخدامهم إما لأغراض جنسية، أو في العمل القسري، أو من أجل تجارة الأعضاء وفي التسول عن طريق عصابات ومنظمات سرية متخصصة، ويوجد نوع آخر لاستغلال الأطفال يتمثل في بيع الأطفال من خلال شبكات إجرامية لتجارة الرقيق، ويتم استغلالهم في الأنشطة غير المشروعة مثل تصنيع المخدرات، أو ترويجها، أو نقلها بين الدول[١٤١].

وتؤكد الدراسات أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية زاد من أعداد الأطفال الذين يعانون من الفقر والاستعباد الاجتماعي والتمييز العنصري، فالفقر عامل خطير وحلقة مفرغة تؤدي إلى تهميش الأطفال وحرمانهم من الخدمات الأساسية، فيهربون من هذا الواقع الأليم بحثًا وسعيًا عن حياة أفضل، فتتلقفه أيدي

السوء، ويقع فريسة للشبكات العالمية التي تمتلك كل وسائل الإغراء لاستدراج تلك الفئات المستضعفة(١٤٢)، وأطفال آخرون يقررون الهجرة بطرق غير قانونية بحثًا عن الرزق لمساعدة أسرهم، وبذلك يصبحون ضحايا للإتجار من قبل عصابات ومافيا التهريب، ويتعرضون لأخطر أنواع الاستغلال الجنسي والإتجار والبيع(١٤٣).

يعد تجنيد الأطفال شكلًا خطيرًا من أشكال الإتجار بالبشر، حيث يتم تجنيد عشرات الآلاف من الأطفال تحت الثامنة عشر للمشاركة في النزاعات المسلحة، والعمل في جيوش نظامية تابعة لميليشيات مسلحة وجماعات متمردة، ومنهم من يؤخذ بالقوة والإكراه والاختطاف، ومنهم من ينضم طواعية نتيجة للضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، ومنهم الأطفال النازحين المهاجرين غير الشرعيين، فهؤلاء الأطفال يعيشون تحت خط الفقر ومهددين، ويمارس عليهم أقصى أنواع الاستغلال فيجبرون على القتال ويتعرضون للاغتصاب والعبودية الجنسية(١٤٤)، وتقدر منظمة اليونيسيف أن ما يقرب من (٣٠٠ ألف طفل) دون سن الثانية عشرة يستغلون في الوقت الحاضر في أكثر من (٣٠ منطقة نزاع مسلح عبر العالم)، وغالبية الأطفال المجندين تتراوح أعمارهم ما بين (١٥–١٨ سنة)، وبعضهم لا يتجاوز السابعة أو الثامنة، وأكد (لوران دي بوك) رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة بمصر أهمية إنهاء العنف ضد الأطفال، حيث يمثل الأطفال أكثر من (٢٥٪) من ضحايا الإتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم، وتمثل الفتيات أكثر من (٦٠٪) منهم(١٤٥).

ج- <u>السخرة أو العمل القسري Forced Labour</u>:

نصت اتفاقية العمل الدولية الخاصة بالسخرة أو بالعمل الجبري في جنيف لسنة ١٩٣٠، **يقصد بالسخرة، أو بالعمل الإجباري** (كل عمل أو خدمة تؤخذ عنوة من أي شخص تحت التهديد بأية عقوبة، والتي لم يتطوع هذا الشخص بأدائها بمحض إرادته(١٤٦)، ويتضمن ذلك حرمان الشخص من حقوقه الأساسية مثل الأجر والحد

الأقصى لساعات العمل، وظروف العمل المناسبة، ومقابل مادي يتناسب مع ما يؤديه من عمل(١٤٧).

وتؤكد التقارير الدولية ان ظاهرة العمل القسري تتنامي بالتزامن مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يشتمل العمل القسري على أنشطة ينطوي عليها استخدام القوة والاحتيال والإكراه للحصول على خدمات من شخص آخر(١٤٨)، وهناك أنواع وصور من العمل القسري واسعة الانتشار مثل العبودية المنزلية، أو التسول القسري، أو زراعة المخدرات وبيعها، أو عمالة الأطفال القسرية، أو الإتجار بالجنس، وتسمح تلك الصور من الإتجار للشبكات الإجرامية بجني أرباح طائلة من الأنشطة غير المشروعة دون مخاطرة، وتضطر الضحايا إلى تنفيذ تلك الأعمال غير القانونية، وعند التقصير في الأداء يواجهون بأشد العقوبات قسوة(١٤٩)، ويشكل العمال المهاجرون غير الشرعيين نسبة كبيرة من العمال المنزليين، فهم الأكثر عرضة لخطر الاستغلال ولانتهاكات حقوق الإنسان، ومن صور ذلك مصادرة الهوية الشخصية، والعمل القسري، والإتجار، والاستغلال الجنسي، والاغتصاب، وتقدر منظمة العمل الدولية أن هناك ما بين (٥٣-١٠٠ مليون عامل منزلي)، وغالبيتهم من النساء والفتيات(١٥٠).

د- <u>الإتجار بالأعضاء البشرية Trafficking in human Organs:</u>

يقصد بها استئصال الأعضاء أو الانسجة من جسم شخص حي أو جثة متوفٍ بطريق غير مشروع، بهدف بيعها أو زرعها في جسم شخص آخر، ولا يتضمن ذلك الإجراءات الطبية المشروعة التي تستلزم الحصول على الموافقة اللازمة لإجرائها(١٥١)، وبذلك يعد انتزاع أعضاء الإنسان أو أنسجته شكلًا من أشكال الإتجار بالبشر، حيث جعل من أعضاء جسم الإنسان محلًا للتداول وإخضاعها لمنطق البيع والشراء، فهذا الفعل يعني قابلية أعضاء جسم الإنسان للتعامل المالي والسماح بتداولها بعد فصلها عن صاحبها إرضاءً أو بالإكراه، والسماح بنقل ملكيتها إلى شخص آخر،

حيث تقوم مافيا تجارة الأعضاء البشرية باستهداف ضحاياها من الفئات المستضعفة بالتحايل أو بالإكراه من أجل الحصول على أرباح ماليه(١٥٢)، والقوانين الدولية حرمت أفعال انتزاع أعضاء الإنسان، أو أنسجة جسمه وخلاياه، ولهذا فهي تعد من قبل الإتجار بالبشر، وذلك بحثًا عن مصدر دخل للبائع والربح بالنسبة إلى الوسيط، أما بالنسبة إلى المشتري فعادة يكون الهدف منها البقاء على قيد الحياة(١٥٣).

والإتجار في الأعضاء البشرية مثل الإتجار في البشر له مناطق استيراد، وهي الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ومناطق تصدير وهي الدول الغنية المتطورة علميًا وطبيًا التي تستخدم الأعضاء البشرية في الأبحاث العلمية، وتحديد أسعار بيع الأعضاء البشرية يخضع لقانون العرض والطلب مثل السلع في الأسواق، وهناك إحصائية تؤكد أن (٨٠٪) من عمليات زرع الأعضاء البشرية لإسرائيليين مصدرها الفقراء في مصر، والأردن، وفلسطين، وأن (٩٪) من حوادث اختفاء الأطفال في الدول العربية يكون وراءها مافيا سوق بين الأطفال سواء للبشر، أو لبيع الأعضاء(١٥٤).

ويتضح مما سبق أن أكثر الفئات تعرضًا لمثل هذا النوع من الإتجار هم المستضعفون من المهاجرين غير الشرعيين، الذين اضطرتهم أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية إلى طرق كل السبل لتحسين أوضاعهم، حتى لو اضطروا إلى بيع أجزاء من جسدهم هروبًا من الفقر والحاجة.

هـ- عبودية الديون Debt Bondage:

عبودية الدين من الصور الحديثة للإتجار بالبشر، وهي أحد أشكال الإكراه الذي يستخدمه تجار البشر سواء في تجارة الجنس أم في العمل القسري، وتشير التقديرات إلى أن هناك ملايين من ضحايا الإتجار بالبشر يعملون على سداد ديون أسلافهم(١٥٥).

وإسار الدَّين (يعني الوضع أو الحال الذي يترتب عليه ارتهان مدين بتقديم خدماته الشخصية أو خدمات شخص تابع له ضمانًا لدين عليه، فالاستعباد بالدين تشير إلى منظومة الأساليب التي يستبقى في إطارها شخص ما رهين إسار، بحيث يصعب عليه –وإن لم يكن مستحيلًا– سداد ما عليه من ديون حقيقية أو وهمية فيظل تحت السيطرة، والاستعباد محظور بموجب التشريعات والصكوك الدولية، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦[١٥٦].

و – <u>الاسترقاق والقنانة Slavery:</u>

يعني الاسترقاق إدخال شخص في الرق بممارسة أي من السلطات المترتبة على حق الملكية، فهي حالة أو وضع شخص تمارس عليه سيطرة من خلال معاملته بوصفه شيئًا ممتلكًا[١٥٧]، **فالرق** (تعني أن يكون الشخص مستعبدًا، وتكون حريته وحياته وممتلكاته رهنًا لسيطرة مطلقة من قبل شخص آخر، والشخص في الرق المعاصر يعني كل ما يمارس على شخص من ذكر أو أنثى صلاحيات وحقوقًا تقابل بالملكية، أو يحتجز شخص آخر في ظروف استرقاق مستمر، باستغلال ذلك الشخص جنسيًا أو بغرض عمل قسري أو إجباره على التسول، ويتم ذلك من خلال حرمانه من وثائق الهوية، وتقييد حريته في التحرك، وتقييد اتصاله بأسرته وعزله ثقافيًا، فيصبح في حالة انتهاك لكرامته الإنسانية[١٥٨]، وأما **القنانة** (فتعني حالة شخص ملزم بالقانون أو بالعرف أو بالاتفاق بأن يعيش ويعمل على أرض شخص آخر، وأن يقدم خدمات معينة له بعوض أو بدون عوض، ودون أن يمتلك حرية تغيير وضعه)[١٥٩].

رابعًا: المخاطر والآثار الناجمة عن جرائم الإتجار بالبشر من ضحايا الهجرة غير الشرعية:

- **<u>الآثار الاجتماعية والنفسية والصحية:</u>**

يترتب على جرائم الإتجار بالبشر خلل بالقيم الاجتماعية واعاقة للنمو الاجتماعي والأخلاقي؛ نتيجة لإهدار المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، فيتحطم النسيج الاجتماعي، وتضعف الروابط الاجتماعية، وتتدمر العلاقات الأسرية، وتتصدع الأسر لغياب أفراد مؤثرين في بنيانها، الأمر الذي يضعف من السلطة الأبوية، ويؤثر في تنشئة الأبناء ونموهم الأخلاقي.

ويواجه ضحايا الإتجار بالبشر أوضاعًا وحشية، تؤدي بهم إلى صدمة نفسية وجسدية وجنسية، فيشعرون بالخزي والعار، وتدنٍ في تقدير الذات، الأمر الذي يصل إلى العزلة والاكتئاب، والخوف، والرغبة في الانتقام[١٦٠]، فيتحولون إلى مجرمين، فالإتجار يتلف الصحة العامة والنفسية، ويترتب على استغلال الفتيات جنسيًا تأثيرات نفسية وجسدية مدمرة طويلة الأمد، تؤدي بعديد من هذه الفئات إلى إدمان المخدرات[١٦١]، والضحايا التي يتم المتاجرة بهم جنسيًا يتعرضون لعديد من الأمراض المعدية، مثل نقص المناعة (الإيدز)، وانتشار المثلية الجنسية، وجرائم الاغتصاب من خلال منظمات لإدارة تجارة الجنس والبغاء وممارستهما[١٦٢]، فضحايا الإتجار بالبشر إذا بقوا على قيد الحياة ظلوا يعانون من صدمات نفسية وجسدية لبقية أعمارهم، ولا يستطيعون العودة إلى الحياة في مجتمعاتهم بصورة طبيعية، الأمر الذي يصل إلى الانتحار هروبًا من هذا الواقع الأليم.

- **<u>الآثار الاقتصادية:</u>**

لجرائم الإتجار بالأشخاص أبعاد اقتصادية بالغة الخطورة على الاقتصاد الوطني والعالمي للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، بوصف أن الإتجار عملية

اقتصادية متكاملة، تعتمد على مقومات أساسية (الإنسان) سلعتها الأساسية، وتخضع لقوانين العرض والطلب، وأنظمة السوق، وترتبط جريمة الإتجار بالبشر بعدة أسواق عالمية يتم من خلالها حركة السلعة، حيث يتم نقل الضحايا من موطنهم الأصلي إلى بلدان أخرى تمهيدًا لاستغلالهم، وتنقسم الأسواق إلى (أسواق دول العرض) وهي الدول المصدرة للضحايا، وهي عادة دول فقيرة تعاني من عديد من الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وهي تمثل دول الاقتصاد المغلق، أما (أسواق دول الطلب) فهي الدول المستوردة للضحايا، وهي دول غنية وصناعية كبرى، ومن ثم تمثل عنصر جذب لهؤلاء المهمشين للخروج من مشكلاتهم، ولتحسين ظروفهم وأوضاعهم دون النظر إلى طريقة الاستغلال ومدى مشروعياتها، وهي عادة تمثل دول الاقتصاد الحر، وبين هذين النوعين توجد (دول عبور ترانزيت) تقع بين الدول المصدرة والمستوردة، فهم وسطاء يقومون بضمان نقل الضحايا من الدول العارضة إلى الدول المستقبلة، وهناك، وسطاء في الدول الطالبة تقوم باستلام السلع وتوزيعها على النشاطات المختلفة، فهي عملية اقتصادية متكاملة الأركان(١٦٣).

ويترتب على جرائم الإتجار آثار مدمرة على اقتصاديات الدول المصدرة والمستقبلة لهذه الأنشطة غير المشروعة، لعل أخطرها ما يلي:

- تؤدي جرائم الإتجار بالبشر إلى تشويه هيكل العمالة في أسواق العرض والطلب بصورة تؤدي إلى تدميرها، فتحرم البلدان من جزء فعال من القوى العاملة التي تمثل طاقة إنتاجية كبرى، مما يترتب عليه خفض معدلات النمو الاقتصادي في تلك المجتمعات والتشكيك في قدرتها الاقتصادية.
- جرائم الإتجار بالبشر تزيد من حجم الاقتصاد الخفي الذي لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولا يخضع لقوانين البلدان وتشريعاتها، الأمر الذي يؤدي إلى فشل عديد من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق

الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تكون عرضة للتضخم، وتدهور سعر الصرف، والعجز في ميزان المدفوعات، مما يخلق خللًا وتشوهات في اقتصاد الدولة.

- الأرباح الطائلة غير المشروعة المتحصلة من جرائم الإتجار بالبشر تسبب كثيرًا من المخاطر على القطاع المالي والمصرفي، فتلك الأموال يتم غسلها وتبيضها في دول وأنشطة أخرى، وبذلك تحرم الدول المحول منها من الاستفادة من هذه الأموال في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تستخدم أيضًا هذه الأموال في تمويل أنشطة أخرى غير مشروعة وثيقة الصلة بها مثل تجارة الأسلحة والمخدرات.
- ظهور معاملات اقتصادية مشبوهة، واستثمارات سريعة الربح قصيرة الأمد، من أهمها عمليات غسيل الأموال، حيث توجد علاقة وثيقة بين غسيل الأموال والاقتصاد غير الرسمي، فغسيل الأموال يكون بمثابة الجسر الذي تعبر عليه تلك الأموال، مما يترتب عليه تشويه هيكل الاقتصاد القومي(١٦٤).
- يسهم انتشار جرائم الإتجار بالبشر في تكوين كيانات اقتصادية ضخمة تتغلغل في مفاصل الدول وتتحكم في مواقع اتخاذ القرار لحماية مصالحها وضمان استمرارية أنشطتها، مستخدمين في ذلك الرشوة والفساد بأنواعه؛ لإغراء كبار موظفي الدولة وعناصر من الأجهزة الأمنية ليصبحوا جزءًا من هذا الكيان لتحقيق أهدافهم غير المشروعة(١٦٥).
- زيادة الأعباء التي تتحملها الدولة اقتصاديًا لتوفير الرعاية والحماية لضحايا الإتجار بالبشر، فالمكافحة والتصدي لجرائم الإتجار تكلف الدول تكلفة باهظة، حيث تقدر التكلفة الاقتصادية ب(٢.٧ مليار دولار) في عام، واحد(١٦٦).
- تفاقم عجز ميزان المدفوعات للدول المصدرة، والمتمثلة غالبًا في الدول النامية؛ وذلك بسبب التحويلات النقدية المرسلة إلى ذوي الضحايا، مما يعني ارتفاع

معدل الطلب الاستهلاكي لتلك الفئات، دون زيادة حقيقية في الإنتاج الموازي له، طالما انهم سيظلون دون عمل لاعتمادهم على تلك التحويلات النقدية، وهذه الأموال تدفع بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية وقوتها الشرائية، مما يسهم في إحداث اختلالات اقتصادية.

- ارتفاع معدلات البطالة، لأن عمل هذه الفئات يكون بصفة غير رسمية وغير معلنة مما يترتب عليه عدم حسابهم ضمن القوة العاملة للدولة، ولا تسجل دخولهم ضمن الإحصائيات الرسمية للدخل القومي، مما ينعكس سلبًا على السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة(١٦٧).

وهناك عوامل تزيد من مخاطر الإتجار بالبشر من المهاجرين غير الشرعيين، لعل أهمها ما يلي:

أ- تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تزيد من خطورة جرائم الإتجار بالبشر:

شكلت التقنيات الرقمية تحديات أمنية جديدة، حيث زادت من خطورة الإتجار بالبشر عبر الفضاء الإلكتروني، ووفرت قنوات لاستهداف ضحايا الإتجار عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الدردشة، والشبكات التي تعمل في الظل للوصول إلى الضحايا المحتملين، ويظهر بحث أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) أن مافيا الجريمة المنظمة تستخدم أحدث التقنيات والتكنولوجيا لتواكب أنماط الطلب المتغيرة، حيث يستخدم المتاجرون بالبشر الفضاء الرقمي باستخدام المنصات عبر الإنترنت في كل خطوة من خطوات أنشطتهم الإجرامية، بداية من تحديد هوية الضحايا وتنظيم النقل والإقامة، والإعلان عن الضحايا عبر الإنترنت والتواصل مع العملاء من خلال الشبكة المظلمة عبر الإنترنت؛ لإخفاء المواد غير القانونية الناتجة عن الإتجار، وإخفاء هويتهم الحقيقية، وإخفاء عائدات الجريمة(١٦٨).

وساعدت التكنولوجيا الحديثة الوصول إلى مجموعة كبيرة من الضحايا المحتملين عبر الإنترنت؛ لأن القيود المادية والجغرافية التقليدية لم تعد موجودة، حيث ينشئ المتاجرون مواقع مزيفة على الإنترنت ينشرون إعلانات على بوابات التوظيف المشروعة ومواقع الشبكات الاجتماعية لاستهداف الضحايا، ويحدث الاعتداء الجنسي وأشكال الاستغلال الأخرى بشكل افتراضي، ويتم بيع الصور ومقاطع الفيديو على منصات مختلفة للعملاء في جميع أنحاء العالم، مما يزيد من أرباح المتاجرين بدون أية تكلفة إضافية، وأيضًا يتم تبييض العائدات غير المشروعة من هذه الجريمة عبر الإنترنت من خلال العملات المشفرة، مما يسهل على المتاجرين استلام مبالغ كبيرة من المال وإخفائها، ونقلها، مع تقليل مخاطر اكتشافهم.

أما في مصر فلقد أكدت رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر على أهمية إنفاذ قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة جرائم الإتجار بالبشر، وظهرت الجهود المصرية في هذا الصدد المتمثلة في إصدار القانون (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، الذي عرَّف الدليل الإلكتروني للجريمة الإلكترونية، ووضع عقوبات رادعة بحق مرتكبيها[١٦٩].

ب- عولمة الجريمة المنظمة خطر يهدد أمن الدول واستقرارها:

بدأت الجريمة العابرة للحدود الوطنية في الظهور مع بداية عقد التسعينيات بوصفها نتيجة للتطورات الاجتماعية، والاقتصادية، والعولمة، والثورات العلمية في مجال الاتصالات خاصة، ولم ينجم عن تلك التحولات عولمة الاقتصاد فقط، بل عولمة في الإجرام أيضًا، وعبرت الجريمة مثلها مثل الاقتصاد للحدود الوطنية[١٧٠]، فالجريمة المنظمة عبر الوطنية تعد الآن في مقدمة التحديات التي تهدد أمن المجتمعات واستقرارها، فليس هناك دولة اليوم لا تراقب المد التصاعدي لهذه الجريمة وتعمل جاهدة

على مكافحتها والوقاية من أخطارها المحدقة، فهي جرائم مستحدثة لم تستطع عديد من المجتمعات ملاحقتها والتصدي لها، بخاصة إن كانت تهم المجتمع الدولي بأسرة بوصفها جرائم عابرة للأوطان، ويأتي على رأس هذه الجرائم الإرهاب بكافة أشكاله، والإتجار في المخدرات، والإتجار في البشر، والهجرة غير الشرعية(١٧١).

ويظهر تقرير الأمم المتحدة عن (عولمة الجريمة: تقييم لخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية)، أن الجريمة المنظمة تعولمت وتحولت إلى قوة في مقدمة القوى الاقتصادية والمسلحة في العالم، وأوضح التقرير مدى تأثير التدفقات غير المشروعة على العالم بأسره، فأسواق الإجرام تعم بنشاطها العالم اليوم، فالبضائع غير المشروعة ترد من قارة، وتهرب عبر أخرى، وتسوق في قارة ثالثة، وهذه التدفقات تشمل الإتجار بالبشر بغرض استغلالهم في أنشطة جنسية أو لتسخيرهم في العمل، وكذلك تهريب المهاجرين، فأضحت الجريمة عبر الوطنية تهدد السلام والتنمية، وباتت تهدد سيادة الدول(١٧٢).

ج- الجائحة العالمية (Covid-19) ضاعفت من ضحايا الإتجار بالبشر حول العالم:

من التداعيات التي خلفتها أزمة وباء كورونا في العالم تصاعد ظاهرة الإتجار بالبشر، حيث شكلت جائحة كورونا بيئة مثالية للإتجار وأدت إلى تفاقم العوامل التي تغذيها مثل الفقر، والبطالة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي(١٧٣)، حيث صرح الأمين العام للأمم المتحدة بأنه من الصعوبة تقييم تبعات (Covid-19)على الإتجار بالبشر بسبب الطابع السري لهذه الجريمة، ولكن من المؤكد أن هذه الجائحة، وما تخلفها من تبعات على الاقتصاد العالمي يؤدي إلى توسيع قاعدة الأشخاص المعرضين للخطر، وزيادة احتمال استغلالهم، ووقوعهم في نهاية المطاف ضحايا للإتجار(١٧٤).

وأصدرت منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والجريمة دراسة تناولت آثار جائحة (Covid-19)على ضحايا الإتجار، حيث كشفت ان الجائحة أدت إلى ظروف اقتصادية صعبة، حيث فقد عديد من الأفراد وظائفهم في مختلف القطاعات، فارتفعت معدلات البطالة والفقر، وهذا أفسح مجالًا للشبكات الإجرامية للاستفادة من هؤلاء الأشخاص المستضعفين، ورصدت الدراسة أن ارتفاع معدلات استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي خلال الجائحة بسبب الإجراءات الاحترازية والإغلاق تم توظيفه من قبل العصابات الإجرامية التي تستهدف الأطفال بشكل خاص، حيث ارتفع عدد ضحايا الإتجار من الأطفال في السنوات الأخيرة، وبسبب عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة بوصفها إجراءات احترازية للسيطرة على انتشار الفيروس، كل ذلك جعل هروب الضحايا من عصابات الإتجار تكون أكثر صعوبة، وأجبر عديد من الضحايا الذين تم إنقاذهم على البقاء لشهور في ملاجئ البلدان التي تعرضوا فيها للاستغلال، بدلًا من العودة إلى ديارهم، كما تم تقليص الخدمات التي تقدم للضحايا مثل الدعم والحماية مما يعرض الناجين من الإتجار لخطر إعادة الإتجار بهم، بخاصة أن هؤلاء فقدوا وظائفهم وسبل المعيشة، كما كشفت الدراسة أن كثيرًا من الدول حولت مواردها لمواجهة الجائحة وآثارها، مما أضعف من قدرة الدول على ملاحقة تلك العصابات وتفكيك شبكات الإتجار، وخلصت الدراسة إلى أن إجراءات الحد من انتشار الفيروس زادت من خطر الإتجار بالأشخاص في حالات الضعف، وعرضت الضحايا لمزيد من الاستغلال ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية للناجين من هذه الجريمة(١٧٥).

د- ضحايا الإتجار بالبشر من الفئات المستضعفة في المجتمع:

حالة الاستضعاف (هي حالة خاصة يجد فيها الشخص ذكرًا أو أنثى نفسه مدفوعًا إلى الخضوع لإساءة معاملة أو لاستغلاله)، واستغلال حالات الاستضعاف

تعني أن الشخص المستضعف يصبح ليس لدية بديل سوي الخضوع للاستغلال بشتى صورة؛ **نتيجة للأسباب التالية**[١٧٦]:

- دخول الشخص البلد المعني على نحو غير قانوني أو بوثائق مزورة.
- استغلال الوضع الاقتصادي الخاص بالضحية من فقر مدفع، أو حرمان، وتدنٍ في مستوى المعيشة، والبحث عن فرص للحياة حتى لو كانت غير مشروعة.
- تقديم وعود بإعطاء مبالغ مالية وتوفير فرص عمل وحياة كريمة، ومزايا أخرى لمن لهم السيطرة على الشخص المتاجر به.
- نقصان القدرة على تكوين أحكام عقلية بحكم أن الضحية صغير السن.

ومن أكثر الفئات استهدافًا لجرائم الإتجار هم النساء والأطفال؛ لأنهم من أكثر الفئات استضعافًا في المجتمع، فالمرأة التي تلتمس فرصة للهجرة والهروب من الواقع المظلم الذي تعيشه تقع فريسة وضحية للإتجار بهن، حيث تتعرض للإغراء والخداع بتوفير فرص عمل وهمية، أو الزواج في الخارج، ولذلك يعد الإتجار بالنساء من أهم أنشطة المنظمات الدولية الإجرامية، و**يُعرف الإتجار بالنساء بأنه:** كافة التصرفات المشروعة وغير المشروعة التي تحيل المرأة إلى سلعة أو ضحية، يتم التصرف فيها بواسطة وسطاء ومحترفين عبر الحدود الوطنية، بقصد استغلالهن في أعمال جنسية أو بأعمال قسرية، ويتم ذلك سواء بإرادة الضحية أو قسرًا عنها، أو بأي صورة من صور العبودية، **أما الأطفال غير المصحوبين** فتعني كل من دون الثامنة عشرة من العمر، ولم يكن بصحبة أحد من ذويه، ويتم تجنيده، أو نقله، أو إيواؤه، أو احتجازه، أو اختطافه، أو استغلاله لأغراض غير مشروعة وبوسائل غير مشروعة، ويعد ذلك إتجارًا بالأطفال، ويمكن إجماله في الاستغلال الاقتصادي والاستغلال الجنسي[١٧٧].

وأكد الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن هناك زيادة في أعداد الأطفال المتاجر بهم على مستوى العالم، حيث تضاعف عددهم

ثلاث مرات خلال الأعوام الماضية، وهذا يمثل ناقوس خطر، فضحايا الإتجار بالبشر تزداد عندما تزداد المعاناة الإنسانية والاقتصادية، فيضطرون تحت ضغط الفقر ومن أجل لقمة العيش إلى التفريط في أنفسهم ثم التفريط بأطفالهم، وأوضح التقرير أنه عندما تزداد نسبة الإتجار بالأطفال، نتأكد أن نسبة الإتجار بالبشر قد طالت المجتمع بأكمله(١٧٨).

هـ- الإتجار بالبشر يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان:

تعد جرائم الإتجار بالبشر انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بدءًا من حقه في الحياة وتعريض حياته للخطر من خلال ممارسة كافة صور الاستغلال، بخاصة نزع الأعضاء وبيعها، والاعتداء على سلامة جسده، وعلى حقه في الحرية الشخصية وسائر الحقوق، وأيًا كانت وسيلة ذلك سواء بالتهديد بالقوة أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، وإساءة استعمال السلطة، أو استغلال النفوذ أو إساءة استغلال حالة الضعف، فتلك الحقوق والحريات التي حصل عليها الإنسان بعد صراع عبر التاريخ، قد تم مصادرتها من قبل جرائم الإتجار بالبشر، فحقوق الإنسان وحرياته الأساسية تشكل في جملتها مفردات للأمن الإنساني، فالإتجار بالبشر يجعل الإنسان سلعة تباع وتشترى بكامل حقوقه وحرياته، حتى أعضاؤه وأنسجته دخلت ضمن عناصر السلعة ومكوناتها(١٧٩).

و- الإتجار بالبشر من الجرائم المنظمة العابرة للحدود:

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة (باليرمو لعام ٢٠٠٠) الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها الجريمة التي يرتكبها جماعة محددة البنية لغرض الارتكاب الفوري للجرم، ولا يلزم أن يكون لأعضائها أدوارًا محددة رسميًا، وأن تكون عضويتهم مستمرة وتكون بنيتها متطورة، وهذه الجماعة مكونة من ثلاث أشخاص فأكثر، ومستمرة لفترة من

الزمن، وتقوم هذه الجماعة بالتخطيط والتدبير لارتكاب جرائم خطيرة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو مادية(١٨٠).

وينص قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين الصادر بالقانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٦، على تأكيد ما تم النص عليه في القانون المصري رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٠ الصادر بشأن مكافحة الإتجار بالبشر، حيث أوضحت ان **الجريمة ذات الطابع الوطني:** هي أي جريمة ارتكبت في أكثر من دولة، أو ارتكبت في دولة واحدة، وتم الإعداد والتخطيط لها، أو التوجيه، أو الإشراف عليها، أو تمويلها في دولة أخرى، أو بواسطتها عن طريق جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة، أو ارتكبت في دولة واحدة، ولها آثار في دولة أخرى(١٨١).

وتبدو خطورة جرائم الإتجار بالبشر كونها يتم ارتكابها من قبل تشكيلات إجرامية عابرة للدول، ونظرًا للبناء الهرمي المحكم والمنظم والسري الذي يصعب اختراقه لتلك العصابات، بالإضافة إلى الأرباح الطائلة التي تحققها تلك العصابات ساعدتها في تزويد أعضائها بأحدث أجهره التقنية والاتصالات، كما أن تلك العصابات تدعم بكافة أشكال الدعم المالي والتكنولوجي من قبل أجهزة استخبارات أجنبية معادية لتنفيذ مخططات في الدول محل الاهتمام، الأمر الذي يضفي على قدراتها وخبراتها قدرات فائقة، تضعف معها القبضة الأمنية على مراقبتها وملاحقتها(١٨٢).

المبحث الثالث: الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وجرائم الإتجار بالبشر:

أولًا: الجهود الدولية والإقليمية للتصدي لجرائم تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر:

اعتمدت المنظمات الدولية والإقليمية مجموعة من الاتفاقيات من أهمها:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، حيث تم تنفيذها في ١٥ فبراير ٢٠٠٠، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي

لمكافحة الجرائم التي امتدت عبر الحدود الوطنية، وتبادل الخبرات والمعلومات حول الأساليب التي تستخدمها الجماعات الإجرامية مثل تزوير الوثائق والهويات، وعلى الجانب الآخر التدريب والمساعدة التقنية للمكلفين بمكافحة الجرائم المشمولة في الاتفاقية(١٨٣).

- بروتوكول منع الإتجار بالبشر ومعاقبته، بخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو لعام ٢٠٠٠) من أهدافه منع الإتجار بالأشخاص ومكافحته، وحماية ضحايا الإتجار ومساعدتهم والملاحقة القضائية لتحقيق العدالة(١٨٤)، ويعد هذا البروتوكول الأداة القانونية الأولى التي قدمها القانون الدولي لحماية حقوق الإنسا، والتصدي لجرائم الإتجار بالبشر.
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأغراض هذا البروتوكول منع تهريب المهاجرين ومكافحته، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقًا لتلك الغاية، وحماية لحقوق المهاجرين المهربين(١٨٥).
- اتفاقية حظر الإتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير يوليو ١٩٥١، عالجت الاتفاقية موضوع الدعارة بوصفه صورة من صور الإتجار بالبشر، وتقوم الدول الأطراف في الاتفاقية بتشجيع الأجهزة التربوية، والاجتماعية، والصحية بالتوعية، وتأهيل الضحايا لإدماجهم في المجتمع(١٨٦).

وهناك عدد من المبادرات الدولية التي تم إطلاقها لتعزيز الجهود العالمية ضد تلك الجرائم من أهمها:

- إطلاق مبادرة في مارس ٢٠٠٧ بواسطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية اليونسيف، ومفوضية

الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى منظمة التعاون في أوروبا للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر.

- عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تحفيز جهود مكافحة الإتجار بالبشر من خلال إطلاق مبادرة حملة القلب الأزرق لمكافحة الإتجار بالبشر في السادس من مارس لعام ٢٠٠٩.
- في الرابع من نوفمبر لعام ٢٠١٠ أطلق الأمين العام للأمم المتحدة صندوق الأمم المتحدة الاستئمائي التطوعي لضحايا الإتجار بالأشخاص لتوفير الدعم المادي والمعنوي والقانوني للضحايا، بالإضافة إلى السعي لمضاعفة عدد الناجين الداعمين للضحايا.
- في عام ٢٠١٣ قامت الأمم المتحدة بتخصيص يوم الثلاثين من يوليو من كل عام ليكون يومًا عالميًا لمكافحة الإتجار بالبشر(١٨٧).

ثانيًا: الجهود المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وجرائم الإتجار بالبشر:

انتهجت الدولة المصرية سياسات ورؤى ناجحة في تعاملها مع ملف الهجرة غير الشرعية في ظل حرصها على الالتزام بالمواثيق الدولية، فبذلت جهودًا مضيئة لتقويض جرائم تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، **والتصدي لتلك الجرائم التي تعد انتهاكًا سافرًا للإنسانية في القرن الحادي، والعشرين من خلال ما يلي:**

- **<u>على الصعيد التشريعي:</u>**

- صدر القانون رقم (٦٤) لعام ٢٠١٠ المعني بتجريم الإتجار بالبشر ومكافحته، حيث قدم المشرع المصري لضحايا الإتجار بالبشر حزمة من الحقوق لضمان الحرية والكرامة الإنسانية، وعدم المسئولية الجنائية أو المدنية عن جريمة الإتجار؛ لكونه مجني عليه وكفالة الدولة حماية الضحية وإعادة تأهيلها

ودمجها في المجتمع(١٨٨)، وتظهر آثاره القانونية بالعقوبات الواردة على ضحايا الهجرة غير الشرعية الذين يصبحون ضحايا إلى الإتجار بالبشر.

- أقر الدستور المصري الصادر في يناير ٢٠١٤ في (المادة ٨٩) منع الإتجار بالبشر، وجرم كل صور العبودية والاسترقاق والاستغلال القسري للإنسان، وتجارة الجنس، وغير ذلك من أشكال الإتجار في البشر، كما حرم الدستور الإتجار بالأعضاء البشرية، فنصت المادة (٦٠) على أن لجسد الإنسان حرمته والاعتداء عليه جريمة يعاقب عليها القانون، وأفرد الدستور نصًا خاصًا بحماية الطفل في المادة (٨٠) تنص على التزام الدولة بحماية الطفل من كل أشكال العنف والاستغلال الجنسي التجاري(١٨٩).
- إصدار قانون رقم (٨٢) لعام ٢٠١٦ بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث وضع عقوبات رادعة لهذه الظاهرة بتجريم كل أشكال تهريب المهاجرين، حيث نص على المعاقبة بالسجن لكل من أسس، أو نظم، أو أدار جماعة إجرامية منظمة لتهريب المهاجرين، وفرض عقوبة السجن وغرامة لا تقل عن ٥٠ ألف جنيه، ولا تزيد عن ٢٠٠ ألف جنيه، كما يعاقب بالسجن كل من أدار مكانًا لإيواء المهاجرين المهربين، أو جمعهم، أو نقلهم، أو قدم لهم أية خدمات(١٩٠).

ونص القانون على توفير التدابير المناسبة لحماية حقوق المواطنين المهربين وحقهم في الحياة والمعاملة الإنسانية والسلامة الجسدية، والنفسية، والحفاظ على حريتهم الشخصية، وتبصيرهم بحقوقهم في المساعدة القانونية مع كفالة اهتمام خاص بالنساء والأطفال(١٩١)، والقانون الصادر عام ٢٠١٦، ينظر إلى المهاجر غير الشرعي كونه مجنيًا عليه، والجاني هم السماسرة وتجار البشر؛ ولذلك غلظ العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم(١٩٢).

- **<u>على الصعيد المؤسسي:</u>**

- تأسست اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر رسميًا في ٢٣ يناير ٢٠١٧، وهي تختص بالتنسيق على المستويين الوطني والدولي بين السياسات والخطط الموضوعة لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وتقديم الرعاية والخدمات اللازمة لضحايا الإتجار بالبشر وللمهاجرين المهربين، ورفع الوعي العام بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وتعمل اللجنة على تعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة تلك القضايا، ودعم التنمية، وتوفير البدائل الإيجابية لفرص العمل في مصر ودعم مسارات الهجرة الشرعية، واللجنة تولي عناية خاصة لحماية الفئات الأكثر عرضة للاستغلال من خلال تفعيل الإطار التشريعي الداعم لأنشطة مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- تم إطلاق أول استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (٢٠١٦ – ٢٠٢٦) انبثق منها خطة العمل الجديدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية (٢٠٢١ – ٢٠٢٣)، وتتمثل أهدافها في زيادة القدرة المعلوماتية الخاصة بموضوعات الهجرة غير الشرعية، وتعزيز قدرات الفئات المستهدفة وبناء قدرات الجهات الوطنية العاملة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز التعاون الإقليمي، والدولي[١٩٣].
- وقعت اللجنة الوطنية التنسيقية في عام ٢٠١٨ بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للطفولة والأمومة والهلال الأحمر المصري مع المنظمة الدولية للهجرة؛ لتأسيس دار للإيواء مخصصًا لاستقبال ضحايا الإتجار بالبشر من السيدات والفتيات فقط، ويعد هو الأول من نوعه في مصر، والدار تعمل على توفير بيئة آمنة لضحايا الإتجار وعلاجهن نفسيًا

واجتماعيًا والتخلص من الآثار الناتجة عن الإتجار بهن واستغلالهن، كما تمكن الضحايا من إعادة إدماجهم في المجتمع، ويعد ذلك هو حجر الأساس في الخطة الوطنية للقضاء على هذه الجريمة اللاإنسانية[١٩٤]، وفي الفترة من ٢٨ فبراير إلى ٢ مارس ٢٠٢١ عقدت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بمصر تدريبًا لعدد من العاملين في دار الإيواء الخاصة بضحايا الإتجار بالبشر بمصر، بوصفه جزءًا من الأولويات المشتركة نحو تعزيز مجال حماية ضحايا الإتجار المهاجرين والمستضعفين في مصر[١٩٥].

- في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر (٢٠١٦ – ٢٠٢١) عملت اللجنة الوطنية على تنفيذ برنامج دعم ضحايا جريمة الإتجار بالبشر في مصر بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وبدعم من الحكومة، هذا البرنامج شمل رفع كفاءة المنظومة المصرية لتلقي بلاغات وشكاوى جريمة الإتجار بالبشر من خلال رفع القدرة الاستيعابية للخط الساخن التابع للمجلس القومي لحقوق الإنسان، وتم تنفيذ هذا المشروع عام ٢٠١٩ – ٢٠٢٠[١٩٦].

كما قامت مصر بالعمل على المحور التنموي لمكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر من خلال:

- بدأت وزارة الهجرة تنفيذ (المبادرة الرئاسية مراكب النجاة) التي أطلقها رئيس الجمهورية ضمن توصيات منتدي شباب العالم في ديسمبر ٢٠١٩، حيث تم تخصيص (٢٥٠ مليون جنيه) بميزانية الدولة لعام ٢٠٢١ لدعم المبادرة وتنفيذها في ٧٠ قرية على مستوى الجمهورية، وأسهمت المبادرة في إطلاق مشروعات بقيمة (٥٥ مليون جنيه)، ولقد أسهمت (مراكب النجاة) في توعية الفئات الأكثر استهدافًا وتدريبهم، والتعريف بمخاطر الهجرة غير الشرعية وبدائلها الآمنة، وفق خطة موضوعة تشمل ١٤ محافظة من المحافظات

الأكثر تصديرًا للهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى توفير برنامج للتدريب والتأهيل لسوق العمل، وريادة الأعمال، والزيارات الميدانية، وحملات طرق الأبواب لتوعية الأمهات والقصر بمخاطر الهجرة غير الشرعية وسبل الهجرة الآمنة.

- من ضمن الجهود تأتي (مبادرة حياة كريمة)؛ لتطوير الريف المصري، التي تسهم بشكل مباشر في رفع جودة الحياة للمواطنين بالقرى المصدرة للهجرة غير الشرعية، والعمل على تأهيل الشباب وتدريبهم في هذه القرى وفق احتياجات سوق العمل الأوروبية والمحلية، ويتم ذلك بالتعاون مع المركز المصري الألماني للهجرة، حيث يتم تقديم خدمات التوظيف للباحثين عن عمل وإعادة الإدماج للعائدين، كما أطلقت وزارة الهجرة حملة (قبل متهاجر فكر وشاور)؛ لمكافحة الهجرة غير الشرعية، والتوعية بمخاطرها، وتشجيع سبل الهجرة الآمنة.
- تم توقيع بروتوكول تعاون بين الجمعيات الأهلية ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الهجرة على الإسهام في تدريب الشباب في القرى الفقيرة، وإقامة مشروعات تنموية وتوفير فرص عمل، إلى جانب إقامة مشاريع صغيرة لأصحاب الأفكار المتميزة، وعمل مشروعات للسيدات لرفع مستوى المعيشة.

- **<u>أما الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مصر:</u>**

- وقعت ألمانيا في أغسطس عام ٢٠١٦ اتفاقية تعاون في مجال الهجرة مع مصر، تهدف إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية في اتجاهين: الأول تقديم استشارات الراغبين في الهجرة إلى ألمانيا بشكل قانوني، وثانيًا دعم السلطات المصرية لوجستيًا للتصدي لعمليات التهريب وتأمين الحدود.

- وقعت مصر وإيطاليا بروتوكول مكافحة الجريمة والهجرة غير الشرعية عام ٢٠١٨، وتم تجديده عام ٢٠٢٠، كما تتعاون مصر وإيطاليا في مجال التدريب والتأهيل وتصدير العمالة المصرية إلى سوق العمل الإيطالي بطريقة شرعية.
- وقعت مصر في أكتوبر ٢٠١٨ اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص والإتجار بالبشر، حيث تتضمن الاتفاقية (٧) مشروعات في (١٥ محافظة)، بقيمة (٦٠ مليون يورو) لمعالجة الأسباب الرئيسة المسببة لظاهرة الهجرة غير الشرعية(١٩٧).
- أطلق البنك الدولي خطة للاستثمار في رأس المال البشري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتضمن الخطة عددًا من العناصر الرئيسة من أهمها (الاستثمار في تنمية قدرات طلاب المدارس، ورفع جودة التعليم لوضع الأسس الأساسية لرأس المال البشري، والازدهار الاقتصادي للمجتمع في المستقبل، وحماية رأس المال البشري بخاصة الفئات الأضعف في المجتمع، مثل النساء والفئات الفقيرة، من خلال توفير فرص عمل ملائمة وإدماجهم في الاقتصاد الرسمي، وبناء قدرات الشباب والتوسع في دعم أنشطة ريادة الأعمال، وتحسين استهداف الفئات الأفقر، والمتابعة المستمرة لمؤشرات الاستفادة من رأس المال البشري.
- وأشار البنك الدولي إلى أن مصر ضمن (٦٨ دولة) وقعت على مشروع خطة الاستثمار في رأس المال البشري، وأوضحت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بمصر أن تطبيق قانون الاستثمار في مصر ساعد في منح فرص متساوية للشباب والمرأة للاستفادة من قدراتهم في بناء الاقتصاد المصري.
- أطلقت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي مبادرة (فكرتك شركتك)؛ لتمكين رواد الأعمال في الحصول على الدعم الفني والمالي؛ لتنفيذ أفكارهم المبدعة،

وتشجيع قدراتهم الإنتاجية وتنميتها[١٩٨]، وتعد الخطة المطروحة من البنك الدولي للاستثمار في البشر من أكثر الحلول المقترحة فاعلية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وسد المنابع الرئيسة لتلك الظاهرة، وتوفير بدائل لحياة كريمة تحفظ للإنسان حريته وكرامته.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن مواجهة تلك الظاهرة يمثل تحديًا كبير للمجتمع الدولي والإقليمي والمحلي، كما يحتاج إلى تعاون دولي مكثف للتصدي للظاهرة والحد من تصاعدها.

نتائج الدراسة الميدانية، ومناقشتها:

- **البيانات الأولية:**

م	السن	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية
١	٢٨	دبلوم صناعي	أعزب
٢	٢٢	أزهري أصول دين (الفرقة الثانية)	أعزب
٣	١٥	أعدادي	–
٤	٢٥	كلية التجارة (الفرقة الثالثة)	خاطب
٥	٢٣	ثانوي أزهري	–
٦	٢٢	دبلوم صناعي	متزوج
٧	٢٧	دبلوم تجاري	متزوج
٨	١٨	متسرب من المرحلة الابتدائية	–
٩	٢٤	دبلوم صناعي	خاطب
١٠	٢٢	أعدادي	–
١١	١٧	ثانوي عام	–

م	السن	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية
١٢	١٩	دبلوم صناعي	–
١٣	٢٤	دبلوم فني	خاطب
١٤	٢٩	ثانوي عام	متزوج
١٥	١٥	متسرب من المرحلة الابتدائية	–
١٦	١٧	أعدادي	–
١٧	٢٦	دبلوم صناعي	متزوج
١٨	٢٧	خريج آداب	خاطب
١٩	٢٥	ثانوي أزهري	متزوج
٢٠	٢٣	ثانوي عام	خاطب
٢١	٢١	إعدادية	–
٢٢	٢٩	خريج أزهر أصول دين	متزوج
٢٣	٢٦	دبلوم صناعي	متزوج
٢٤	٢٠	ثانوي عام	–
٢٥	٣٠	دبلوم صناعي	متزوج

١- تبين أن غالبية أفراد العينة من فئة الشباب في العشرينيات من خلال مجمل عمرهم، حيث احتلت الفئة العمرية ما بين (٢٢-٢٤ عامًا) المرتبة الأولى بواقع ٧ حالات، تليها الفئة العمرية ما بين (٢٥-٢٧) بواقع ٦ حالات، أما الفئة العمرية من (٢٨-٣١) أربع حالات، والفئة (١٩-٢١) ثلاث حالات، ويدل ما سبق على أن فئة الشباب أو فئة قوة العمل من أكثر الفئات التي طرقت أبواب الهجرة غير الشرعية، فهي الفئة القادرة على العمل ولها أحلام

وتطلعات لبناء مستقبل أفضل عن الواقع المعاش، أما الفئة الأخيرة وعددهم (٥ حالات) تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-١٨ عامًا)، وهم يمثلون فئة الأطفال دون ثمانية عشر عامًا، وذلك المؤشر الخطير محور اهتمام الباحثة، وتم رصده ضمن التطورات التي صاحبت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مؤخرًا، حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية تستحوذ على الأطفال القصر دون السن القانوني، وذلك المؤشر تناولته الدراسة بالبحث والتحليل.

٢- أما فيما يتعلق بالنوع فقد رصدت الدراسة أن جميع الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية من الذكور، وهذا يفسر أن القرية المصرية مازالت متمسكة بالعادات والتقاليد التي تقيد من حركة الفتيات، ولكن المبحوثين أوضحوا أن هناك فتيات هاجرن في رحلات هجرة غير شرعية بمرافقة أزواجهن، ونجحن في الوصول إلى إيطاليا.

٣- أظهرت الدراسة تنوع المستويات التعليمية لحالات الدراسة؛ نظرًا لاختلاف المراحل العمرية للحالات، فنجد الحاصلين على دبلوم (فني – صناعي – تجاري) عددهم (٩ حالات)، وعدد الحالات الحاصلة على الشهادة الثانوية (عام – أزهري) (٦ حالات)، والمؤهل الجامعي (أربع حالات) حالتان خريجي جامعة الأزهر (أصول دين)، والحالة الثالثة بكلية التجارة، وترك الدراسة في السنة الرابعة واتجه إلى الهجرة، والحالة الرابعة خريج كلية آداب، أما الحاصلون على الشهادة الإعدادية فهم (٤ حالات)، وحالتان تسرب صاحباها من المرحلة الابتدائية.

ويتبين مما سبق أن المستوى التعليمي لحالات الدراسة يعد من أهم الخصائص التي تفسر السلوك الاجتماعي المرتبط بالهجرة غير الشرعية، والمؤشر العام أن غالبية الحالات مؤهل متوسط وحاصلون على الشهادة الإعدادية، أو متسربون

من المرحلة الابتدائية، وعدد قليل وصلوا إلى التعليم الجامعي، ونسبة منهم لم يستكملوا دراستهم الجامعية وتركوا الدراسة واتجهوا للهجرة، فتدني المستوى التعليمي وعدم امتلاك مهارات تؤهلهم لسوق العمل تجعل من الصعوبة أمامهم الحصول على فرص عمل داخل مجتمعهم، وإن وجدت تصبح أعمالًا هامشية، بأجور ضعيفة جدًا لا تغطي مصاريفهم الشخصية، فيصبح ذلك بمثابة دافع قوي للاتجاه إلى الهجرة غير الشرعية للحصول على فرص عمل تساعدهم في تلبية احتياجاتهم وتحقق لهم مكانة اجتماعية أفضل، أما الحاصلون على الشهادة الإعدادية والمتسربين من المرحلة الابتدائية فيصبح الأمر أكثر صعوبة، فيسعون بكل السبل لتحسين أحوالهم المعيشية في ضوء إمكانياتهم المتواضعة، فيبحثون عن موطئ قدم لهم في الخارج لبقاء وجودهم الحياتي، وقد أثبتت الدراسات التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أن تلك الظاهرة انتقائية، حيث تستهدف جماعة منتقاة من ناحية صفات (العمر – الجنس – المستوى التعليمي).

٤- أما عن الحالة الاجتماعية للمبحوثين تبين أن حالات الدراسة تنقسم إلى أربع فئات، الفئة الأولى وعددهم (٨ حالات) متزوجون ولديهم أطفال صغار، وفي مراحل تعليمية مختلفة؛ ونظرًا للمسئولية التي تقع على عاتقهم بوصفهم مسئولين عن تلبية احتياجات أسرهم، ونظرًا لضيق المعيشة دفعهم ذلك إلى اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية لتوفير حياة كريمة لأبنائهم، أما الفئة الثانية وعددهم (٥ حالات) فهم من فئة (خاطب)، ويرغبون في إتمام الزواج، وتدبير تكاليف الزواج، ولكن في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة وحالة التضخم التي تسيطر على الأسواق، أصبحت تكاليف الزواج وتجهيز البيت أمرًا غاية في الصعوبة، وذكرت حالات (أن أهل العروسة لم يقدموا أي تنازلات لتسهيل إتمام الزواج، لازم تتجهز العروسة زي بنت عمها وخالتها، حتى مش أقل منهم)، (وبعضهم قرر فك الخطوبة لأن الوقت طول، ومينفعش أفضل رابط بنت

الناس جنبي بدون أمل)، والفئة الثالثة أعزب، ولم يفكر في اتخاذ تلك الخطوة على أمل تحسن الأحوال بعد الهجرة، وآخرين ذكروا (أن في رقبتهم حمل كبير زواج الأخوات البنات أولًا)، أما الفئة الرابعة وهم صغار السن، تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٢٠ عامًا)، ولكن على حد قول بعضهم (في رقبتهم مسئولية أخواتهم والوالدين، وذلك إما لكبر سن الأب وعدم قدرته على العمل أو لوفاته، والأم بتشتغل ومش مكفي برضه)، ومن خلال رصد الفئات الأربعة يمكن تفسير إقبال الشباب على الهجرة غير الشرعية سعيًا إلى إعانة أنفسهم أولًا، وتأمين متطلبات أسرهم، أو الرغبة في إتمام الزواج، وتكوين أسرة.

- **فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة:**

أوضحت نتائج الدراسة أن متوسط حجم الأسرة لغالبية الحالات يتراوح ما بين (٥-٨ أفراد) في المتوسط، و(٥ حالات) يزداد حجم الأسرة إلى أكثر من ذلك، ويرجع ذلك إلى أن الجميع يعيشون في بيت واحد "بيت العيلة" (الأب، والأم، والأبناء المتزوجون، وغير المتزوجين)، وذلك المؤشر يؤكد أنه كلما زادت أعداد أفراد الأسرة زادت الأعباء والمسئوليات الملقاه على عاتق رب الأسرة، وكذلك على الأبناء الذكور، فالقرية المصرية مازالت تحتفظ بالعادات والتقاليد المرتبطة بالدور الاجتماعي للأبناء حتى الصغار في السن من الذكور في تحمل مسئولية العيلة بالكامل، وذلك يؤثر إلى حد كبير في شخصيته وقدرته على العمل، واتخاذ القرارات.

ويتضح مما سبق أن حجم الأسرة يمثل عاملًا ديموجرافيًا هامًا، ومؤثرًا في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويتأثر بعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، وعلى وجه الخصوص المجتمع الريفي من حيث عادات الأسر الممتدة، ونظم الإعالة.

- **المهنة قبل قرار الهجرة:**

فيما يتعلق بالحالة المهنية لحالات الدراسة قبل اتخاذ قرار الهجرة، يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى: مهن يعمل بها غالبية أفراد عينة الدراسة تتصف بقدر من الثبات والاستقرار المهني مثل (أعمال المعمار – النقاشة – البناء – النجارة – الزراعة– الجزارة – الحلاقة – مزرعة لتربية الدواجن – ترزي رجالي – تصليح الأجهزة الكهربائية)، أكدت الحالات أصحاب تلك المهن أن الدخل الشهري لا يكفي لسد احتياجاتهم؛ نظرًا للأوضاع الاقتصادية الراهنة، كما أن هناك عديدًا من المستجدات والتحديات التي أثرت بقوة في استمرارية تلك المهن، وسوف تتناول الباحثة ذلك تفصيلًا، أما الفئة الثانية: فهي مهن يعمل بها عدد من الحالات، وهي مهن هامشية لا تتطلب مهارة مثل (سائق التوكتوك – بائع متجول للأدوات المنزلية – بائع خضروات...إلخ)، وهي في أغلبها ليس لها طابع الدوام أو الاستقرار، ومتوسط دخلها الشهري محدود جدًا، فهي مهن تنتمي معظمها إلى الاقتصاد غير الرسمي، وأغلبية أصحاب الحالات التي تعمل بتلك المهن أكدوا أن الدخل لا يكفي، وقد يلجؤون إلى طرق أخرى تساعدهم في تغطية مصروفات أسرهم، وهو ما عبر عنه المبحوثون في أقوالهم التالية (أطلب مساعدة من أصدقائي)، (أشبط في أي شغلانة طياري تجيب فلوس)، (أقاربي وأصدقائي حالتهم أصعب مني وهما اللي محتاجين اللي يساعدهم)، (اتفق على شغلانة وأقبض عربون أسدد جزء من الديون اللي عليا والباقي يدخل في مصاريف البيت)، أما الفئة الثالثة: فيمثلون غالبية أفراد عينة الدراسة، لا يعملون ويسعون بكل الطرق إلى البحث عن أي فرصة عمل لتوفير مصاريفهم، كما ذكرت الحالات (١، ٨) (أنا مستعد أشتغل أي حاجة حتى لو أسلك البالوعات مش عيب مدام شغلانة شريفة وفلوس حلال)، (لو مسكت شغلانة أسبوع أو اثنين أقعد بعدها شهرين بلا عمل)، أما الحالات (٤، ١٨، ٢٢)، وهم خريجو جامعات، لم تتوفر لهم أي فرص

عمل بعد الانتهاء من الدراسة بالمؤهل الحاصلين عليه، وجميعهم التحق بأعمال مؤقتة في قطاع المعمار، وهؤلاء الشباب أكدوا أنهم كانوا يعملون طوال فترة الدراسة ليوفروا مصاريف الدراسة على أمل الأمور تتغير بعد التخرج، ولكن على حد قولهم (اللي معاة ماجستير ودكتوراه بيشتغل في كافيه أو بائع في محل)، (إحنا في زمن الشهادات ليس لها قيمة ومش بتفتح بيت)، (إحنا في زمن حمو بيكا وشاكوش دول لا بيعرفوا يقرؤوا ولا بيكتبو بشوات ومعاهم فلوس زي الرز، شهادات إيه وبتاع إيه).

من التحليل السابق اتضح أن هؤلاء الشباب فقدوا تقديرهم لقيمة التعليم ودورة الاجتماع، والمادي لتحقيق طموحاتهم وأحلامهم مع ما يمتلكون من شهادات تؤهلهم في مجتمعهم إلى مكانة اجتماعية أفضل، فهناك خلل واضح أصاب القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، فأصبحت القيم المادية هي المسيطرة، وهي التي تحقق المكانة الاجتماعية والرفاهية، وتمنح القوة، فلقد أصيب عديد من الشباب باضطرابات نفسية، وأصبح يسعى بكل السبل لتحقيق الثراء السريع الذي قد يحقق لهم ولأسرهم الأمان من وجهة نظرهم.

- **تجارب الهجرة غير الشرعية:**

جميع الحالات المختارة للدراسة مروا بتجربة الهجرة غير الشرعية (٤ حالات) نجحوا في الوصول إلى إيطاليا واستقروا فيها، وتم مقابلتهم أثناء تواجدهم في أجازات لزيارة أسرهم الحالات (٧، ١٤، ٢٢، ٢٥)، أما باقي الحالات فحاولوا الهجرة بطريقة غير شرعية، وفشلوا في الوصول، الحالات (٤، ٦، ٩، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤) كرروا التجربة أكثر من مرة وباءت بالفشل، وتم ترحيلهم إلى مصر، أما الحالات (١، ٣، ٥) فقرروا عدم إعادة التجربة مرة ثانية بعد المخاطر التي تعرضوا لها خلال المحاولة الأولى، ووصفوها في عباراتهم التالية (أنا شوفت الموت بعيني)، (اتشاهدت أكثر من مرة، وعرفت إن دي النهاية)، (ولاد عمي وأصحابي غرقوا قدام عيني)،

وأكدت حالات الدراسة أن المبلغ الذي يتم دفعه إلى السمسار من أجل الرحلة يتيح له محاولة أخرى إذا فشلت المحاولة الأولى وظل على قيد الحياة، غالبية الحالات بعد أن كتب لهم النجاة من المحاولات الفاشلة وتم ترحيلهم إلى مصر، لم يرجعوا إلى بلادهم بل ظلوا على قيد الانتظار لمحاولة جديدة.

ومما سبق يتضح أن معظم الشباب لم تردعه حوادث الغرق الأخيرة لزملائهم، وأكدوا أنهم ما زالوا يحلمون بالهجرة إلى أوروبا، حتى لو كانت هروبًا إلى الموت، بخاصة أن سماسرة التهريب تستغل نقطة الضعف لدى الشباب ورغبتهم في الهجرة، فتشيع بين الشباب أنه إذا كانت هناك بعض حالات الغرق، فهناك الآلاف من القوارب تعبر كل يوم وتصل بأمان، فيزداد الحماس والإصرار عند هؤلاء الشباب.

وبسؤال المبحوثين عن مدى الوعي بحجم مخاطر الهجرة غير الشرعية قبل اتخاذ قرار الهجرة: أكدت جميع حالات الدراسة أنها على وعي تام بمخاطر رحلة الهجرة غير الشرعية، مؤكدين على حد تعبيرهم (أنه لا يوجد أي اختيار تاني أو بديل للهجرة)، وذكرت الحالات (١٥، ١٩، ٢٢)، (كل يوم والتاني البلد بتفقد عديد من الشباب في رحلات الهجرة غير الشرعية)، (الإخوات بيهاجروا مع بعض واحد يرجع والتاني بيموت، زوجات كثير بتترمل وأبناء تتيتم وبنفقد ولاد العم والخال)، أما الحالة (٤)، (٦) فقد ذكرتا (أن كل شاب في البلد على وعي تام بمخاطر الهجرة غير الشرعية)، الشباب اللي بيرجع بيحكي كل اللي حصل معاه، بس بيبقى فيه أمل لو واحد في المليون أنه ينجح في الوصول وبعدها كل حياته هتتغير تمامًا)، (شباب كتير بيصوروا الرحلة بالكامل على الموبايل وبيشيروا على الفيس)، وأوضحت الحالة (٢٤)، (٢٥) (أن الأهالي بتنتظر شهور دون أن تعلم أي خبر عن أبنائهم ماتوا ولا عايشين)، حتى اللحظة الحالية في عديد من الأسر لا تعلم شيء عن عيالهم ولم تستلم جثثهم حتى الآن)، (إحنا بلد صغيرة وأي حاجة بتحصل بتعلم بيها البلد كلها).

يتضح مما سبق أن جميع الحالات على وعي تام بكل المخاطر التي تواجه المهاجرين في رحلات غير شرعية، وعلى الرغم من ذلك هناك إصرار تام على خوض التجربة وتكرارها مرات عديدة؛ أملًا في تحقيق الحلم في الوصول إلى الصفة الغربية.

وبسؤال المبحوثين عن دول المقصد الراغبين في الهجرة إليها: أوضحت نتائج البحث الميداني أن جميع الحالات ترغب في الهجرة إلى إيطاليا، والحالات التي نجحت بالفعل في الوصول كانت إيطاليا هي المستهدفة، وذكرت الحالات (أن ٩٥٪ من شباب قرية تلبانة في إيطاليا)، وذكرت الحالة (٢٢) (أنا لما وصلت ميلانو وجدت تلبانة كلها هناك متعلم وغير متعلم أطفال وشباب وكبار في السن)، وذكرت الحالة (٢٤) (أن أبو أحد الشباب راح يجيب ابنه من ليبيا بعد الميلشيات ما خطفته بعد ما وصل هناك، وخلص ابنه من أيديهم هاجر هو وابنه على إيطاليا).

ووفقا لتقرير Report On The Egyptian Community In Italy,2016 في يناير ٢٠١٦ بلغ عدد المهاجرين من أصل مصري المقيمين بصفة منتظمة في إيطاليا (١٤٣.٢٣٢)، وبلغ عدد الرجال (٩٩.٢١٤) أي ٦٩.٣٪ من المجموع، وعدد النساء (٤٤.٠١٨) أي ٣٠.٧٪، وقد أعلنت وزارة الداخلية الإيطالية عن وصول نحو (٣١ ألف و٣٠٠ مهاجر) إلى إيطاليا منذ بداية عام ٢٠٢٣ حتى الآن[١٩٩].

ويفسر (د/أيمن زهري الخبير في مجال الهجرة) السبب وراء جذب إيطاليا للمهاجرين المصريين، أن الاقتصاد الإيطالي مشابه للاقتصاد المصري، وهناك نسبة كبيرة من الاقتصاد الإيطالي تقدر بحوالي ٤٠٪ تعتمد على الاقتصاد غير الرسمي والعائلي، حيث يستقطب هذا النوع من النشاط الاقتصادي نسبة كبيرة من العمالة غير الماهرة، وذلك ينطبق على غالبية المهاجرين غير الشرعيين، ولا يدفع أصحابها تأمينات ولا ضرائب، فالمهاجرون غير الشرعيين بالنسبة إليهم عمالة رخيصة[٢٠٠].

وكشفت نتائج دراسة (عزة على شحاتة، ٢٠١٠) عن سبب اتجاه غالبية الهجرات غير الشرعية من مصر إلى إيطاليا، حيث رأت أن ذلك يرجع إلى سهولة السفر إلى إيطاليا لقرب شواطئها من ليبيا، وتوفر فرص عمل إذا ما قورنت بالدول الأوروبية الأخرى مثل ألمانيا، حيث يعاني المهاجرون من العنصرية الشديدة، وعدم قابلية المجتمع للثقافات الأخرى.

يتضح مما سبق أن إيطاليا تعد من أكثر الدول الأوروبية التي يستهدفها الشباب للهجرة، ويرجع ذلك إلى اقتراب البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الإيطالي إلى حد كبير لخصائص المصريين وثقافتهم، مما يحقق لهم فرصًا أفضل في العمل والحياة الاجتماعية، وأشارت بعض الحالات إلى أن هناك مناطق في إيطاليا يرتفع فيها أعداد المصريين بدرجة كبيرة، وهو ما يدفع بالشباب إلى الحاق بأقارب وأصدقاء لهم استقروا هناك لفترات زمنية طويلة، مما يوفروا لهم الدعم، والمساندة، **وهذا ما تؤكده نظرية شبكات الهجرة –التي أشرنا إليها من قبل– حيث تلعب الروابط بين المهاجرين القدامى والوافدين الجدد دورًا في التدفق على مناطق أو دول معينة.**

وبسؤال الحالات التي هاجرت إلى إيطاليا واستقرت هناك عن رغبتهم في العودة إلى مصر أم استمرار إقامتهم في الخارج: أكدت جميع الحالات رغبتهم في استمرار إقامتهم في الخارج وعدم رغبتهم في العودة إلى مصر إلا من خلال زيارات للاطمئنان على أسرهم، مؤكدين أن حياتهم أصبحت مستقرة هناك وأوراقهم رسمية، وبعضهم أصبح له مشروعات خاصة بهم، واصطحب بعضهم زوجته وأولاده معه، مؤكدين أن العيشة هناك أفضل بكثير ماديًا ومعنويًا، وأنهم لا يعانون هناك من أي مشاكل ومفيش مشاكل أو ضغوط مادية.

المحور الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها:

وبسؤال المبحوثين الذين مروا بتجربة الهجرة عن الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، تم تصنيف تلك الأسباب إلي:

عوامل مرتبطة بدول المنشأ (عوامل الطرد):

أولًا: الأسباب الاقتصادية:

تأتي في مقدمة التحديات التي تدفع غالبية أفراد العينة إلى الهجرة سواء أكانت قانونية أم غير شرعية، وقد أشارت الحالات (١، ٢، ٧، ١١، ١٦، ٢٣، ٢٤) إلى (أنهم عاطلين عن العمل)، وانضم إليهم الحالات (٦، ١٢، ١٣، ١٧، ١٩، ٢٢) حيث كانوا يعملون بمهن تتسم بقدر من الثبات والاستقرار مثل أعمال المعمار والبناء والنقاشة والنجارة، ولكن بعد القرارات الوزارية الخاصة بوقف أعمال البناء بصورة شبة كلية على مستوى جميع المحافظات، كان لذلك القرار آثار مدمرة على فئة لا يستهان بها تعمل في ذلك القطاع، وانضموا إلى فئة العاطلين، وهناك فئة تعمل بأعمال هامشية مثل الحالات (٣، ٤، ٥، ٨، ٩، ١٠، ٢١)، وهي أعمال موسمية ومؤقتة دخلها ضعيف جدًا، حيث أكد المبحوثون أن الدخل لا يتناسب مع متطلبات الحياة، كما أن ضيق المعيشة وضغط الحياة دافع قوي لرغبتهم في الهجرة والبحث عن سبل لتحسين ظروف المعيشة؛ نظرًا للمسئولية التي تقع على عاتقهم، فتصبح الهجرة غير الشرعية هي السبيل الوحيد.

وتلك النتائج تتوافق مع نتائج دراسة (المركز القومي للبحوث، ٢٠١٥)، حيث توصلت إلى أن الظروف الأسرية المتدنية، وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية، والحاجة إلى المال بغرض الزواج، وكذلك تناقص فرص وأوضاع العمل وتدهورها في بعض الدول وارتفاعها في دول أخرى، وزيادة البطالة التي تزيد من نسب

الفقر، والظروف البنيوية ومنها انتشار ثقافة الهجرة غير الشرعية في القرى محل الدراسة أثر بشكل كبير في اتخاذ قرار الهجرة.

وذكرت الحالات (٧، ١٤، ١٧) على حد قولها (أصعب حاجة على الراجل وتكسره قدام نفسه وقدام زوجته أنه مش قادر يصرف على بيته، فيكره نفسه وحياته)، أما الحالة (٢٢) ذكرت (أنا إتجوزت من ثلاث سنوات وعليا أقساط لم أستطيع سدها حتى الآن واستلفت من القريب والغريب، حتى تراكمت عليا الديون، أعمل أيه)، وذكرت الحالات (٩، ١٧، ٢٣) (أنا على باب الله يوم فيه شغل وفلوس، ويوم مفيش، ربنا هو اللي بيراضيني)، وذكرت الحالات (١، ٢، ٧، ٢٥) (أن كثير من الشركات والمصانع أغلقت وتم تسريح عدد كبير من العمال وأصبحوا بدون عمل)، وذلك أضاف رصيدًا جديدًا للبطالة، وخلق نوعًا من عدم الإحساس بالأمان لدى عديد من الشباب بشكل يجعله مستعد للتضحية بحياته بحثًا عن فرص عمل تحمي أسرته من العوز.

ويتفق التحليل السابق إلى حد كبير مع نتائج دراسة (وفاء سمير نعيم، ٢٠١٧)، حيث أوضحت أن ارتفاع نسبة الفقر نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة، وعدم توفر فرص العمل المناسبة لزيادة الدخل من الأسباب المباشرة لارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين، بجانب ضخامة العائدات المالية التي يحصل عليها المهاجر وعدم تعرضه لعقوبات رادعة أدت إلى ارتفاع أعدادهم باضطراد.

و**يتضح مما سبق** أنه كلما ازدادت الاختناقات الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعدت الضغوط التضخمية وانخفض مستوى المعيشة؛ نتيجة لتدني الدخول وتدهور القدرة الشرائية، وتأتي الهجرة بوصفها أحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرص للحياة في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى لو دفعوا حياتهم ثمنًا لها.

وذلك أكده **(روبرت ميرتون)** حيث أوضح أن الأفراد في المجتمعات التي تصاب بحالة الأنومي، ينتشر بها العمل بالسبل غير الشرعية لتحقيق الأهداف الثقافية

ذات الإجبار أو القهر الثقافي، وذلك بعد أن يعجزوا عن تحقيق تلك الأهداف بالطرق الشرعية والمتاحة في مجتمعاتهم، وذلك ما عُبر عنة (بالانحراف الابتكاري) بقصد أن الأفراد يبتكرون أساليب وسبل جديدة متطورة لتحقيق أهدافهم إن عجزوا عن تحقيقها بالأساليب التي تبيحها الثقافة، ومن خلال افتراضات النظرية اللامعيارية، يتضح أن الهجرة غير الشرعية تمثل ظاهرة انحرافية تعبر عن حالة ابتكار هدفها تحقيق أحلام وطموحات مشروعة.

ثانيًا: العوامل الاجتماعية الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية:

أشارت الحالات (١، ١٣، ١٩) إلى عدم العدالة في توزيع الثروات والفرص المتاحة بين أفراد المجتمع، فتجد طبقة وفئات في المجتمع تسيطر على مقدرات المجتمع، والغالبية يعانون من الحرمان، فيشعر الغالبية بالظلم والحرمان، ومن ثم يكرهون حياتهم، الأمر الذي يدفعهم إلى الهروب من هذا الواقع المرير، أو أن يختاروا طريق يساعدهم في الصعود لتلك الطبقة المسيطرة، حتى لو بطرق غير مشروعة.

وذلك ما أكدته دراسة (Ruohai , 2008) حيث ذهبت إلى أن السياسات الاجتماعية التي تتبناها بعض الدول من أهم أسباب عدم تحقيق العدالة وتوزيع الفرص المتساوية بين الأغنياء والفقراء، فتزيد من حدة الصراع الطبقي، وأوصت الدراسة بعدم التمييز بين المواطنين في الحقوق، والواجبات[٢٠١].

وهناك بعد اجتماعي آخر له تأثير قوي في ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية أشارت إليه الحالات (١، ٢، ١٠، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٣) مؤداه أن فرص المهاجرين أعلى في الحصول على فرص للزواج، حيث ترحب الفتيات بالشباب المهاجر وأحيانًا يكون السفر شرطًا لقبول الشاب حتى لو كان هناك تفاوت بينهم في المستوى التعليمي والاجتماعي، وهو ما عبر عنه القول التالي لأحد المبحوثين (البنت ممكن تكون في الجامعة والشاب مش معاه حتى ابتدائية)، وذلك البعد الاجتماعي

المرتبط بالزواج وفقًا لآراء المبحوثين يزيد من حالة الإحباط لدى الشباب، لتصبح على حد قولهم (القيمة الوحيدة المتحكمة في كل حاجة في الحياة هي الفلوس) مش مهم الشهادة اللي حاصل عليها المهم التحويلات اللي بيبعتها من الخارج)، فتصبح الهجرة، واقعًا ومطلبًا لكل شاب يرغب في الارتباط بالفتاة التي يريدها، كما أوضحت غالبية الحالات أن ذلك السبب هو (اللي بيدفع بصغار السن إنهم يهربوا من التعليم، لأنهم وجدوا الأكبر منهم في السن أصبح نموذج يحتذى به)، وعلى حد قول أحدهم (أنا اختصرت الطريق، ولو مش هسافر النهاردة هسافر بكرة... يبقي النهاردة أحسن).

وتتفق النتيجة السابقة مع دراسة (نزار عبد المعطي، ٢٠٠٨) حيث توصلت إلى أن معظم الأسر أصبحت تنظر إلى الدخل المادي أكثر من المركز الاجتماعي والمؤهل، وبذلك يصبح السفر والهجرة في حد ذاته مقومًا إضافيًا من مقومات المركز الاجتماعي، وتتراجع بجانبه المقومات التقليدية الأخرى(٢٠٢).

ومن الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية القيود التي تفرضها الدول المستقبلة للمهاجرين، وارتفاع تكاليف الهجرة القانونية، وذلك ما أكدته الحالات (١، ١٣، ٢٢، ٢٥) حيث حاولت هذه الحالات أكثر من مرة استخراج أوراق رسمية للسفر إلى أوروبا ولكنهم فشلوا، فلم يجدوا سوى الطريق غير الشرعي.

وكشفت الدراسة عن عنصر مهم من العوامل المحفزة للهجرة غير الشرعية بمجتمع البحث، وهي الغيرة من التجارب الناجحة للآخرين الذين استطاعوا أن يحققوا مستويات مادية مرتفعة من خلال الهجرة، ومن خلال التحويلات التي يتم إرسالها لأسرهم، فكثير من الكهاجرين يتفننون في إظهار مظاهر الثراء عند عودتهم إلى بلدهم لقضاء العطلات، تلك المظاهر تؤثر نفسيًا في أصدقائهم وأقاربهم من أهل القرية، ويصبح حلم الهجرة هو الأمل الوحيد، وأشارت غالبية الحالات إلى أن (الشباب العائد

من إيطاليا حياته بتتغير كليًا هو وأسرته، ولو فضل عمره كلة يشتغل في مصر وفي كذا شغلانة لا يستطيع أن يحقق ربعها).

وذكرت الحالات (٧، ١٤، ٢٥)، على حد قولها (الواحد ينزل من أول النهار ينحت في الصخر والدخل مش مكفي)، (كل شاب في البلد بيسأل نفسه أيه اللي ناقصني علشان أكون زي فلان وفلان من الأقارب والأصدقاء، كانت ظروفهم أصعب مني بكثير)، (الواحد يجرب زي الآخرين يا صابت يا خابت)، كما ذكرت الحالات (٨، ١٠) على حد قولها (أن العائلات تتباهي بالتحويلات اللي بيرسلها عيالهم باليورو)، (ويظهر ذلك بوضوح في حفلات زواج الأبناء والشوار المبالغ فيه، وفي بناء منازل فاخرة على أحدث طراز وتشطيب فاخر، وفي شراء الأراضي).

ويتضح من التحليل السابق أن عنصر الغيرة والتقليد والمحاكاة عنصر قوي لجذب الشباب للهجرة غير الشرعية، وتصبح الحالات التي نجحت في الوصول إلى الضفة الغربية نموذجًا وأملًا يحتذى به).

ثالثًا: العوامل النفسية الدافعة إلى الهجرة:

كشفت الدراسة الميدانية عن أن فشل عديد من المبحوثين في تحقيق أحلامهم وطموحاتهم المتواضعة في حياة كريمة داخل مجتمعهم يترتب عليه حالة من الإحباط واليأس، وبعضهم يدخل في عزلة اجتماعية واغتراب داخلي ناتج عن عدم القدرة في التكيف مع المجتمع المحيط به ومع أسرته، وأصدقائه، والبعض الآخر دخل في تحدٍ كبير مع نفسه ليثبت لنفسه ولمن حوله أنه قادر على تحقيق ذاته، فدفعهم تفكيرهم إلى المغامرة بحياتهم في رحلات الهجرة إلى المجهول، وهم على إدراك ووعي تام بحجم المخاطر التي يتعرضون لها، ولكن الرغبات الإنسانية وحلم الثراء والأمل في النجاح لتحقيق مكانة اجتماعية هي التي تحرك تفكيرهم للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش فيها في موطنه الأصلي، وذكرت

الحالات (٧، ١١، ٢٢) على حد قولها (كثرة الضغوط على الواحد بتخليه في ضيق ويأس من الحياة، وساعتها مستعد يعمل أي حاجة، لولا الثبات من الله)، و(شباب كثير علشان مش قادر يواجه الضغوط اللي عليه بيهرب)، (الواحد يموت غرقان في البحر أفضل من الموت البطيء من الفقر وضيق المعيشة)، و(الراجل اللي مش قادر يصرف على بيته يموت أحسن... بهجرة غير شرعية أو بغيرها)، وذلك يتوافق مع نتائج دراسة (حنان بوغراف، ٢٠٢٢)، التي توصلت إلى أن الهجرة غير الشرعية تعني عدم إحساس الشباب بالمواطنة والانتماء لبلدهم وعدم الشعور بالأمان والاستقرار داخل وطنهم، فظاهرة الهجرة غير الشرعية تعبر عن ظاهرة التمرد تجاه الواقع المعاش، الذي لم يستطع أن يقدم له حلولًا عملية لمشكلاته التي يعيشها، ولعل أهم هذه المشاكل هي البطالة.

ويؤكد ذلك نتائج دراسة (نسيم بورني، ٢٠٢٠)، أن هناك أسباب تتخطى الأسباب الاقتصادية أهم من فكرة الثراء السريع، وتؤثر في الشباب عند اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية، ومن أهمها الشعور بالاغتراب الداخلي نتيجة لعدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط كأسرته أو أصدقائه، إما بسبب الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة، وإما لضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة لقصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتهما وأهمها الأسرة والمدرسة[٢٠٣].

عوامل الجذب بدول المقصد للمهاجرين غير الشرعيين:

من خلال الدراسة الميدانية اتضح أن دولة المقصد لكل الحالات كانت إيطاليا، وأوضحت الحالات أن اختيار إيطاليا (يرجع لارتفاع الأجور)، و(المعاملة الحسنة من السلطات الإيطالية للمهاجرين بيقدموا لهم كافة أنواع الرعاية والدعم المادي)، و(بيحترموا الإنسان، وبيقدروا حقوقه)، و(الحياة جميلة وبلا مشاكل)، ومن العوامل

المؤثرة في اختيار بلد المقصد بالنسبة إلى حالات الدراسة (غالبية الحالات لهم أصدقاء وأقارب في إيطاليا يعدون بمثابة دعم قوي لهم هناك)، وذكرت الحالة (١٢) (اللي شجعني على الهجرة أخويا الأكبر هاجر إلى إيطاليا منذ ١٥ عام وهو مستقر هناك ومتزوج)، وذكرت الحالة الرابعة (أولاد عمي كلهم هناك في إيطاليا فلا أشعر بالغربة أو الوحدة).

ويتضح مما سبق أن وجود الأقارب والأصدقاء أو آخرين ينتمون إلى نفس الأصل الاجتماعي، يشكل حافزًا قويًا لاختيار بلد بعينها للاستقرار فيها، وذلك يساعد في خفض التكلفة والمخاطر الناجمة عن الهجرة من خلال الاعتماد على دعم شبكات المهاجرين، حيث تقدم له الدعم المادي ومساعدته في توفير فرصة عمل، وقد أشارت (دراسة أجرتها وزارة القوى العاملة والهجرة، ٢٠١٤) أن أكثر من نصف المهاجرين من مصر تكون لديهم شبكات من المهاجرين (عائلة أو أقارب أو أصدقاء) في البلد المضيف قبل مغادرتهم مصر[٢٠٤].

وفيما يتعلق بالأجور في إيطاليا ذكرت الحالة الثانية (ابن عمي عنده ٢٠ سنة هاجر لإيطاليا من سنة، بعت لأبوة ٥٠ ألف جنيه علشان يشطب البيت، وبنى أربع أدوار خرسانة، وكل شهر يبعت لأبوة مصاريف البيت)، وذكرت الحالة (٢٢) (أن أول لما وصلت إيطاليا، وجدت حسن المعاملة والاهتمام من السلطات الإيطالية، ووفرت للمهاجرين الرعاية الصحية والدعم المادي حتى يتم الحصول على ورق للجوء)، وذكرت الحالات (٧، ١٦، ٢٢) (اللي ممعوش أوراق بيشتغل، وياخد حوالي ٢٠-٥٠ يورو في اليوم، العيل يوميته من ١٠٠ يورو حتى ٦٠٠ يورو بيحسبها كده)، كما أكدت غالبية الحالات أن المهاجر واللاجئ في إيطاليا لا يحصل على عمل حتى يحصل على حق اللجوء، والسلطات الإيطالية بيساعدوه في استخراج ورق الإقامة، وخلال فترة نصف السنة الأولى من اللجوء يحصل اللاجئ على مبلغ يومي مقابل العمل حوالي ٣٥

يورو، والغالبية تذهب إلى المراكز المنظمة من قبل الدولة لتوفر لهم السكن والمأكل، ويستفيد المهاجر فعليًا بمرتب حوالي ٢.٥ يورو مصروف خاص به.

من خلال التحليل السابق يتضح أن المهاجرين عندما يتخذون قرار الهجرة يتم اختيار البلد المستقبلة للهجرة على أساس الاختلاف في الأجور، ويقرر الهجرة عندما يتوقع عائد مالي صافي من الهجرة، فالعامل الحاسم في اختيار المكان الفرق في الدخل بين البلدين لصالح البلد المستقبل.

أما دراسة (عائشة بية زيتوني، ٢٠١٧) فلقد كشفت عن أن الأوضاع السياسية تشكل عاملًا أساسيًا في الهجرة، فالمحسوبية والفساد وانتهاك حقوق الإنسان والقيود على حرية التعبير وغياب الديموقراطية كلها أمور تدفع في اتجاه الهجرة السرية أملًا في الحصول على فرص معيشية أفضل(٢٠٥).

أما دراسة (عبد المطلب عبد المولي إدريس، ٢٠١٨) فأوضحت أن السياسات الأوروبية عامل مؤثر في تشجيع الهجرة غير الشرعية، وتتمثل في: أولًا: سياسة غلق الحدود التي طبقتها ابتداءً من عام ١٩٧٤، والتي جعلت الهجرة تنحصر في ثلاثة أشكال (التجمع الأسري، واللجوء، والهجرة السرية)، وفي سنة ١٩٩٧ قامت الدول الأوروبية بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء، وهو ما أدى إلى ظهور الأشخاص بدون وثائق، ثانيًا: تسوية الوضعية غير القانونية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق، وهذا الإجراء لجأت إليه الدول بوصفه إجراءً استثنائيًا لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية، ولهذا الإجراء أثر سلبي، حيث أدى إلى تشجيع طالبي الهجرة على المغامرة بالدخول سرًا ما دامت وضعيتهم سيتم تسويتها، مما جعل نشاط شبكات التهريب يتضاعف.

وأضافت نتائج (دراسة المركز القومي للبحوث، ٢٠١٥) بعدًا آخرًا مؤثرًا في انتشار الهجرة غير الشرعية وهو الإعلام، حيث يلعب الإعلام دورًا بارزًا من حيث

تصوير البلاد الأوروبية الغنية التي تتسم بالحرية، بالإضافة إلى الاستقرار الأمني وأسواق حرة، وثروات مالية لا حصر لها، ودعاية سياحية للحياة المرفهة، كل ذلك يعد من عوامل الجذب المؤثر والدافع إلى اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية.

وعن تشجيع الأهالي للأبناء على خوض تجربة الهجرة غير الشرعية: ذكرت غالبية الحالات (أن الشباب بيسافر دون علم أهاليهم، يادوب يوفر فلوس الانتقال إلى الحدود إما بيبيع موبايله أو يكون محوش أي فلوس، وبعد كدة السمسار يجبر الأهالي على دفع الفلوس، إما يخلص عليهم)، وذكرت الحالة الثانية (أنا سافرت دون علم والدي، عرفت أمي بس، وبعد لما وصلت ليبيا اتصلت بأبويا وعرفته)، وذكرت الحالة (١١)، (أنا أعرف شباب من البلد كانوا عايزين يهاجروا إلى إيطاليا ولكن أهاليهم رفضت وتم احتجازهم في البيت فقرروا الانتحار بتناول حبوب الغلة).

ومن خلال اللقاءات مع أهالي الشباب المهاجر أكدت الأهالي أن العيال بتسافر دون علم أهلهم، وذكر، والد شاب (ابني قال أنا رايح أحضر فرح حد من أصحابي في الإسكندرية وفضلت أتصل بيه مش بيرد وبعدها بيوم كلمني وقالي أنا سافرت ليبيا)، وذكر والد شاب آخر (أن ابنه إتخطف من الميلشيات اللي في ليبيا ودفعت له (٤٦ ألف جنيه) ولما سابوه كلمت ابني ونصحته يرجع كفاية كدة، رد عليا وقال لي لو هموت مش هرجع مصر تاني)، وعلى النقيض نجد أهالي تدفع بأبنائها إلى الهجرة، (علشان يعرف يبني مستقبله ويعرف يتزوج أو علشان يساعد أسرته وإخواته في المصاريف).

المحور الثاني: مخاطر الهجرة غير الشرعية، وعلاقتها بجرائم الإتجار بالبشر:

أسفرت النتائج أن هناك تداخلًا وارتباطًا قويًا ما بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الإتجار بالبشر، فجميع حالات الدراسة قد تعرضوا لمخاطر الإتجار بالبشر من قبل مافيا وعصابات الجريمة المنظمة على مدار الرحلة، حيث استغلت تلك العصابات

حالة الاستضعاف التي يعاني منها المهاجرون ليتم السيطرة عليهم وسلب إرادتهم وإجبارهم على تنفيذ أوامرهم بالإكراه أو التعذيب ليتم ابتزازهم ماديًا واستغلالهم في أعمال غير مشروعة.

ويؤكد التقرير العالمي إلى الإتجار بالأشخاص (K.A.Duong.2020) أن ٦٠٪ من ضحايا الإتجار بالبشر من المهاجرين الدوليين، حيث يتم الإتجار بالضحايا من المناطق الفقيرة إلى المناطق الأكثر ثراءً، وأثبتت نتائج دراسة (Duncan Breen , 2020) أن ما يبدأ بوصفه تهريبًا يتحول إلى إتجار بالبشر، بخاصة في حال عدم مقدرة الأشخاص على دفع الأموال إلى المهرب بعد وصولهم إلى ليبيا، فيتم بيعهم واستغلالهم في أنشطة غير مشروعة، وقد يتفاوض آخرون للعمل لدى المهربين لحين دفع ديونهم؛ ولذلك يظلون ضحايا للإتجار.

وذلك يتوافق مع نتائج دراسة (تيسير ابن لمقدم، ٢٠١٧) التي أشارت إلى أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين جريمتي الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، حيث يستغل المتاجرون بالبشر المهاجرين في أعمال غير مشروعة بعد تعرضهم للخداع والابتزاز، كما أن حالة الاستضعاف عامل مؤثر في كل من الجريمتين، بوصفها حالة ناتجة عن الضغوط التي يتعرض لها الأفراد للتفاعل المعقد بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي تشكل سياق مجتمعاتهم المحلية.

وكشفت الدراسة الميدانية عن عديد من المخاطر التي تعرض لها المبحوثون على مدار رحلة الهجرة غير الشرعية، وقسمت الباحثة المخاطر **إلى أربع مراحل:**

أ- مخاطر الوصول إلى الحدود الليبية:

ذكرت غالبية الحالات (أنه بمجرد الوصول إلى الأراضي الليبية يتم شحن المهاجرين في سيارات ميكروباص تسير عبر طريق جبلي، والعربات تكون مكتظة بالمهاجرين، ويمنع الأكل أو الشرب إلا القليل جدًا، ونظل ناكسين رءوسنا حتى لا يرانا

أحد، فالمسافة طويلة تستمر من ٦ ساعات إلى ٧ ساعات، وعند نقطة معينة في الصحراء ننزل ونسير على الأقدام عشرات الكيلو مترات في الصحراء الليبية وراء دليل، ونتيجة لعدم الأكل والشرب وضيق النفس والحرارة المرتفعة، كثير من الشباب بيسقطوا على الأرض من الإجهاد، كنا بنساعد بعض على استكمال الطريق وآخرون سقطوا على الأرض جثثًا هامدة، ولم تفلح محاولات زملائهم على إنقاذهم، بيتم تركهم في الطريق)، وذكرت الحالات (١، ١٢، ٢٥) (رأينا عديد من الجثث في الطريق الجبلي عبارة عن هياكل عظمية، مما أصاب العديد بالذعر والخوف أن تكون تلك النهاية والمصير المنتظر)، وذكرت الحالات (٢، ٨، ١٠) (فقدنا المياه في الطريق وجدنا البعض كان يتناول مياه بوله، بالإضافة إلى لحس التراب من شدة العطش)، وذكرت الحالات (٥، ٩، ١٠، ١١) اللي بيحاول الهرب بيكون مصيره الموت لا محال في تلك الصحراء؛ لأنه بيضل الطريق فيموت من شدة العطش، وإما يضرب النار عليه من عصابات التهريب المنتشرة في الصحراء، وإما يتم القبض عليه من قوات حرس الحدود الليبية، ويتم إيداعه في السجن وبعدها يتم المقايضة عليه ميتًا أو حيًا).

ورصدت الدراسة الميدانية أن جميع حالات الدراسة تعرضوا للابتزاز المادي من قبل عصابات التهريب، ليس مرة واحدة ولكن مرات عديدة والأهالي مجبرين على الدفع حفاظًا على أرواح أبنائهم، وتتراوح المبالغ ما بين (٣٠ ألف جنية إلى ٩٠ ألف جنيه) في المرة الواحدة.

كما أجمعت الحالات (أنهم كانوا متباعين لعصابات ومافيا الإتجار بالبشر من قبل سماسرة التهريب من قبل تحرك الرحلة من المنصورة)، يتضح مما سبق أن هناك ترابطًا قويًا ومصالح مشتركة ما بين سماسرة التهريب وعصابات الإتجار بالبشر في شبكة منظمة مهمتها اصطياد الضحايا والإتجار بهم لتحقيق المزيد من الأرباح.

وأكدت الحالات (١٢، ١٣، ١٦، ٢٠) (أنها خطة مرسومة والسيناريو كلة متخطط له، أنهم يوصلوا للحدود ويتخطفوا أو يطلبوا فدية، ولما يتم إطلاق سراحهم يتخطفوا تاني ويطلبوا تاني فدية)، وذكرت الحالة الأولى (أبويا دفع "١٤٠ ألف جنيه" للميلشيات كان عنده عربيتان للشغل باعهم عشان يدفع لهم)، وذكرت الحالة الخامسة (أهلي دفعوا "٧٥ ألف جنيه" استلمهم مندوب من بلد جنبنا في "تماي الحجر" في السنبلاوين، والراجل دة مقيم في ليبيا من ٢٠ سنة، وبيشتغل مع مليشيات التهريب في ليبيا)، وذكرت الحالة العاشرة (حادثة الشباب الأربعة بتوع قرية البقلية اللي اتخطفوا وبعتوا لأهالي الولاد عشان يدفعوا فدية على كل عيل "٩٠ ألف جنيه" إما يدبحوا العيال، الأهالي باستخفاف قالوا مفيش فلوس معانا اللي حصل إنهم دبحوا الأربع عيال وبعتوا جثثهم لأهاليهم ليكونوا عبرة للآخرين).

أما الحالة الثانية فذكرت (عندما وصلت السلوم اتمسكت من المليشيات وتم احتجازي واتصلوا بأهلي، وطلبوا "٩٠ ألف جنيه" أهلي دفعوا الفلوس وتركوني، ولما دخلت التخزين ولدان اتخانقوا مع بعض، الجيران أبلغوا الشرطة، هربنا من المخزن، واحد من الأهالي الليبية كبير في السن فتح لنا بيته، ودخل ١٥ شاب للتخفي من الشرطة، وبعد كدة إحتجزنا وأجبرنا على الاتصال بأهلنا، وطلب على كل عيل "٧٥ ألف جنيه"، والمندوب استلم الفلوس من الأهالي في شربين ولما طلعت من التخزين وركبت البحر فجر ٢٠٢١/٨/٢٢ كان معانا ثلاث مراكب طلعت في نفس الوقت، واحدة وصلت ميلانو، والثانية وصلت تونس بالغلط، والثالثة اللي أنا فيها غرقت على الحدود الإيطالية، تم انتشال الشباب ورجعت بينا على ليبيا، تم تسليمنا لحرس الحدود الليبي وتم إيداعنا في سجن (اسمه غليان) وطلبوا فدية على كل شاب "٤٦ ألف جنيه" علشان أخرج من السجن أبويا دفع الفلوس وخرجت من السجن، ساعتها قررت إني

أكمل الرحلة وأنا كنت دافع للسمسار تكاليف الرحلة "٦٠ ألف جنيه"، وكان ليا محاولة ثانية، تواصلت معاه وبالفعل ركبت البحر، والمرة دي وصلت لإيطاليا).

يتضح مما سبق أنه على الرغم من المبالغ الكبيرة التي يتم دفعها إلى تلك العصابات، إلا أنه هناك إصرار من قبل الشباب على الاستمرار في المحاولة على الرغم من الأهوال والمخاطر والانتهاكات التي تعرضوا لها على مدار تلك الرحلة، وبسؤال أحد الحالات عن سبب الإصرار على الهجرة على الرغم من كل تلك المخاطر، ذكر (أية اللي هيحصل، هموت، أنا بموت في اليوم مائة مرة، لما يطلب مني حد من العيال حاجة، ومش معايا ألبي طلبهم بحس إني صغير أوي قدام عيالي، وأشعر بالقهر وكسرت النفس).

ورصد (المرصد الأورومتوسطي في تقرير بعنوان اضطهاد مركّب... منظومة قمع واستغلال متكاملة ضد المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا – ٢٠٢٠) انتهاكات مروّعة تمارسها السلطات الليبية بحق المهاجرين وطالبي اللجوء، ويشمل ذلك حالات الاحتجاز التعسفي والمعاملة غير الإنسانية، وعمليات الابتزاز المالي المنتشرة على نطاق واسع داخل السجون ومراكز الاحتجاز في ليبيا، حيث يتم مقايضة حريتهم بمبالغ مالية ويخضعون لمنظومة متكاملة من الاستغلال والاضطهاد سواء من قبل عصابات التهريب أم من السلطات الليبية التي تحتجزهم، وحسب البيانات التي كشف عنها المرصد عدد المحتجزين من المهاجرين وطالبي اللجوء في السجون ومراكز الاحتجاز الليبية يصل إلى (١٣ ألف محتجز) ينحدرون من جنسيات مختلفة أغلبها (أثيوبيا – نيجيريا – تشاد – النيجر – السودان – مصر – المغرب)، وهؤلاء ليس هدفهم الاستقرار في ليبيا إنما الانطلاق عبر السواحل الليبية إلى السواحل الأوروبية من خلال عمليات التهريب البحري.

وكشفت دراسة (إيمان السيد عرفة، ٢٠١٧) عن أن هناك فرقًا بين الشخص المتاجر به والشخص المهاجر بشكل غير شرعي، الحالة الأولى سلعة تدخل إلى السوق بأي وسيلة ثم تنزل إلى بورصة البشر حيث تخضع لقانون العرض والطلب، وتتحول حالة تهريب المهاجرين إلى حالة إتجار بالبشر، حيث يتم استغلالهم في أي مرحلة من العملية ليصبحوا ضحايا إتجار بالبشر(٢٠٦).

ب- أما عن مخاطر مرحلة التخزين:

أجمعت الحالات أن المخاطر والانتهاكات التي واجهتهم داخل الأراضي الليبية وخصوصًا خلال فترة التخزين هي الأكثر خطورة وأشد عنفًا، حيث يتم احتجازهم في أماكن متطرفة تسمي (مستودعات أو مخازن أو أحواش) تنتشر في المدن الساحلية غير ملائمة للمعيشة الآدمية، أشبه بالاحتجاز الجبري وتضم أعدادًا كبيرة من مختلف الجنسيات الراغبين في الهجرة، وقد تمتد إقامتهم في تلك الأماكن من شهر إلى ستة أشهر حتى يتم أعداد المراكب لنقلهم، وأكد المبحوثون أن المخازن تكون محفوفة بخطر المداهمة من قبل القوات الليبية، البعض يهرب وآخرون يتم القبض عليهم ويتم إيداعهم في السجون ليتم التفاوض عليهم، وترحيلهم إلى مصر.

وذكرت الحالة (٢٢) (لما اتقبض علينا وتم وضعنا في السجن كانوا يخلونا نايمين ويوموا علينا مشمع مشتعل، وكان معايا واحد اعترض على المعاملة السيئة، ضربوه على رأسه، مات في الحال، أخدوه في عربية ورموه في الجبل)، وذكر المبحوثون أن فترة التخزين عذاب ومعاملة غير إنسانية (ضرب – شتيمة – صعق بالكهرباء للحالات اللي حاولت الهروب) الأكل وجبة واحدة في اليوم عبارة عن فتات من العيش وأحيانًا بيكون معفن، وقطعة جبنة صغيرة، الماء في برميل مياه قذرة لا تصلح للاستعمال، أخذوا الموبايلات والفلوس اللي معانا، وكل المتعلقات الشخصية، المكان ضيق جدًا مفيش تهوية، الحرس على الأبواب من الأفارقة العمالقة (طول

وعرض) ممنوع صوت أو حركة حتى لا يشعر أحد بوجودنا كان معانا في التخزين (أفارقة، وسودانيين، وتونسيين، وبنجلاديش، وكان معانا فتيات غالبيتهم أفارقة).

وذكرت الحالة (١١) أنا حاولت أهرب من عصابات التخزين ضربوني على رأسي، اتفتحت أربع عشرة غرزة، وابن عمي ضربوه بماسورة حديد على رأسه وتركوا دماغه تنزف، لولا الشباب اللي معانا ساعدوه وأنقذوه.

وكشفت دراسة (حنان بوغراف، ٢٠٢٢) أن هناك علاقة ما بين الهجرة غير النظامية وظهور السلوكيات الإجرامية التي تفاقمت نتيجة للعبور السري للمهاجرين، ومن أخطر تلك السلوكيات الإجرامية الناتجة عن الهجرة غير النظامية –سواء كانت هذه الجرائم مفتعلة من طرف المهاجرين غير الشرعيين مثل السرقة والرشوة والترويج للمخدرات، أم جرائم ترتكب ضدهم من طرف المسئولين عن تهريبهم مثل جرائم الإتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي، وجرائم الإتجار بالأعضاء البشرية، والانضمام للعصابات... إلخ، تلك السلوكيات لها آثارها السلبية على المهاجر وعلى البلدين المرسل والمستقبل(٢٠٧).

وكشف (تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أكتوبر ٢٠٢٢) عن أن الانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المتفشية والمرتكبة بحق المهاجرين في ليبيا، تتفاقم بسبب الافتقار إلى مسارات آمنة داخل البلدان وخارجها، فغالبًا يجبر المهاجرون على العودة إلى بلدانهم الأصلية هربًا من ظروف الاحتجاز التعسفية والتهديد بالتعذيب، وسوء المعاملة والعنف الجنسي، والاختفاء القسري والابتزاز، حيث كانت تلك الظروف مجتمعه بيئة قسرية تتعارض تمامًا مع حرية الاختيار، وذلك يتوافق مع نتائج دراسة(Duncan Breen,2020) أن عديد من النساء والفتيات اللاتي، وصلن عن طريق البحر من ليبيا هم ضحايا للإتجار لأغراض الاستغلال الجنسي.

ج- أما عن مخاطر ركوب البحر:

كشفت الحالات عن عديد من المخاطر التي واجهتهم أثناء ركوب البحر، من أهمها (المراكب متهالكة، وغير صالحة للاستخدام يتم شراؤها من الصيادين بأثمان زهيدة، للقيام برحلة واحدة وفي اتجاه واحد فقط، ولكن للأسف تتوقف في منتصف الطريق، إما لحالتها الرديئة، وإما لتحميلها فوق طاقتها من المهاجرين، كما أن سائق المركب يكون في الغالب واحد من المهاجرين ليس لديه خبرة، يتم تسليمه بوصله ويتولى قيادة المركب).

وذكرت الحالة الأولى (المركب كان بماتور واحد، وعندما توقف الماتور، ظلت المركب عالقة في البحر، وفضل المركب يتقلب يمين وشمال، ساعتها اتشاهدنا وقولنا دي النهاية)، (الجميع لا يرتدي سترات النجاة، اللي عايز بيشتري على حسابه، ولكن الكل بيسيبها على الله).

أما الحالات (١، ٦، ٨) ذكرت (من مخاطر ركوب البحر هو الإرهاب النفسي الذي تمارسه عصابات التهريب على المهاجرين من خلال إجبارهم على ركوب القوارب المتهالكة التي لا تصلح للإبحار، بالإضافة إلى ارتفاع الأمواج التي تزيد من تعرض القوارب للغرق)، وذكرت الحالة (١٠) (عملية ركوب البحر بتكون في الغالب ليلًا حيث يتم الوقوف على الشط لحين صعود المهاجرين، أمام عيني بعض الشباب كانوا في حالة رعب وانهيار عصبي تام بسبب الظلام الشديد وصوت أمواج البحر فأصبح لديهم رغبة في الرجوع وعدم ركوب البحر مرددين هنموت هنموت، ورفضوا يركبوا المركب، أخذتهم عصابات التهريب وحتى الآن لم نعلم عنهم أي شيء)، وذكرت الحالات (٧، ٨، ١٨، ٢٠، ٢١) (بنواجه الجوع والعطش وشدة الحر في القوارب، خاصة إذا تعطل القارب ممكن تظل عالقة أيام في عرض البحر دون طعام أو ماء)، وذكرت الحالة

(٢٣) (أنه في حالة حدوث حالات وفاة لا قدر الله للمهاجرين على المركب يتم إلقاؤهم في البحر).

كشفت (دراسة المركز القومي للبحوث، ٢٠١٥) أنه لا توجد إحصائية دقيقة بعدد الضحايا الذين فقدوا أو توفوا نتيجة هجرتهم غير الشرعية على مستوى جمهورية مصر العربية، وإن وجدت لا تكون دقيقة لعدة أسباب، من أهمها: أن هؤلاء الضحايا حينما يقررون السفر بطريقة غير شرعية غالبًا لا يحملون ما يثبت شخصيتهم اعتقادًا منهم أن ذلك سوف ييسر لهم عملية الدخول غير الشرعي إلى الدولة المهاجرين إليها، كما أن كثيرًا من جثث الضحايا تختفي في عرض البحر وبين الجبال، يضاف إلى ذلك عدم إبلاغ أسر الضحايا بالأشخاص الذين فقدوا خوفًا من المساءلة القانونية، واعتقادًا منهم، وأملًا في أن أبناءهم سوف يرجعون في يوم من الأيام، بالإضافة إلى خوفهم من الإبلاغ عن عصابات التسفير سيجعلهم يؤذون أبناءهم إن كانوا على قيد الحياة، ورغبة في استرداد أموالهم التي دفعوها إلى المهربين.

وذكرت غالبية الحالات أنه من أصعب المخاطر التي تواجههم هي حال اعتراضهم من قبل خفر السواحل الليبي، حيث يتم القبض عليهم ويتم نقلهم مرة أخرى إلى ليبيا ليتعرضوا للمرة الثانية لأبشع أنواع الانتهاكات والاعتداءات ويتم احتجازهم إلى أجل غير مسمي في أماكن مكتظة بالمهاجرين مع نقص الدواء، والغذاء، والماء.

وكشف تقرير(للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ٢٠٢٢) عن ارتفاع أعداد الغرقى المهاجرين عبر البحر المتوسط وطالبي اللجوء خلال عام ٢٠٢٢ بزيادة أكثر من (١٤٪) عن عام ٢٠٢١، حيث بلغ عدد الوفيات والمفقودين في البحر المتوسط حتى نهاية أكتوبر ٢٠٢٢ نحو(٨٢٠ شخصًا) في أكثر من ٢٣٥ حادثة غرق بزيادة عن عام ٢٠٢١ الذي سجل وفاة وفقدان نحو (٥٨ مهاجرًا وطالب لجوء)، وأكد المرصد أن حوادث غرق قوارب تتجدد بشكل يومي تقريبًا، كما وثق المرصد أنه ليس

هناك استجابات سريعة من مهام البحث والإنقاذ الرسمية، فهناك عدد من الحالات تتعرض فيها قوارب المهاجرين للغرق بعد وقت طويل من توجيههم نداءات استغاثة، مع بطء تفاعل السلطات المعنية، وفي حالات أخرى توفي المهاجرون في عرض البحر المتوسط بسبب الجوع والعطش والحروق الشديدة وليس الغرق، ونبه المرصد الأورومتوسطي إلى أن سياسات الهجرة المتشددة والإجراءات الأمنية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، ودول المقصد تلعب دورًا كبيرًا في دفع عصابات التهريب إلى سلوك مسارات وطرق خطيرة في سبيل الوصول إلى أوروبا، مما يدفع من وتيرة حوادث غرق مراكب المهاجرين، ويزيد من عدد الضحايا على نحو مستمر(٢٠٨).

وكشفت دراسة (محمد أحمد على حسانين، ٢٠٢٠) عن الآثار السلبية التي تمس أمن المهاجر وحريته، حيث يتم القبض عليهم أثناء محاولة التسلل عبر الحدود، وعندئذ يكونوا رهن الاعتقال، ويتم إيداعهم في السجون أو مراكز الاحتجاز غير الآدمية، والأخطر من ذلك أن هجرة الشباب المصري قد تتحول إلى إتجار بالبشر، ومن ثم يكون أمنه وسلامته في خطر شديد، كما رصدت نتائج الدراسة تعرض المهاجرين لعنف وتمييز على أساس ديني ولغوي في دول الاتحاد الأوروبي، كما أسهمت الهجرة غير الشرعية في ارتفاع معدلات الجريمة في أوروبا، حيث وجهة إيطاليا تهم ارتكاب جرائم جنائية لأكثر من مائة ألف وافد بصورة شرعية وغير شرعية في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين(٢٠٩).

د- أما مخاطر ما بعد الوصول إلى إيطاليا:

بسؤال الحالات التي نجحت في الوصول إلى ايطاليا عن أهم المخاطر التي واجهتهم ذكرت الحالة (٢٥) (عدم توفر فرص عمل لفترة زمنية طويلة، فضلت في استضافة أصدقائي من أهل البلد، وعلى الجانب الآخر أهلي في البلد عايزين مصاريف وعايزين يسددوا الفلوس اللي استلفناها علشان السفر)، أما الحالة (٢٢) ذكرت (شباب

كتير لعدم وجود شغل وافقوا يشتغلوا في أعمال غير مشروعة (تجارة المخدرات، والسلاح، والدعارة)، واللي ساعدهم في ذلك برده شباب من بلدنا شغالين مع تلك العصابات ومافيا الإتجار بالبشر، العيال اللي بتوصل بتكون حالتهم صعبة بيضغطوا عليهم وبيقبلوا بأي حاجة علشان يجيبوا فلوس مهما كانت المخاطر)، والحالة (١٤) ذكرت (شباب كتير اضغط عليهم يشتغلوا في تلك الأعمال غير المشروعة من سماسرة التهريب؛ لأن الشباب بيبقي عليه باقي فلوس الرحلة لم يدفعها، فيفضل تحت رحمة الراجل اللي هربه لغاية لما يسدد الفلوس اللي عليه، فيرضي يشتغل أي حاجة علشان يخلص من تهديده ده).

وبسؤال المبحوثين عن الحادث الأخير الذي راح ضحيته أعداد كبيرة من أبناء القرية، وفقد عديد من الأسر أبنائهم ومدخراتهم، هل تشعر بالندم وترغب في التراجع عن فكرة الهجرة؟

ذكر الشباب الذين نجوا من الحادث، أن المركب كانت متهالكة، ولا تصلح للإبحار، والشباب عندما رأوا المركب بتلك الحالة رفضوا يركبوا خوفًا على حياتهم، ولكن القراصنة ضربوا عليهم نار على الشاطئ لإجبارهم على صعود المركب حتى غرق بيهم، وذكر أهالي الشباب المفقودين (السماسرة نصبوا على عيالنا، وضغطوهم، وباعوهم للقراصنة).

وبسؤال المبحوثين حول رد فعل تلك الحادثة المأساوية التي عاشتها القرية بالكامل من حزن على فقدان عديد من أبنائها على اتجاهات الشباب نحو فكرة الهجرة وخوض تلك التجربة؟

اتفقت الحالات جميعها على أنهم مازالوا لديهم رغبة مؤكدة في الهجرة مؤكدين (إذا كانت هناك بعض حالات غرق أو مفقودين، فهناك أيضًا آلاف القوارب تعبر كل يوم وتصل بأمان إلى إيطاليا، ده نصيب)، وذكرت غالبية الحالات (إن تجربة الهجرة

غير الشرعية مغامرة يا تصيب يا تخيب)، وذكر غالبية المبحوثين (أن الموت السريع أفضل من الموت البطيء من قسوة الحياة وضيق المعيشة)

يتضح مما سبق أن الشباب لم تردعه المخاطر التي واجهتهم وحوادث الغرق المتكررة لأصدقائهم وأقاربهم، مؤكدين أنهم مازلوا يحلمون بالوصول إلى إيطاليا، وأكدوا أن الحزن على فقدان الأهل والأقارب بوصفهم ضحايا للهجرة غير الشرعية، تأخذ وقت وسرعان ما يتناسى أهل القرية تلك المآسي تحت وطأة ظروف الحياة واليأس من مستقبل يكون أفضل، وعلى الجانب الآخر يرى البعض بارقة أمل أمامهم على أرض الواقع، أقارب وأهل وأصدقاء هاجروا، ونجحوا في تحقيق حلمهم.

أسباب تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين من الأطفال صغار السن غير المصحوبين:

كشفت الدراسة الميدانية عن أن هناك تطورًا خطيرًا مصاحبًا لظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر، يتمثل في ارتفاع أعداد المهاجرين من فئة الأطفال صغار السن، يتراوح أعمارهم ما بين (٩سنوات حتى ١٤ عام)، غير مصحوبين ولم يصلوا إلى السن القانوني، حاولت الباحثة التعرف على الأسباب التي تدفع بأطفال لا يعرفون شيئًا عن الحياة ولا يعرفون معني المسئولية ليغامروا بحياتهم في رحلات الموت المحفوفة بعديد من المخاطر.

أوضحت الحالات (١٣، ١٨، ٢٢، ٢٥) (أن الأطفال صغار السن، يرون الثراء الذي حققه الشباب المهاجرين إلى إيطاليا، وكيف أصبحت أسرهم من أغنياء البلد واشتروا أراضي وعقارات وتبدلت أحوالهم، بينما تعاني أسرهم من الفقر، والأب والأم في شقاء دائم فقدان الأمل في مستقبل أفضل، تلك المقارنة تدفع بعديد من هؤلاء الصغار إلى الهجرة، وإصرار على خوض التجربة بوصفه حلًا سريعًا لتحسين ظروف معيشتهم)، وذكرت الحالة (٢، ٣) (السمسار في تلبانة لو راح له طفل عنده ١٠ سنين

هيعرف ابن مين ويسفره على طول، وبعد كدة يكلم أبوه يخليه يدفع بالإكراه، (إن العيال الصغار بيسمعوا الشباب في البلد فلان بياخد يومية ٢٠٠، ٣٠٠، ٥٠٠ يورو دماغه بتلف).

وكشفت نتائج (دراسة إيهاب حامد سالم، ٢٠١٧) عن المبررات والدوافع التي أدت إلى هجرة الأطفال غير المصحوبين هجر غير شرعية، انبهار الطفل وتقليده لأقاربه الذين سبق لهم الهجرة، ورغبة الطفل في جمع المال لتحقيق الثراء دون النظر لعواقب هذا التقليد، وذلك لصغر سنهم وعدم قدرتهم على التمييز بين الصواب والخطأ، وعدم وضوح الرؤية لدى الطفل وأسرته، ويصبح تركيزهم فقط يكون من الناحية المادية، دون النظر إلى مستقبل هذا الطفل(٢١٠).

وهناك بُعد أكثر خطورة صاحب ظاهرة هجرة الأطفال الصغار غير الشرعية تم رصده من قبل المرصد الأورومتوسطي(٢١١) ضبطت الشرطة الليبية في السادس من سبتمبر عام ٢٠٢٢ مخزن جنوب طبرق بليبيا يحتوي على (٢٨٧ طفلًا مصريًا) من مختلف المحافظات يرغبون في الهجرة إلى إيطاليا، بينهم (٩٠ طفلًا) صغار تتراوح أعمارهم ما بين (١٠ – ١٢ عامًا) دفع بهم أهاليهم إلى رحلات الموت بحثًا عن الرزق، لم يكن الأطفال على دراية بالوجهة التي سيذهبون اليها، أو حتى المخاطر التي قد تواجههم أثناء الرحلة، مؤكدين أنهم لا يعرفون أي شيء، وأن أهاليهم هي التي اتفقت مع السمسار، وظلوا يبكون ويشعرون بخوف شديد من المخاطر التي تعرضوا لها، على الرغم من صغر سنهم، وأبدوا رغبتهم في العودة إلى مصر وأسرهم.

والسؤال الذي طرحته الباحثة، وحاولت الإجابة عنه، ما التحولات التي طرأت على القيم الاجتماعية للأسر المصرية، كيف يضحي أب بأبنائه، فلذة كبدة في رحلات للموت من أجل المال، أين التماسك، والترابط الأسري؟.

أوضحت الحالة (٢٢) (إنه في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة اللي يمر بها مجتمعنا الآن، أصبح الإنسان يبيع كل حاجة يمتلكها عشان الباقي يعيش، لغاية ما يبيع أولاده)، وهناك وجهة نظر أخرى مخالفة، وهي الحالة (٢٩) التي ترى (أنه بينقذ ابنه من الحياة الصعبة اللي عايش فيها، لحياة أفضل وأكرم له ولأسرته)، ويشير تقرير للأمم المتحدة أن عدد الأطفال ضحايا الإتجار بالبشر ارتفع إلى ثلاث أضعاف عام ٢٠٢١، وأوضح التقرير أنه كلما ازدادت المعاناة الإنسانية والاقتصادية لا تجد الأسر الفقيرة فرصًا للعيش سوي الإتجار بأنفسهم ثم بأطفالهم فلذات كبدهم، فيضطرون تحت ضغط الفقر ومن أجل لقمة العيش إلى التفريط في أطفالهم[٢١٢].

ويرى **(أولريش بيك)** أنه على مر التاريخ كانت الأسرة هي المؤسسة الأولى الحامية للأفراد والمجتمعات، كما كانت قوة المجتمعات تقاس بمدى قوة الروابط والعلاقات الاجتماعية والأسرية بين الأفراد، أما في مجتمع ما بعد الحداثة، وبسبب النزعة الفردية وعدم المساواة الاجتماعية في ظل النظام الرأسمالي الحديث الذي ميز بين الأفراد في الدخل وتغليب المصلحة الشخصية والنزعة الفردية حتى في إطار الأسرة، مما أدى إلى تفكك العلاقات الاجتماعية والأسرية، وظهور آفات اجتماعية تهدد استمرارية الأسرة وتماسكها[٢١٣].

وقد كشفت عدد من الحالات عن سبب تزايد هجرة الأطفال القصر إلى إيطاليا خصيصًا (من أجل الحصول على الجنسية، لابد أن يصل الطفل إلى إيطاليا، وهو في سن لا يتجاوز ١٥ عامًا)، الأمر الذي يدفع بعديد من الآباء على تشجيع أبنائهم الصغار على الهجرة إلى إيطاليا، على الرغم من كل المخاطر التي يتعرض لها، ومن خلال البيانات الصادرة عن الحكومة الإيطالية، إن الحكومة مسئولة عن أي طفل يوجد على أرضها دون وجود والديه، ولا يجوز طرد الأطفال أو ترحيلهم، حيث تقوم الهيئات المعنية بتوفير خدمات لهؤلاء الأطفال وحمايتهم، ووضعهم في مراكز للإيواء ويحق لهم

الحصول على تصريح إقامة وتعيين وصي عليهم، وتدابير حماية خاصة لهم، وتعد السلطات المعنية مع الطفل مشروعًا مستدامًا لمساعدته للوصول إلى مرحلة البلوغ والاندماج في المجتمع الإيطالي، ومع بلوغ الطفل (١٨ عامًا) يتم توفير تصاريح الإقامة الدائمة.

وأوضحت الحالات التي وصلت إلى إيطاليا عن حجم المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء الصغار، على الرغم من الخدمات والرعاية التي تقدم إليهم، فالغالبية يقررون الهروب من مراكز الايواء للبحث عن عمل يوفر لهم مورد حتى يستطيعوا سداد تكلفة الرحلة إلى السماسرة، ولتوفير أموال يتم تحويلها إلى أسرتهم لسداد احتياجاتهم فيضطرون إلى العمل في ظروف قاسية لا تتناسب مع سنهم، ويتم تصيدهم من قبل مافيا الإتجار بالبشر، وجماعات الجريمة المنظمة، ليتم بعد ذلك استغلالهم في أنشطة غير مشروعة مثل الإتجار في المخدرات، أو الدعارة، أو يقعون فريسة سهلة لمافيا تجارة الأعضاء الإتجار بالبشر.

وترى الباحثة من خلال التحليلات السابقة أن بعض الأهالي يدفعون بأبنائها إلى الهجرة لسببين، أولهما: من أجل تخفيف العبء الملقى على عاتق الوالدين في توفير متطلبات المعيشة، حيث يكون الأب إما عاجزًا عن تلبية احتياجات أبنائه، أو لوفاته، أو لعدم، وجود عائل، وثانيهما: يتمثل في أن يتحول هؤلاء الأطفال بدلًا من أن يكونوا عبئًا على الوالدين، إلى مصدر للدخل بما يحسن من ظروف معيشة الأسرة من خلال التحويلات التي تمثل المصدر الرئيس لدخل الأسرة، ولكن على الرغم من المبررات التي قد تعود بالمنفعة على الطفل، وأسرته، إلا أنها تحمل في طياتها كثيرًا من المخاطر على الطفل، والأسرة، حيث فشل الابن في رحلته قد تعرضه لأن يفقد حياته غرقًا، أو تلتقطه مافيا الإتجار بالبشر، أو أن يختفي في ملاجئ اللجوء أو في السجون.

وكشفت نتائج دراسة International Organization Migration 2016: Egyptian Unaccompanied Migrants Children, A case study on irregular migration عن أن الأطفال المهربين معرضون بشكل خاص لعوامل الخطر، مثل سوء التغذية، وسوء المعاملة، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، والصدمات النفسية، وأوصت الدراسة باستجابة سريعة، واهتمام عاجل من السلطات المعنية لحماية هؤلاء الأطفال.

وذكر المبحوثين أن الحادثة الأخيرة بقرية تلبانة، التي راح ضحيتها (١١ طفلًا) تتراوح أعمارهم ما بين (١٣-١٥) عامًا أن الأطفال سافروا دون علم الأهالي، والسماسرة طلبوا من ذويهم مبالغ كبيرة أكثر من المعتاد مقابل سفر أطفالهم إلى إيطاليا، بحجة أنهم صغار السن، وستتولى السلطات الإيطالية تبنيهم، وإدخالهم المدارس بعد وصولهم للشواطئ الإيطالية مباشرة.

ومن التحليل السابق اتضح أن تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال القصر في مصر من أخطر التطورات، والتحديات التي صاحبت تلك الظاهرة، وخطورتها أنها تستهدف أكثر الفئات استضعافًا، حيث يتم استغلالهم من قبل عصابات، ومافيا الإتجار بالبشر للقيام بأعمال غير مشروعة تتنافي مع طفولتهم وتهدد مستقبلهم، وترى الباحثة أن المسئولية الأولى تقع على عاتق الأسرة، فيجب أن يعاقب كل ولي أمر دفع بأطفاله إلى خوض مغامرة خطيرة لا تتناسب مع سنهم، مع حجم الأهوال والمخاطر التي يتعرضون لها من أجل حفنة من المال.

المحور الثالث: المستجدات الراهنة، ودورها في تصاعد معدلات الهجرة غير الشرعية، وجرائم الإتجار بالبشر:

وعن المستجدات الراهنة، ودورها في تصاعد معدلات الهجرة غير الشرعية، ومخاطر الإتجار بالبشر: كشف التقرير الصادر عن (المرصد الأورومتوسطي، ٢٠٢٢) أن عدد من الواصلين عبر البحر المتوسط منذ بداية عام ٢٠٢٢، وحتى نهاية أكتوبر الماضي، بلغ أكثر من (١٢٢ ألفًا، و٥٠٠ مهاجر، وطالب لجوء)، بزيادة تجاوزت (٣٠٪) عن ذات المدة من العام الماضي التي بلغ العدد فيها نحو (٩٣ ألف مهاجر)، وأشار التقرير إلى أن الزيادة تعود مباشرة إلى تدهور الأوضاع المعيشية في دول المنشأ بالتزامن مع تراجع الأوضاع الاقتصادية، وغياب الاستقرار السياسي، على نحو تسبب إلى ارتفاع الفقر والبطالة، وتراجع فرص التنمية وشكل أعداد الواصلين من تونس ومصر نسبة (٣٦٪) من إجمالي عدد المهاجرين وطالبي اللجوء الواصلين إلى أوروبا منذ بداية عام ٢٠٢٢، حيث احتلت تونس المرتبة الأولى في عدد الواصلين بواقع أكثر من (٣ ألف شخص)، تليها (مصر بنحو ٢٥ ألف شخص)، وبنجلادش بحوالي (١٩ ألف شخص)، وسوريا بأكثر من (١١ ألف شخص)، واحتلت أفغانستان المرتبة الخامسة بنحو (٩ آلاف، و٥٠٠ شخص)، **ومن أهم هذه المستجدات ما يلي:**

أ- الأزمات الاقتصادية الراهنة وتفاقم معدلات الهجرة غير الشرعية:

أوضحت الحالات أن الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وارتفاع أسعار السلع بصورة جنونية، جعلت العيشة صعبة على الكل، والقادم أصعب وأصعب، وذكرت الحالة (١٨) (أنا فقدت الأمل في المستقبل، واستلفت فلوس عشان أسافر، وحاولت مرة، وفشلت، وهحاول مرة ثانية)، أما الحالات (٢٢، ٢٣) فذكرت (أن سياسة التعويم اللي طبقتها الحكومة، أثرت على كثير من المهن اللي تعتمد على الاستيراد،

مصانع، ومشروعات كتير توقفت تمامًا، وسرحت العمال اللي عندها)، أما الحالة (٤) فهو خريج كلية تجارة ذكر (أنه كان يعمل بشركة كبيرة بالمنصورة تزوج وأنجب بنتين، بعد الأوضاع الاقتصادية الأخيرة (التعويم وارتفاع سعر الدولار الشركة توقفت، ومشّت العاملين كنت مستلف فلوس عشان جوازي، الديون عليا اتراكمت، فضلت أدور على شغل تاني عشان أصرف على بيتي وعيالي، اشتغلت (بياع) في محل موبايلات، أي حاجة عشان أجيب فلوس، المرتب كان ٢٥٠٠ج مش مكفي، حصل مشاكل كتير مع زوجتي عشان المصاريف، طلقتها واتحرمت من ولادي، الدنيا أصبحت سودا أدام عيني، كرهت نفسي وبقيت أتمني الموت في كل لحظة، أنا كنت رافض تمامًا فكرة الهجرة غير الشرعية، وباعترض على الشباب اللي بيفكر في الهجرة، يشاء القدر إني أصبحت من ضحايا الهجرة غير الشرعية).

وذكرت الحالة (٢٤) على حد قولها (اللي بيفكر ويقرر يرمي نفسه في البحر، ليس رغبة في الثراء، والتفاخر كما يتصور البعض، ولكن ضيق الحال وقهر الرجال بيدفع الإنسان لأي طريق عشان يعرف يعيش)، وتتساءل الحالة (٢٢) (أنا قصرت في أيه؟، أنا كنت شغال في شغلتين، وبسعى في كل طريق عشان أجيب فلوس، اللي أنا فيه يفرق إيه عن الموت؟، وأعتقد إن اللي أنا فيه هيفضل مستمر، ومالوش حل لو فضلت في البلد دي، أنا كرهت نفسي، وبتمني الموت في كل لحظة).

وأوضح تقرير (The Global Risks Report , 2023) أنه مع بداية عام ٢٠٢٣، واجة العالم مجموعة من المخاطر، تم تصنيفها حسب شدة تأثيرها على المدى القصير والطويل إلى (مخاطر اقتصادية، وسياسية، وتكنولوجية)، ولكن أزمات تكلفة المعيشة تعد هي الخطر المهيمن على المخاطر العالمية خلال العامين المقبلين فارتفاع معدلات التضخم وتدهور الاستثمار والمستويات العالية من الديون والهجرة القسرية واسعة النطاق، وتراجع مستويات التنمية البشرية، كل ما سبق أدى إلى تآكل

التماسك الاجتماعي والاستقطاب المجتمعي الذي يعد من أكثر المخاطر العالمية المحتملة على المدى القصير والطويل، كما أدى إلى تدهور الاستقرار الاجتماعي، كل ذلك أسهم في جعل الفجوة الآخذه في الاتساع في القيم والمساواة تحديًا وجوديًا لكل الأنظمة، فتؤدي الصدمات المتزامنة والمخاطر المترابطة إلى تنامي عدم اليقين، وتآكل القدرة على الصمود المجتمعي، وزيادة خطر حدوث أزمات متعددة(٢١٤).

كما كشفت نتائج دراسة (وفاء سمير نعم، ٢٠١٧) عن الأسباب التي ساعدت في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذلك الثغرات الناجمة عن عمليات التنمية، والعولمة التي تولد عنها ركود اقتصادي وظلم اجتماعي، مما ساعد في اتساع الفجوة بين الدول الغنية، والفقيرة.

يتضح مما سبق أن مخاطر التضخم أدت إلى تداعيات خطيرة على الحكومات والأفراد، وسيزداد تأثيرها بشكل أكثر حدة في الفئات الأكثر ضعفًا التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية، مما يساعد في ارتفاع معدلات الفقر وتدهور مستويات الأمن الغذائي، كما تؤدي الضغوط الاقتصادية إلى تآكل كل المكاسب التي حققتها الأسر ذات الدخل المنخفض، فتؤدي الصدمات والمخاطر المترابطة إلى تآكل القدرة على الصمود المجتمعي، وزيادة خطر حدوث أزمات متعددة.

ب-الجائحة العالمية (كوفيد-١٩)، ودورها في تصاعد أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وضحايا الإتجار بالبشر:

بسؤال المبحوثين عن تأثير الجائحة كورونا في معدلات الهجرة غير الشرعية أكدت الحالات (٤، ١٣، ١٨، ٢٥) أن الوباء أدى إلى شلل تام بمفاصل الدولة، حيث أثرت في دخل الفرد، وأصبحت الحياة أكثر صعوبة، وسياسة الإغلاق التي فرضتها الدولة بوصفها إجراءً احترازيًا أوقفت حال ناس كتير في البلد، ناس كتير من البلد عايشين يوم بيوم، اللي بيجي من فلوس يادوب بيكفي مصاريف اليوم، بعد إجراءات

الإغلاق، أصبحت كل الأبواب مغلقة، والعيشة أصبحت صعبة، وذكرت الحالة (١، ٤) على حد قولهما (أن الحالة اللي مرت بيها البلد، وقت كورونا، شجعت شباب كتير على الهجرة، بدل الجلوس على المقاهي، أو في البيوت مثل الحريم).

ويشير التقرير الصادر عن International organization for migration-2021 (Covid-19 Impact on stranded migrants) أن ٢.٧ مليون مهاجر تقطعت بهم السبل في جميع أنحاء العالم، وأدى الوباء إلى توقف الهجرة بنسب ٢٧٪، وأصبح المهاجرون عالقين وغير قادرين على العمل، وغير قادرين على تحديث وضعهم القانوني، كما دفع من (١٩ إلى ٣٠ مليونًا) من جميع أنحاء العالم إلى الفقر المدقع اعتبارًا من عام ٢٠٢٠، مما يهدد ذلك بتضاعف أعداد المهاجرين غير الشرعيين.

وكشف التقرير الصادر عن (البنك الدولي-٢٠٢٢) أن جائحة كورونا عطلت حركة الهجرة عبر المتوسط، ولكن لم توقفها، حيث اضطر المهاجرون إلى استخدام مسارات أكثر خطورة، وزادت من أعداد الأشخاص الدين سلكوا المسار البري الأكثر خطورة للوصول إلى أوروبا من شمال أفريقيا إلى إيطاليا بنحو ثلاث أمثال في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، ورصد التقرير أن القيود المفروضة على التنقل أدت إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص المضطرون إلى الهجرة، وأوصى التقرير بضرورة التنسيق بين البلدان المرسلة، والمستقبلة للمهاجرين، كما يسلط الضوء على ضرورة استحداث آليات جديدة تقوم بتبسيط إجراءات استخدام العمالة الأجنبية، وتحسين سبل حصول المهاجرين على خدمات التوظيف والخدمات الاجتماعية الأساسية وقت الأزمات[٢١٥].

وكشفت نتائج (دراسة نادية باكور، ٢٠٢١) أن جائحة كورونا خلفت ركودًا اقتصاديًا عالميًا، وفاقمت من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال، وانهاء

علاقات العمل، ترتب عليه زيادة أعداد العاطلين عن العمل، بخاصة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، حيث فقد كثير منهم، وظائفهم إثر ذلك، وأكدت الدراسة أنه من المؤكد أن التداعيات السلبية للجائحة قد تمتد آثارها بعد زوالها لتضع فئة المهاجرين تحت لواء الخطر الممتد حتى بعد زوال هذا الوباء، وأوصت الدراسة بضرورة وضع آليات للحماية الاجتماعية المتمثلة في تقديم شبكات للأمان الاجتماعي وسياسات الاحتفاظ بالعمالة، وتعديل الضوابط الخاصة ببرامج الهجرة لتلبية احتياجات سوق العمل(٢١٦).

أما (دراسة ريمة مرزوق، ٢٠٢١) توصلت إلى أن، وباء كورونا الذي اجتاح العالم مطلع عام ٢٠٢٠ أثر على حركة التنقل بين الدول، وعلى الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط، حيث توقفت الظاهرة بسبب تفشي الوباء في أوروبا، وبخاصة الدول المطلة على المتوسط (إيطاليا –أسبانيا –مالطا)، ثم عادت بقوة في منتصف عام ٢٠٢٠ مع بداية الحياة في تلك الدول، وعلى الرغم من الارتفاع المستمر لعدد الوفيات بسبب الوباء، إلا أن المهاجرين من منطقة الساحل الإفريقي قرروا مواصلة مغامرتهم نحو الضفة الشمالية للمتوسط متحديين في ذلك الوضع الصحي غير المستقر في الدول الأوروبية المقصودة(٢١٧).

وعلى جانب آخر كشفت نتائج الدراسة التي أجرها مركز الهجرة المختلط لحقوق الإنسان MMC "Impact of covid-19 protections risks for refugees and migrants "Mixed migration Centre -2020. عن الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرين منذ بداية جائحة كورونا، وتوصلت الدراسة إلى أن عدد كبير من المهاجرين واجهوا مخاطر متزايدة من اعتقال، واحتجاز تعسفي، وترحيل، وابتزاز، واستغلال جنسي، واستغلال في العمل.

اتضح من التحليلات السابقة: أنه في ظل المتغيرات الراهنة التي يعيشها العالم من جراء الجائحة (Covid-19)، وتداعياتها السلبية الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت العالم ودول العالم الثالث ومصر بصفة خاصة، ارتفعت أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين تقطعت بهم سبل العيش في أوطانهم، وسجلت المنظمات الدولية عديدًا من الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرين غير الشرعيين نتيجة للقيود المفروضة لاحتواء الفيروس، كما تعرض المهاجرون غير الشرعيون الذين نجحوا في الوصول إلى دول المقصد إلى عديد من الانتهاكات؛ نتيجة لأنهم لا يحملون أي وثيقة هوية، أو ترخيص، أو إقامة عمل، جعل الدول المستقبلة لهم لا تجد طريقة مناسبة للتعامل معهم، ويصبح من الصعوبة إعادتهم إلى بلدانهم نتيجة لقيود السفر والاختبارات الطبية للمهاجرين المكلفة، مما نتج عن ذلك مخاطر الوقوع في أيدي تجار البشر؛ ليصبحوا فريسة سهلة نتيجة لظروفهم السيئة، فيتم استغلالهم من قبل تلك العصابات بكل الصور غير المشروعة سواء بإرادتهم أم رغمًا عنهم، مما يزيد من هشاشة تلك الفئة.

ج- وسائل التواصل الاجتماعي، ودورها في ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية:

بسؤال المبحوثين عن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي مثل (فيس بوك، وواتس آب، وانستجرام، ويوتيوب) في زيادة معدل الهجرة غير النظامية، أوضحت غالبية الحالات (أن الشبكات الاجتماعية تعد، وسيلة أساسية يستخدمها سماسرة التهريب لجذب الشباب، وإغرائهم برحلات الهجرة)، وأضاف آخرون (أنها تستخدم لتنظيم خطوات الرحلة، وكيفية التنقل، وأماكن التجمع، ومواعيد الانطلاق ونقطة الوصول إلى أوروبا كل ذلك يتم الاتفاق عليه من خلال شبكات التواصل الاجتماعي)، أما الحالات (١، ٥، ١٨، ١٩، ٢٢) (أشاروا إلى أن عدد كبير من الأصدقاء والأقارب الذين نجحوا في الوصول إلى إيطاليا تم إغوائهم بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي،

حيث توجد صفحات على شبكات التواصل تقدم خدمات متكاملة للمهاجر وإغراءات (برحلة آمنة، وضمان الدخول إلى دولة المقصد والإقامة، وفرصة عمل، وربما الزواج أيضًا)، ويتضح لهم بعد ذلك أن الواقع مخالف تمامًا لم تم الاتفاق عليه، وأنها صفحات تابعة لعصابات الجريمة المنظمة، هدفها الأساسي جذب أكبر عدد لتحقيق أعلى أرباح وإغرائهم بالوهم.

وقد أصدرت (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومنعها والإتجار بالبشر ٢٠٢٠) تقريرًا أوضحت أن التكنولوجيا الحديثة أداة فعالة في مجال الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، حيث يستفيد الجناة من هذه التقنيات الحديثة في استغلال الفئات الأكثر ضعفًا وأيضًا للتهرب من الوقوع تحت طائلة القانون(٢١٨).

كما سلط الضوء (لوران دي بوك) رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في مصر، أن إساءة استخدام التكنولوجيا يزيد من تفاقم أعداد المهاجرين غير الشرعيين، والإتجار بهم، حيث يستخدم المتاجرين بالبشر الإنترنت لبث إعلانات عن فرص عمل وهمية، ويصبح الضحايا الأبرياء عرضة للخطر بسبب المتاجرين عديمي الضمير، الذي يمثل هدفهم الوحيد جني الأرباح، ووفقًا لتقديرات منظمة العمل الدولية هناك ما لا يقل عن (٢.٤ مليون شخص) يتم الإتجار بهم عام ٢٠٢٠، وأضاف أن المتاجرين بالبشر يستخدمون التكنولوجيا لتجنيد الضحايا واستغلالهم، وكذلك إخفاء المشترين والبائعين؛ وذلك لطمس هويتهم مما يتيح طرق دفع مختلفة مثل العملات الافتراضية.

وكشفت نتائج دراسة أجراها (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة) حول (تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة الهجرة غير النظامية-٢٠١٩) أن لشبكات التواصل الاجتماعي دورًا مؤثرًا وفعالًا في تصاعد معدلات الهجرة غير النظامية **من خلال**(٢١٩):

- تقديم نصائح عملية حول كيفية الوصول إلى أوروبا، حيث توجد صفحة على (الفيس بوك) تسمى (الطريق إلى أوروبا)، وغيرها الكثير يتم من خلالها تقديم خريطة الطريق من دول الإرسال مرورًا بنقاط العبور إلى محطة الوصول وإتاحة معلومات عن المناطق التي يجب تجنب المرور بها والأسعار، وسياسات مكافحة الهجرة التي تتبعها الأجهزة الأمنية وقوات خفر السواحل واستخبارات الحدود في الدول المختلفة، وهناك مواقع عديدة تقدم إرشادات لكيفية تجنب الترحيل.
- تعمل شبكات التواصل الاجتماعي على تدشين حلقات الاتصال بين رفقاء الهجرة غير النظامية، فغالبًا يسافر الشباب في مجموعات من الأصدقاء من القرية أو المحافظة نفسها مما يشعرهم بالطمأنينة، وهو ما يشير إليه مضمون نظرية الشبكة (Network theory)، التي تركز على العلاقات الشخصية لشبكات المهاجرين، التي تربط المهاجرين الحاليين والسابقين والمحتملين، وغير المهاجرين في دول المصدر والمقصد.
- شبكات التواصل الاجتماعي تعزز وسائل الاتصال بين شبكات التهريب والمهاجرين، مما يعكس تعاظم أدوار شبكات التهريب ليس على المستوى المحلي فحسب، وإنما على الصعيدين الإقليمي والدولي أيضًا، حيث تضم (وكلاء سفر، ومحاميين، ومصرفيين، ومكاتب تشغيل، ومترجمين فوريين، وسائقين؛ لنقلهم إلى نقاط التجمع ووكلاء إسكان) مما يكشف عن دقة وتنظيم وتخطيط محكمين من القائمين على هذه الشبكات، وهذا الأمر يتطلب خطوط اتصال حديثة وفورية بين أعضاء هذه الشبكة.
- لشبكات التواصل الاجتماعي دور مهم وهو التسويق من خلال التركيز على الصورة الذهنية المرتبطة بدول المقصد بهدف إبهار الراغبين في الهجرة، مما

يجعل الهجرة حتى لو كانت غير نظامية وتنطوي على عديد من المخاطر الوسيلة المثلي بخاصة للفئات التي تعاني من قهر اقتصادي واجتماعي، فتشجعهم على الرحيل للوصول إلى (الفردوس الأوروبي).

- ساعدت شبكات التواصل الاجتماعي عبر (الفيس بوك) في نقل نماذج للتحولات الاجتماعية، والاقتصادية لبعض القرى الذي زاد تدفق الهجرة غير النظامية فيها، حيث تحولت من فقر مدقع إلى ثراء فاحش، وبرز ذلك جليًا في أنماط المعيشة داخلها، بالإضافة إلى امتلاك المباني الفاخرة، وشراء محلات الذهب، وشراء سيارات فارهة.

ومن خلال التحليل السابق يتضح دور وسائل التواصل الاجتماعي في تصاعد معدلات الهجرة غير الشرعية، على الرغم من أن تلك الشبكات ليست سبب رئيسًا في تفاقم معدلات الهجرة غير النظامية، بل تعد عنصرًا مساعد، ومحركًا قويًا لتلك الظاهرة.

د- الاضطرابات الأمنية في ليبيا ضاعفت من نشاط الشبكات الإجرامية لتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر:

من خلال المقابلات مع المبحوثين أجمعت الحالات على استخدام المسار الليبي في رحلات الهجرة غير الشرعية، حيث ذكر المبحوثون أن الرحلة في ذلك المسار أقصر من المسار الشمالي وأقل خطورة على حياة المهاجرين كما أنها الأرخص، وأكد آخرون أن سماسرة الهجرة يستخدمون ذلك المسار لأنهم لهم علاقات قوية، وتواصل جيد مع المهربين، وحراس الحدود بليبيا؛ لتسهيل خطوات وصول المهاجرين وركوب البحر، ولكن بعد عام ٢٠١٤ أصبح ذلك المسار أكثر صعوبة وخطورة بسبب النزاعات المسلحة التي تشهدها الجماهرية الليبية، وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف رحلات الهجرة غير الشرعية، حيث استغلت الميلشيات وعصابات الجريمة

المنظمة حالة الانفلات الأمني في ليبيا؛ لتوسع نشاطها في تهريب المهاجرين والإتجار بهم عبر الحدود.

وقدرت The UN Migrations Agency , Report , Round 26: Libya Mobility Tracking Displacement Tracking Matrix (june-july)2019 أعداد المهاجرين الذين، وصلوا ليبيا في أغسطس ٢٠١٩ بعدد (٦٥٥١٤٤ مهاجرًا) قادمين من أكثر من ٣٩ دولة كان توزيعهم على النحو التالي (جاء ٦٠٢٢١٦ مهاجرًا، أي بنسبة ٩٢٪ من ١٩ دولة إفريقية)، بينما (٥٠٩٣٤ مهاجرًا أي بنسبة ٨٠٪ من عشر دول أسيوية وشرق أوسطية، وجاء في التقرير أن أهم الجنسيات الإفريقية هي (المصرية –النيجيرية –التشادية –السودانية)، وتمثل دول شمال أفريقيا (١٩٥٣١١ مهاجر) ومثلت مصر ٥٢٪ من أعداد المهاجرين، والسودان ٤٠٪، وتونس ٤٪، والمغرب ٣٪، والجزائر ١٪).

وكشفت دراسة (أحمد قاسم حسين، ٢٠٢١) عن الأسباب التي تقف، وراء تدفقات المهاجرين غير النظامين من ليبيا نحو دول الاتحاد الأوروبي، **وتتحد فيما يلي**(٢٢٠):

- ليبيا مثلت نقطة الانطلاق الأساسية لمعظم تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوروبي، فهي نقطة تَجَمُع لمئات المهاجرين القادمين من الشرق الأوسط ودول أفريقيا، حيث قدرت (المنظمة الدولية للهجرة في تقرير حول النزوح والهجرة غير القانونية في ليبيا ٢٠١٩) عدد المهاجرين الذين، وصلوا إلى ليبيا في أغسطس٢٠١٩ (٦٥٥١٤٤ مهاجرًا)، (٩٢٪) منهم قادمين من دول إفريقية، و(٨٪) من دول أسيوية وشرق أوسطية، ويمثل دول شمال أفريقيا (١٩٥٣١١ مهاجرًا)، مثلت مصر (٥٢٪ من أعداد المهاجرين)، يليها السودان (٤٠٪)، وتونس (٤٪)، والجزائر (١٪)، والمغرب (٣٪).

- أصبحت ليبيا تعاني من انهيار شبة كامل لأجهزتها، ومؤسساتها المدنية، والأمنية بسبب الحروب الأهلية وانزلاق البلاد في فوضى منذ عام ٢٠١٤، وأصبحت حدودها رخوة، وأصبحت الحكومة غير قادرة على مراقبة حدودها البرية التي أغلبها في الصحراء بطول (٤٤٠٠ كيلو متر)، ساعد ذلك في تدفق المهاجرين، ونشطت العصابات الإجرامية لتهريب المهاجرين والإتجار بهم عبر الحدود البرية.
- تعد ليبيا منطقة للجذب الاقتصادي، فعلى الرغم من تدهور الأوضاع الاقتصادية في ليبيا، وعلى الرغم من خطورة الوضع الأمني فيها، إلا أن هناك تدفقات للمهاجرين إليها بأعداد كبيرة، ويرجع ذلك إلى موقع ليبيا المرتبط بسهولة الانتقال من سواحلها إلى أوروبا، كما أن المهاجرون يتمكنون من العمل في السوق السوداء الليبية قبل الهجرة إلى أوروبا في ظروف إنسانية صعبة بغرض جمع المال الذي يمكنهم من العبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط، كل ذلك دفع بعديد من المهاجرين إلى المخاطرة، واختيار ليبيا على الرغم من علمهم بخطورة الوضع الأمني فيها الذي يماثل أو يزيد في خطورته وضع بلدانهم.

اتضح من التحليل السابق أن: حالة الانفلات الأمني، والفوضى في ليبيا ضاعفت من نشاط شبكات التهريب والإتجار بالبشر، وساعدها في ذلك قوتها وتنظيمها وامتلاكها التكنولوجيا والسلاح والمال، بالإضافة إلى السيطرة على مناطق جغرافية وقواعد لوجستية (منازل –مخازن –تكنولوجيا –اتصالات –قوارب... إلخ) بالإضافة إلى قدرتها على الإفلات من القوة الحكومية فضاعفت من ضحاياها.

المحور الرابع: رؤية المجتمع، والمهاجرين لأنفسهم حول مشروعية الهجرة:

وبسؤال المبحوثين عن رأي المجتمع ورجال الدين عن الشباب الذين يهاجرون هجرة غير شرعية؟ حيث أعلنت دار الإفتاء أن الهجرة غير الشرعية لا تجوز شرعًا؟

أجمع غالبية المبحوثين أنه لا خلاف على ما أعلنته دار الإفتاء بشأن المهاجرين غير الشرعيين، ولكن التساؤل الذي طرحة المبحوثون (هل الدولة وفرت لنا حياة أو باب رزق، أو أي فرصة علشان نقدر نعيش منها، واحنا تركناها واتجهنا إلى الهجرة؟، ساعتها يحق للمجتمع أن يحاسبني).

وبسؤال المبحوثين هل ترى أن الهجرة غير الشرعية، وسيلة مشروعة لكسب لقمة العيش؟، ذكرت الحالة (٨) (إية المطلوب مني، عندي ٢٥ سنة خريج جامعة وصحتى كويسة وقادر على العمل وعايز أبني مستقبلي، وكل الأبواب مغلقة أمامي، أعمل إيه؟)، والحالة (١٢) (تسأل أيهما أفضل، أهاجر غير شرعي، واعرّض حياتي للخطر علشان اشتغل وأجيب فلوس أعرف أصرف على بيتي وأسرتي، ولا أفضل هنا وأشتغل في المخدرات، أو في أي حاجة تجيب فلوس، فلوس كتير من غير غربة ولا أي مجهود، أيهما أحسن، أيهما حلال وحرام؟ بس هدمر آلاف الشباب)، أما الحالة (٢٠) تتساءل (على الرغم من إني خريج أزهري، لم أخجل من العمل في أي شغلانة، أنا اشتغلت كل حاجة تخطر على بالك وفعلا جبت فلوس، بس يادوب تكفي نعيش يوم بيوم، لا تكفي لبناء مستقبل؟).

ومن خلال تحليل آراء المبحوثين ووجهة نظرهم حول مشروعية الهجرة غير الشرعية، ونظرة المجتمع للمهاجر غير الشرعي، يمكن القول أن هؤلاء الشباب قد ضلوا الطريق لكن الهدف كان شرعيًا وهو الرغبة في تحقيق حياة كريمة والحلم والسعي لتحقيق الحلم، هؤلاء الشباب ضحوا بأنفسهم وبما يملكون واستدانوا من أجل تحقيق الحلم، ولكن طلب الرزق لا يكون بالسعي بالطرق غير الشرعية، قال الله تعالى: ﴿**فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾[٢٢١]، ولكن الإثم الأكبر يقع على هؤلاء المفسدين (سماسرة التهريب) الذين زينوا لهؤلاء الشباب طريق الهلاك وقدموا إليهم وعودًا كاذبة، ليصبح حلم الانتقال إلى الضفة الغربية بمثابة الجنة المنتظرة والأمل

الوحيد لتحقيق الحلم، وكذلك هناك تقاعس من قبل الدولة ومؤسساتها لاستيعاب تلك الطاقات البشرية واستغلالهم فهم رأس مال المجتمع والقوة الداعمة للتنمية إذا أحسن استخدامها.

ووجهت الباحثة تساؤلًا للمبحوثين هل من الأفضل أن تلك الأموال اللي ضاعت هباءً كان تم، وضعها في بداية مشروع ويشغلها ويصرف على نفسه وأسرته دون ان يعرض أسرته وحياته لتلك المخاطر التي لا حصر لها؟

أجابت الحالة (٢٢) قائلة (في ظل الظروف الاقتصادية اللي بتمر بيها مصر اللي معاه فلوس، خرجها برا مصر خوفًا على فلوسه، بكلمك على اللي معاهم ملايين مش إحنا الغلابة)، وذكرت الحالة (١٤) (غالبية المشروعات التي بدأ فيها الشباب توقفت وأصبح عليهم ديون كثيرة للبنك، ولا يستطيعوا السداد، وأصبحوا معرضين للسجن في أي لحظة، أما الواحد لو سافر هايسدد الفلوس اللي عليه من شغل سنة واحدة في إيطاليا).

وبسؤال المبحوثين عن تقييمهم لتجربة الهجرة غير الشرعية؟ رصدت الباحثة اختلافًا في الآراء، فالحالات التي نجحت في الوصول إلى إيطاليا، واستقرت هناك ماديًا، واجتماعيًا، واعتبروا إن التجربة جيدة جدًا، حيث استطاعوا أن يحققوا كل ما كانوا يحلمون به، بل أكثر من ذلك فهم يتحدثون عن، وجود فرصة عمل، والدخل مُرضي جدًا، وبيدخر جزءً منه، وبيرسل جزء تحويلات لمصاريف العائلة في مصر، وعلى حد قولهم (الحياة هناك جميلة بلا مشاكل أو أي نوع من الضغوط)، أما الحالات اللي فشلت في الوصول جميعها ماعدا حالتين فقط يرون أن التجربة تستحق المغامرة مرة واثنان وثلاث، والصبر من أجل تحقيق الحلم، وعلى الرغم من الخسائر والمخاطر التي تحملوها إلا أنهم لديهم أمل في غد أفضل، الجميع ليس لدية مشاعر ندم، بل يرون أنهم يسعون لفتح أبواب رزق، بينما الحالتان السابقتان تشعران بالندم على خوض

تلك التجربة، وفقدان أموالهم التي ضاعت هباءً دون فائدة لا يفكرون في إعادة التجربة مرة ثانية حيث ذكروا على حد قول أحدهما (تجربة فاشلة كنت هفقد حياتي بسببها).

وبسؤال المبحوثين ماذا تعني لهم كلمة الانتماء، والمواطنة؟ أوضحت الحالات (١ – ٥ – ٧ – ١٢) معناها قائلة (مهما اتغربت لا بد في يوم هرجع إلى بلدي وأهلي)، أما الحالة (٢) فكان تعليقها (لا أشعر بالاطمئنان إلا، وسط عائلتي)، أما الحالات المستقرة في إيطاليا، فأكدت أنها (عندما نجحت في تحقيق حلمها واستقرت ماديًا واجتماعيًا، رجعت تاني لبلدها لا أستطيع الاستغناء عنها، كل مصري دائمًا انتماءه لبلده ولتراب بلده)، وعلى النقيض ذكرت الحالات (٦ – ١٤ – ٢٠) (أن الفقر، والجوع لا يجتمع مع كلمة انتماء)، حيث أكدوا حبهم لبلدهم، ولكنهم يفتقدون معني الانتماء نتيجة لشعورهم بالحرمان، وتتساءل الحالة (٢٢) أين الانتماء لما طفل مكملش ١١ سنة ويرمي نفسه في البحر علشان لقمة العيش، أما الحالة (١٨– ٢٤) فقد ذكرت أن (كل إنسان في وطنه له حقوق وعليه واجبات، ليه إحنا دائمًا مطالبين بالواجبات ومحرومين من كل الحقوق)، (كلمة الانتماء والمواطنة مجرد شعارات بنتغني بيها لما نكون محتاجين لها ولكن ليس لها علاقة تمامًا بالواقع).

يتضح من التحليل السابق أن كل الحالات أجمعت على حبها لوطنها، وقريتهم، ولا يشعرون بالأمان إلا داخل أسرهم، ولكن الحرمان الذي يعاني منه المبحوثون يفقدهم مضمون وقيمته الانتماء، ويدفعهم إلى البحث عن وطن آخر، ومجتمع بديل يساعدهم في تحقيق أحلامهم المتواضعة المشروعة.

المحور الخامس: تقييم المبادرات التي طبقتها الدولة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من، وجهة نظر المبحوثين:

بسؤال المبحوثين عن تلك المبادرات (مبادرة مراكب النجاة، ٢٠١٩، ومبادرة حياة كريمة، وحملة قبل ما تهاجر... فكر وشاور) من خلال وسائل التواصل

الاجتماعي للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وعن الحملات الإعلامية التي يتم بثها للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية عبر الوسائل الإعلامية المختلفة، ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي؟.

أجمعت حالات الدراسة على أنهم لم يسمعوا عن تلك المبادرات داخل القرية، فقط سمعوا أن بعض الجمعيات الأهلية ونواب مجلس الشعب يدعون الشباب إلى عمل مشروعات صغيرة بقروض ميسرة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، وذكرت حالات أخرى أن شباب من البلد أخدوا قروضًا من الصندوق، ولكن للأسف المشروع لم يحقق أرباحًا وتوقفوا عن العمل، ولم يستطيعوا سداد القروض ومهددين بالحبس.

وذكرت الحالة (٢٢) (إحنا لا نرى أجهزة الدول والمسئولين إلا عندما تحدث كارثة ويغرق مركب وتروح أرواح شباب كتير، ساعتها البلد بتتقلب، وتصوير، والتليفزيون، وحوارات، وتسجيلات مع أهالي الضحايا، وشير على الإنترنت، وبعدها الدنيا تهدي، وكل شيء بيعدي والوعود البراقة بتتلاشى وترجع ريمة لعادتها القديمة، والعيال ترجع تسافر، وتغرق، وهكذا).

كما أكدت الحالات أن ما يقدم عبر وسائل الإعلام المختلفة للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية من إعلانات أو أفلام تسجيلية وغير ذلك، أجمع المبحوثون على أنها ليس لها أدنى تأثير في تغيير فكر الشباب عن تلك التجربة، وأكدت الحالات إحنا بنتفرج عليها للتسلية فقط، أما الحالة (١٨) فلقد أوضحت قائلة (اللي أنا شفته من مخاطر أثناء الرحلة أضعاف ما يقدم في الإعلام، ورغم ذلك حاولت الهجرة مرة واتنين).

ورصدت غالبية الدراسات السابقة أن التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، لن يتحقق إلا من خلال تعقب سماسرة التهريب وتتبعهم، وتوقيع أقصي عقوبة عليهم سواء بالسجن وبالغرامات المالية، ولكن الباحثة ترى من خلال الدراسة الميدانية أنه ليس

بالحل الأمثل؛ لأن المبحوثين أوضحوا وأكدوا أن (سماسرة التهريب) ما هم إلا أدوات يتم استخدامهم من قبل شخصيات رأسمالية، أصحاب نفوذ في الدولة ماديًا واجتماعيًا، ولديهم علاقات قوية دوليًا ومحليًا بتلك العصابات المنظمة، وفي الغالب يكونون متخفيين، هدفهم الأساسي استمرارية هذا النشاط والتوسع فيه لتزداد أرباحهم وتنشط تجارتهم، مستغلين في ذلك ضعف واحتياج هؤلاء الشباب؛ ولذلك عند ما يتم القبض على هؤلاء السماسرة المسئولين عن تهريب الشباب، سرعان ما يظهر في نفس الأماكن المصدرة للمهاجرين عناصر أخرى تقوم بنفس الدور لضمان استمرار النشاط.

وذلك يتفق مع نتائج (دراسة المركز القومي للبحوث، ٢٠١٥) الذي ذهب إلى أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن يكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم، بل يجب أن يكون هناك مقاربة تضامنية إنسانية تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، كما يجب أن تكون المقاربة أكثر شمولية، تعمل على اجتثاث الظاهرة من جذورها من خلال الإسهام في تنمية المناطق المصدرة للهجرة السرية وخلق فرص للعمل بها، وهذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة في هذا السياق.

يتضح من التحليل السابق أن الجهود المبذولة من قبل الدولة على كافة المستويات، لم تصل إلى الفئات المستهدفة، ولم تحقق النتائج المطلوبة في التصدي لتلك الظاهرة وللتخفيف من حدتها ومخاطرها، حيث اتضح ان هناك انفصالًا تامًا بين رؤية الدولة وما تقدمه من مجهودات للتصدي لتلك الظاهرة وبين فكر الشباب ومبرراته لاختيار ذلك الطريق، والدليل المؤكد على ذلك هو تصاعد معدلات الهجرة غير الشرعية واستمرارها بكثافة، فترى الباحثة أن تلك المبادرات والمشاريع والاستراتيجيات لم تستوعب تطلعات هؤلاء الشباب وطموحاتهم، ولذلك لم تؤتِ بثمارها المنشودة.

وذلك يتوافق مع ما أوصت به دراسة (وفاء سمير نعيم، ٢٠١٧)، حيث أوصت بضرورة فتح مجالات أمام الشباب للعمل، وإتاحة الفرص لتحقيق حياة كريمة تخدم قواعد الحد الأدنى لحقوق الإنسان، الأمر الذي من شأنه أن يقوي ارتباط هؤلاء الشباب بوطنهم ودعم انتمائهم له وعدم اضطرارهم للجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الراهنة:

- وثقت الدراسة استمرارية تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من الشباب والأطفال المصريين حتى الوقت الراهن، وارتفاع أعداد الضحايا والمفقودين على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة المصرية للتصدي ومكافحة تلك الظاهرة، ويؤكد التقرير الصادر عن منظمة الهجرة الدولية أن مصر تصدرت خلال عام ٢٠٢٢ المرتبة الثانية للدول الأعلى تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا.
- تأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمة العوامل الدافعة إلى الهجرة سواء في صورتها الشرعية أم غير الشرعية، فكلما زادت الاختناقات الاقتصادية نتيجة لتدني الدخول وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وعدم توفر فرص عمل ارتفعت معدلات الفقر، ودفعت بعديد من الشباب إلى الهجرة بحثًا عن حياة أفضل في أي مكان وبأي ثمن.
- من الأسباب الاجتماعية المحفزة للهجرة غير الشرعية عنصر الغيرة والتقليد والمحاكاة، يليها البعد الاجتماعي المرتبط بالزواج، حيث تصبح الهجرة في حد ذاتها مقومًا إضافيًا من مقومات المركز الاجتماعي، وتتراجع المقومات التقليدية الأخرى مثل المستوى التعليمي، والمهني، والنسب.
- من الأسباب النفسية الدافعة إلى الهجرة فشل عديد من الشباب في تحقيق أحلامه وطموحاته المتواضعة بحياة كريمة ومستقبل أفضل داخل مجتمعهم،

مما أصاب عديدًا من الشباب بحالة من الإحباط واليأس وعدم الإحساس بالأمان، فتصبح الهجرة غير الشرعية نوعًا من التمرد والانسحاب من ذلك الواقع المرير؛ بحثًا عن ظروف حياتية أفضل.

- كشفت الدراسة عن تداخل وارتباط وثيق ما بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وجرائم الإتجار بالبشر، فغالبية جرائم التهريب تتحول إلى إتجار بالبشر، بخاصة عندما يكون المهاجرين غير قادرين على الدفع للمهرب، فيتم استغلالهم وتسخيرهم بشتي الصور في أنشطة غير مشروعة مثل (تصنيع المخدرات وترويجها – الاستغلال الجنسي – السخرة والعمل القسري – تجارة الأعضاء)، وهؤلاء يظلوا ضحايا للإتجار ولعبودية الدين سواء بإرادتهم أو قسرًا عنهم؛ نظرًا لحالة الاستضعاف التي تحاصرهم، فالإتجار بالبشر يعد جزءًا أصيلًا من تهريب الأشخاص، وكلاهما تعدان انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان الأساسية.
- وعن المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون على مدار رحلة الهجرة، تم تقسيم هذه المخاطر إلى أربعة مراحل (مخاطر رحلة الوصول إلى الحدود الليبية، ومخاطر داخل الحدود الليبية "فترة التخزين"، ومخاطر ركوب البحر، ومخاطر ما بعد الوصول إلى الشواطئ الأوروبية)، وكشف الدراسة عن أن الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون داخل الأراضي الليبية وعلى وجه الخصوص خلال فترة التخزين تعد هي الأكثر خطورة، حيث يواجه المهاجرون اعتداءات بدنية وجنسية واحتجاز تعسفي واختطاف، كما أن غالبية المهاجرين تم الإتجار بهم داخل مراكز الاحتجاز بليبيا، أو من قبل المهربين أثناء التخزين، وتم ابتزازهم ماديًا.

- كشفت الدراسة عن أن هناك عوامل تزيد من مخاطر الإتجار بالبشر من ضحايا الهجرة غير الشرعية من أهمها: (ضحايا الإتجار بالبشر من الفئات المستضعفة في المجتمع بخاصة الأطفال والنساء، الإتجار بالبشر يعد انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان، وحرياته الأساسية بدءًا من حقه في الحياة، فالإتجار يجعل الإنسان سلعة تباع وتشترى بكامل حقوقه وحرياته، الإتجار بالبشر من الجرائم العابرة للحدود حيث يتم ارتكابها عبر أكثر من دولة بواسطة منظمات إجرامية عالمية، مزودة بأحدث الوسائل التكنولوجية، مما يزيد من قدرتها، ويدعم نشاطها).
- كشفت الدراسة عن المخاطر الناجمة عن الإتجار بضحايا الهجرة غير الشرعية، وجاء من أهمها (يواجه الضحايا أوضاعًا وحشية تؤدي بهم إلى صدمات نفسية وجسدية فيشعرون بالخزي والعار ورغبة في الانتقام فيتحولون إلى مجرمين، كما أن جرائم الإتجار بالبشر لها آثار اقتصادية بالغة الخطورة تضر باقتصاد الدول المصدرة والمستوردة لها، حيث تؤدي إلى تشوية هيكل العمالة في أسواق العرض والطلب، وتحرم البلدان من القوى العاملة التي تمثل طاقتها الإنتاجية، فتنخفض معدلات النمو الاقتصادي في تلك المجتمعات، وتزيد من حجم الاقتصاد الخفي، فتظهر معاملات اقتصادية مشبوهة، واستثمارات سريعة الربح قصيرة الأمد، مما يترتب عليه تشويه هيكل الاقتصاد القومي).
- كشفت نتائج الدراسة عن تطورات خطيرة صاحبت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تتمثل في ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين من الأطفال صغار السن غير المصحوبين ممن تتراوح أعمارهم ما بين (٩ سنوات إلى ١٤ عامًا) دفع بهم أولياء أمورهم إلى رحلات الموت ليكون هؤلاء الصغار مصدرًا لدخل تلك

الأسر، بدل أن يكونوا عبئًا على ذويهم، حيث يواجه هؤلاء الصغار مخاطر جسيمة تتنافي مع صغر سنهم وقدراتهم الجسمية.

- أثبتت الدراسة أن الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية كانوا على وعي تام بحجم المخاطر التي ستواجههم، وحوادث الغرق المتكررة، وفقدان الأقارب والأصدقاء، وعلى الرغم من ذلك لم تغير اتجاهاتهم نحو فكرة الهجرة وإصرارهم التام على خوض التجربة وتكرارها مرات عديدة؛ رغبة في تحقيق حلمهم في الوصول إلى المجتمع الأوربي.
- كشفت الدراسة عن المستجدات، والتحديات الراهنة، ودورها في تصاعد معدلات الهجرة غير الشرعية، ومخاطر الإتجار بالبشر، **ومن أهمها ما يلي:**

١. **الأزمات الاقتصادية الراهنة وتصاعد الضغوط التضخمية،** أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية للفئات الأكثر هشاشة بالمجتمع، حيث أسهمت في ارتفاع معدلات الفقر وتآكل التماسك الاجتماعي، وضعف القدرة على الصمود المجتمعي، فكلما زادت الاختناقات الاقتصادية وما يتبعها من تداعيات اجتماعية خطيرة، تصبح الهجرة في صورتها الشرعية أو غير الشرعية السبيل الوحيد لاستمرار الحياة لتلك الفئات ولو دفعوا حياتهم ثمنًا لها.

(ب) التداعيات الاقتصادية للجائحة العالمية كوفيد-١٩، خلفت ركودًا اقتصاديًا عالميًا ومحليًا، وأزمات في سوق العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من العمال وتأثر بشكل خاص العاملين بالقطاع غير الرسمي، توقفت بالنسبة إليهم سبل المعيشة، مما ترتب عليه انزلاق أعداد كبيرة من أفراد المجتمع إلى براثن الفقر المدقع، ونتيجة لقرارات إغلاق الحدود الدولية وتدهور الأوضاع الاقتصادية زادت تدفقات المهاجرين غير الشرعيين في ظروف بالغة الخطورة، كما شكلت

الجائحة بيئة مثالية للإتجار بالبشر، ووسعت من قاعدة الأشخاص المعرضين للخطر؛ نتيجة لتفاقم العوامل التي تغذيها مثل الفقر والبطالة.

٢. **شكلت التقنيات الرقمية وتكنولوجيا الاتصالات تحديات أمنية خطيرة** على مستوى الفرد والمجتمع، وزادت من خطورة جرائم تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر عبر الفضاء الإلكتروني، حيث أسهمت شبكات التواصل الاجتماعي في استهداف ضحاياها وتشجيعهم للهجرة إلى الفردوس الأوروبي من خلال التسويق لدول المقصد عبر تلك المنصات الإلكترونية.

٣. **الاضطرابات الأمنية في ليبيا ضاعفت من نشاط شبكات تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر**، حيث استغلت تلك العصابات حالة الانفلات، وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على مراقبة حدودها البرية، كما أثبتت الدراسة الميدانية أنه على الرغم من خطورة الأوضاع الأمنية في ليبيا، إلا أنه هناك ارتفاع في تدفقات المهاجرين اليها بأعداد كبيرة، ويرجع ذلك إلى سهولة الانتقال من سواحلها إلى أوروبا، كما تعد ليبيا منطقة جذب اقتصادي لغالبية المهاجرين، حيث يعملون في الأسواق السوداء الليبية بغرض جمع الأموال التي تمكنهم من العبور للضفة الغربية الأخرى من المتوسط.

- أثبتت الدراسة أن المبادرات التي أطلقتها الدولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية لم تحقق النتائج المطلوبة في التصدي لتلك الظاهرة، حيث اتضح أن هناك انفصالًا تامًا ما بين رؤية الدولة للمواجهة وفكر الشباب ومبرراته لاختيار ذلك الطريق، الأمر الذي يتطلب من الباحثين والمعنيين بتلك الظاهرة تقييم تلك المبادرات لتحديد أوجه القصور بها وزيادة فعاليتها.

- **توصيات الدراسة:**

- ضرورة الاهتمام أولًا بجوهر ظاهرة الهجرة الغير شرعية والمورد المغذي، والمتجدد لها والتي تتمثل في الفئات المستهدفة (الشباب، والأطفال) من خلال فتح حوار، هدفه الاقتراب من فكرهم والتعرف على رؤيتهم وإصرارهم على خوض تلك التجربة، ويتم الحوار بعيدًا عن الأضواء والرسميات ليعبروا بكل صدق وحرية عما يدور بداخلهم من صراع وتناقضات، ويدار الحوار من خلال شخصيات تكون بمثابة قدوة ومصدر ثقة لهؤلاء الشباب، قادرة على تغيير أفكارهم السلبية بالإقناع والحجة، على أن يشارك في الحوار متخصصون من علماء الاجتماع وعلماء النفس، ليكون الحوار مثمرًا والنتائج فعالة.
- معالجة الأسباب المؤدية إلى تصاعد معدلات الهجرة غير شرعية من خلال مشروعات التنمية المستدامة، لتستوعب تلك الطاقات البشرية، فنجاح برامج التنمية اعتمادها على المشاركة المجتمعية، فلابد أن يكون هناك تواصل مباشر مع هؤلاء الشباب للتعرف على احتياجاتهم، وترتيب أولوياتهم، وتحديد أدوارهم الفعالة ومشاركتهم الفعلية في بناء مجتمعهم، وتحقيق أهدافهم دون تهميش، ليستشعروا بقيمتهم الفعلية داخل مجتمعهم، ومدى تقدير مجتمعهم لهم، ومردود ذلك ماديًا ومعنويًا، مما يدعم قيم الانتماء والمواطنة لديهم، ويزيد من ارتباطهم بمجتمعهم الداعم لهم بقوة لتحقيق حلمهم وبناء مستقبلهم على أرض الوطن.
- تقديم إطار تشريعي لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، الدعم المادي، والمعنوي لهم، حيث فقدوا كل شيء الابن، والمال، وإذا لم يتم مساندة تلك الأسر على استمرار المعيشة، لم تجد سوي سبيل واحد وهو الدفع

بالأبناء الآخرين في رحلات للهجرة غير الشرعية لتوفير حياة كريمة وتعويضهم عما فقدوه.

- تفعيل التشريعات الخاصة بحماية الأطفال الصغار سنًا، وحمايتهم من الوقوع تحت براثن المتاجرين بالبشر وسماسرة التهريب، وتوقيع عقوبات رادعة على أولياء الأمور الذين يدفعون بأطفالهم الصغار لرحلات الموت.
- دعم دور المؤسسات التعليمية في إعادة منظومة القيم إلى مسارها الصحيح وتفعيله؛ لتسترد قيم التعليم والعمل قوتها داخل المجتمع، والعمل على نشر الوعي المجتمعي والتثقيفي بأبعاد وخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر.
- إجراء المزيد من البحوث العلمية والميدانية حول تلك الظاهرة ومخاطرها؛ لرصد التطورات المصاحبة لها ومتابعتها، وتوثيق بيانات وإحصاءات دقيقة عنها؛ لضمان فاعليه الإجراءات والتدابير المتعلقة بمكافحتها.

المراجع:

(١) باسم سامي الشجلاوي، الهجرة غير الشرعية من دول أفريقيا إلى أوروبا، أسباب وآثار، مجلة الدراسات الأفريقية، وحوض النيل، المركز العربي الديموقراطي، برلين، ألمانيا ٢٠١٩.

(٢) أحمد علي حجازي، دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاسها على منظومة القيم، (دراسة ميدانية على عينة من شباب المجتمع المصري)، حوليات آداب عين شمس، المجلد (٤٥) عدد أبريل، ٢٠١٧، ص ١٣٠.

(٣) أخبار الأمم المتحدة، تقرير عن أعداد المهاجرين الدوليين؛

https:news.un.org. story>2021/O/

(٤) نهي محمد أحمد السيد، سوسيولوجيا المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل العولمة (رؤية أولريش بيك)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، المجلد (٢)، العدد (٣١)، ديسمبر ٢٠١٩، ص ١١.

(٥) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي –(بحثًا عن الأمان المفقود)، ترجمة علا عادل وآخرون، ط١، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٦، ص ٣٠.

(٦) أنتوني جيدنز، عالم الاجتماع (مع مدخلات عربية)–، ترجمة فايز الصباغ، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٤٠.

https://books.google.com

(٧) تيسير بن لمقدم، الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، مجلة الفقه والقانون، العدد (٥٥)، المغرب، ٢٠١٧، ص٨٥.

(٨) فيصل بن حليلو، وآخرون، تدخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الإتجار بالبشر: واقع وتحديات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد (١٦)، العدد (١)، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠، ص ٧١١.

(٩) وفاء سمير نعيم، الهجرة غير الشرعية في مصر: الواقع وآليات المواجهة، مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام، مجلد (١٧)، عدد (٦٧)، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٠.

(١٠) فاطمة عبد البديع، خدمة الجماعة والإتجار بالبشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، ٢٠١٩ (الملخص).

(11) Kamilla SHERYAZ DNOVA, illegal immigration and fight against illegal migration in member states of the European union , Acte universitatis sapientiae European and regional studies 8 (1) 2015. DOI: 10 ،1515 / auseur, 2015, 0015.

(١٢) أحمد على حجازي، دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على منظومة القيم، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(١٣) إسراء عوض عبد العزيز، وآخرون، فاعلية برنامج مسرحي في تنمية الوعي بالهجرة غير الشرعية لطلاب المدارس الفنية (دراسة شبة تجريبية)، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة ٢٠٢٠، مقدمة البحث.

(١٤) المنظمة الدولية للهجرة، تقرير ليبيا عن الهجرة (مايو–يونيو ٢٠٢١)، مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح، الجولة (٣٧)، ص٢٩.

(15) Europe Arrivals, Flow Monitoring- IOM As OF 9Aug- 2022 https:migration, iom, int/europe? type = arrivals

(١٦) نسرين البغدادي، وسميحة ناصر، بحث عن الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٥، ص٢.

(17) EUROP ARRIVALS , Flow Monitoring , IOM as of 9-2022; https://migration – iom – int/Europe /arrivals

(١٨) مدونات البنك الدولي، التقديرات المحدثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم، النظر إلى عام ٢٠٢٠، والتطلع إلى آفاق ٢٠٢١، ١/١١/٢٠٢١؛

Altgdy…https://blogs-world bank-org

(١٩) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، مستويات النزوح تسجل رقمًا قياسيًا متجهًا تصاعديًا استمر لعقد من الزمان، ١٦ يونيو٢٠٢٢؛

press>news >https://www-unhcr-org

(20) Europe Arrivals, Flow Monitoring, IOM as of 9 Aug 2022; https://migration.iom.int/europe/arrivals

(٢١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، محافظة الدقهلية، ٢٠٢١.

(22) Richard perruchoud and Jillyanne, creoss Glossary on Migration International Migration Law, International organization for migration (IOM), 2nd edition, 2011, p54.

(٢٣) وفاء سمير نعيم، الهجرة غير الشرعية في مصر الواقع وآليات المواجهة، مرجع سابق، ص١٠.

(٢٤) غريبي يحى، وآخرون، الحماية المقررة للمهاجرين غير الشرعيين في ضوء تنامي الهجرة غير الشرعية، مجلة صوت القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد السابع، العدد (١) مايو، ٢٠٢٠.

(٢٥) المنظمة الدولية للهجرة، تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة وإدارتها نحو اعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الأمنة والمنظمة والنظامية، ١٣ أغسطس، ٢٠٢٠.

(٢٦) بروتوكول تهريب المهاجرين، المادة (٣)، الفقرة (أ) المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠؛

http://hr library.umn.edu/arab/p2org crime.htm/

(٢٧) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بروتوكول لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص بخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، للدورة الخامسة والخمسون، ١٥نوفمبر، ٢٠٠٠، ص١؛

https://www.unodc ،org/pdf/crime/a res 55/res 5525 a.pdf.

(٢٨) سوزي عدلي ناشد، الإتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، عدد (٢)، دار الجامعة الجديدة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ١٧١-١٧٢.

(٢٩) نهي محمد أحمد السيد، سوسيولوجيا المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل العولمة (رؤية أولريش بيك)، مرجع سابق، ص١٥.

(٣٠) أحمد زايد، نحو نظريته للخطر الفائق: مجتمع المخاطر من عولمة الخوف إلى توطينه، مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد (٨٢)، أبريل ٢٠٢١، ص٣٩.

(٣١) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، بحثًا عن الأمان المفقود، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣٢) لبنى لطيف، علم اجتماع المخاطر: علم الاجتماع الجديد (العالم بين المخاطر والخطر)، مارس ٢٠١٧؛

> http:// www.makalcloud.com

(٣٣) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٣٤) نسرين البغدادي، وسميحة نصر، بحث الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، مرجع سابق.

(٣٥) وفاء سمير نعيم، الهجرة غير الشرعية في مصر: الواقع وآليات المواجهة، مرجع سابق.

(٣٦) أحمد علي حجازي، دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على منظومة القيم، مرجع سابق.

(٣٧) تيسير بن لمقدم، الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، مرجع سابق.

(٣٨) إيمان السيد عرفة، بورصة الإتجار بالبشر وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد ٣، عدد ١، مصر، ٢٠١٧.

(٣٩) نصيرة دوب، التمييز بين جريمتي تهريب المهاجرين وجريمة الإتجار بالبشر، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد (٩)، المجلد (١)، الجزائر، ٢٠١٨.

(٤٠) عبد المطلب عبد المولى إدريس، العوامل المجتمعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، المجلد (٩)، العدد (١)، ٢٠١٨.

(41) Harbert Matthew, and Amina Choulidi "social media bridges North Africa's divides to facilitate migration, report retrieved June (1) 2019.

(٤٢) فيصل بن حليلو، وأحمد محمد حسن، تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الإتجار بالبشر: واقع وتحديات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد (١٧)، العدد (١)، يونيو ٢٠٢٠.

(٤٣) زكرياء طرطاق، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة (الإتجار بالبشر في دول شمال أفريقيا نموذجًا)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منثوري قسنطينية، الجزائر، مجلد (٣٢)، عدد (٣)، ٢٠٢١.

(٤٤) فريدة لوني، تأثير جائحة كوفيد -١٩ على ظاهرتي الهجرة واللجوء في العالم، مجلة التراث، المجلد (١١)، العدد(١)، الجزائر، مارس٢٠٢١.

(45) Lemma Derseh Gezie et al, Exploring factors that contribute to human trafficking in Ethiopia asocio, ecological perspective,

Globalization and Health 2021; https://doi.org/10.1186/s12992-021-00725-0

(٤٦) ابتهال جمال الدين الصادق كرار، أثر الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر على الأمن القومي، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (٦)، العدد (١١)، ٢٠٢٢.

(٤٧) فيصل المناور، وعمر ملاعب، مجتمع المخاطر وتحولات القيم العالمية مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٢٠، ص ١١٨.

(٤٨) المرجع السابق، ص١١٥.

(٤٩) رشيد جلول، مقاربات سوسيولوجية معاصرة: مجتمع المخاطرة عند (أولريش بيك) نموذجًا، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد (٨)، العدد (١)، الجزائر، مارس ٢٠٢١، ص ص ٤٣٤-٤٣٥.

(٥٠) أحمد زايد، نحو نظرية للخطر الفائق: مجتمع المخاطر من عولمة الخوف إلى توطينه، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٥١) جورج كتورة، حول رحيل السوسيولوجي الألماني أولريش بيك، مجلة إضافات، العددان ٣١، ٣٢، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٩.

(52) Uwe Engel & Human stasser, Globalization Risks and Social Ineguality: Critical Remarks on the risk society hypothesis, the Canadian journal of sociology, vol (23), No (1), 1998 p.92,p.93

(٥٣) أحمد زايد، نحو نظرية للخطر الفائق، مرجع سابق، ص٣٩.

(٥٤) نهى محمد أحمد السيد، مرجع سابق، ص٢٠.

(٥٥) أحمد زايد، مرجع سابق، ص٣٩.

(٥٦) أنطوني جيدنز، علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، مرجع سابق، ص١٥٤.

(٥٧) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، مرجع سابق، ص ٤١.

(٥٨) أحمد زايد، نحو نظرية للخطر الفائق، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤١.

(59) Don G.Gibbons society crime and criminal careers: An introduction to criminology, Third Edition, prentice Hall of India. New Delhi, 1978 ،p189, p190.

(٦٠) بوفرلة بو خميس، التطرف والانحراف: مقاومة نفسية اجتماعية، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد (٢٥، ٢٦)، ٢٠١٠، ص٤٧.

(61) David Smith, criminology for asocial work, macmillian press LTD, England, 1990 p.32.

(٦٢) بوفرلة خميس، التطرف والانحراف، مقاومة نفسية اجتماعية، مرجع سابق، ص٤٧.

(٦٣) علي عبد الرازق جلبي، علم اجتماع السكن، دار المعرفة الجامعية، ط٤، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ص٢٦١-٢٦٤.

(٦٤) نزار عبد المعطي، هجرة المصريين بين الشرعية إلى غير الشرعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٢٦-٢٧.

(65) The Global Risks Report ,2023,18th Edition-Weforum; <https://www3-wefforum.org

(٦٦) تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، ص٣، ص٦، IOM.UN.MIGRATION.

(٦٧) تقرير الهجرة الدولية عام ٢٠٢٠، الصادر عن شعبة السكان بإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.

(68) Duncan Breen, On This Journey, No one cares if you live or die, Abuse along routes protection, and Justice between East and West Africa and Africa's Mediterranean Coast, MMC (Mixed Migration centre) and UNHCR (The Un Refugee Agency), 2020, p.10

(٦٩) بوابة البيانات التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة ٢٠٢٢ (حالة البحر الأبيض المتوسط)؛

https://data2.unchr.org/en/situations/mediterranean

(70) Lethal Disregard, search and rescue and protection of migrants in the central Mediterranean Sea, office of The United Nations High Commissioner for Human Rights, May 2021 p.3

(٧١) المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢١، تقرير ليبيا عن الهجرة، مرجع سابق، ص٢٩.

(٧٢) وفاء سمير نعيم، الهجرة غير الشرعية في مصر، الواقع وآليات المواجهة، مرجع سابق، ص١٦.

(73) lethal disregard, search and sescue and protection of migrants in the central Mediterranean Sea, op. cit, p.3.

(74) Duncan Breen, On This Journey, No one cares if you live or die, Abuse along routes protection, and Justice between East and West Africa and Africa's Mediterranean. op. cit, p.15.

(٧٥) المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، (مأساة متجددة... تزداد أعداد الغرقى والمفقودين من المهاجرين وطالبي اللجوء في عام ٢٠٢١)، يناير٢٠٢٢، ص ٤.

(٧٦) تقرير المخاطر العالمية، المعرفة من أجل دعم السياسات واتخاذ القرار، مارس٢٠٢٣، ص٣؛ https://www-researchgate - net

(٧٧) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر، ٢٠٢٢؛ https://www-imf-org

(78) Aworld Bank Group Flayship Report, Global Economic Prospects, June,2022; <https:www-albank aldawli-org

(٧٩) فريدة لوني، تأثير جائحة كوفيد ١٩ على ظاهرتي الهجرة واللجوء في العالم، مجلة التراث، مرجع سابق، ص ١٧٨، ص ١٧٩.

(٨٠) مدونات البنك الدولي، التقديرات المحدثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم: النظر إلى عام ٢٠٢٠، والتطلع إلى آفاق ٢٠٢١، ١/١١/٢٠٢١؛ altgdy... httpss://blogs.woldbank.org

(٨١) فريدة لوني، تأثير جائحة كوفيد ١٩ على ظاهرتي الهجرة واللجوء في العالم، مرجع سابق، ص ص ١٧٨، ص١٧٩.

(٨٢) البنك الدولي، جائحة كورونا تؤدي إلى سقوط نحو ١٥٠ مليون تحت براثن الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٢١، ١٧/١٠/٢٠٢٠؛ new... <https:blogs-woldbank.org

(٨٣) باسم راشد، اتجاهات تأثير وباء كورونا على الهجرة العالمية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٧ أبريل ٢٠٢٠ على الرابط؛ <https//futureuae.com

(٨٤) أحمد عبد الله الماضي، الهجرة الدولية في إطار القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مجلد (١)، العدد(٣)، العراق، ٢٠١٧، ص١٧٥.

(٨٥) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR، مستويات النزوح تسجل رقمًا قياسيًا متجه تصاعدًا استمر لعقد من الزمان، ١٦ يونيو، ٢٠٢٢؛

> news<https//www-unher-org

(٨٦) تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، ص ص٣-٦.

IOM.un.Migration

(٨٧) سياق اللاجئين في مصر؛

– UNHCR EGYPT About-us < https://www-unchr-org

(٨٨) تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص١٧.

(89) The Global Risks Report 2023 , The World Economic Forum January 2023. P.6; https://www3. We forum. org /docs/wef-global – resks- report

(٩٠) تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص١٧.

(٩١) مدونات البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية في خمسة رسوم بيانية؛ World Bank Bolgs–2022 – 11-1

https://Blogs. World bank.org

(٩٢) نزار عبد المعطي، هجرة المصريين بين الشرعية إلى غير الشرعية، مرجع سابق، ص٢٩.

(٩٣) فريدة قاضي، الهجرة غير الشرعية، خلفياتها ودوافعها، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات، الجزائر، ٢٠١٠، ص٦٣.

(٩٤) نصيرة مهيرة، جريمة الإتجار بالأشخاص وجريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة، مجلة دراسات عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ع ٦٥، أبريل ٢٠١٨، ص٩٨.

(٩٥) عادل السيد محمد علي، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والقانون، ع(٣)، م(١)، ٢٠١٨، ص٨٧٤.

(٩٦) وفاء سمير نعيم، الهجرة غير الشرعية في مصر: الواقع وآليات المواجهة، مرجع سابق، ص١٨.

(٩٧) إحصاء/ معدل الفقر في مصر عام ٢٠١٩،

News<https://gate.ahram.org

(٩٨) الهجرة غير الشرعية من منظور الإتجار في البشر، نحو آليات للحد من الظاهرة، ورقة سياسات تصدرها وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان التابعة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية، فبراير ٢٠١٧، ص٦.

(٩٩) عبد المطلب إدريس، العوامل المجتمعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص ٤٩١.

(١٠٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري،

https:www.capmas.gov.eg

(١٠١) معلومات عن العمالة غير المنتظمة،

https://m.elwatan.news.com

(١٠٢) وليم عبيد، البعد التربوي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ب.ت، ص٤.

(١٠٣) حسين خميس إبراهيم نحلة، العلاقة بين تمكين الشباب كأحد استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع والحد من الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصري، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٥١)، مجلد (٢)، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٥٢٣.

(١٠٤) أحمد وهدان، وإيمان شريف، حلقة نقاشية عن الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد (٤٨)، العدد الأول، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٩٩.

(١٠٥) هجرة الشباب العربي نزيف بشري... حلم زائف وهروب من واقع سيء؛

http://www.arabmail.ed/

(١٠٦) وفاء سمير نعيم، الهجرة غير الشرعية في مصر: الواقع وآليات المواجهة، مرجع سابق، ص ص ٢٠-٢١.

(١٠٧) فيصل بن حليلو، وآخرون، تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الإتجار بالبشر: واقع وتحديات، مرجع سابق، ص ٧١١.

(١٠٨) محمد مصباح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٣، ص١٥١.

(١٠٩) طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص٤١.

(110) Human Trafficking and Migrant Smuggling , United Nations office on Drugs and Crime (UNODC); http://www unodc. org/e4j/ar/ secondary / human , trafficking , and, migrant, smuggling.htm/

(١١١) خيرة طالب، جرائم الإتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية في التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٨، ص ص ٥٨-٥٩.

(١١٢) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامج العالمي لمكافحة الإتجار بالبشر، مجموعة أدوات لمكافحة الإتجار بالأشخاص، ب.ت، ص ٧، ص ٩؛

https://wwwunodc.org

(١١٣) تيسير ابن لمقدم، الإتجار بالأشخاص والهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص٩٣.

(١١٤) نصيرة دوب، التمييز بين جريمة تهريب المهاجرين وجريمة الإتجار بالبشر، مرجع سابق، ص ص ٥٣٩-٥٤٠.

(١١٥) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر (٢٠١٦ / ٢٠٢١) اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، ص٤؛

www.nccpimandtip.gov.eg

(١١٦) سوزي عدلي ناشد، الإتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(117) COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOC COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGIONS, on the Eu strategy on combatting trafficking in Human Beings (2021 / 2025).p.1.

(١١٨) عادل حامد بشير، الضمانات الإجرامية لضحايا الإتجار بالبشر في التشريع المصري رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٠، مجلة الشريعة والقانون، العدد (٣٤)، الجزء الأول، كلية الحقوق، جامعة أسوان، ٢٠١٩.

(١١٩) محمد سرور الحريري، الإتجار بالبشر وسبل مكافحتها، قراءة في الاستراتيجيات والاتفاقيات الدولية، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٩، ص٣؛

www.acrseg.org

(١٢٠) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان والإتجار بالأشخاص، ٢٠١٩؛

https://www.ohchr.org

(١٢١) فيصل ابن حليلو، تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الإتجار بالبشر: واقع وتحديات، مرجع سابق، ص٧١٥.

(١٢٢) اليوم العالمي للإتجار بالبشر، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٣ ديسمبر، ٢٠٢١؛

http://www.sis.gor.eg

(١٢٣) إيمان السيد عرفة، بورصة الإتجار بالبشر وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ٢٠١٧؛

http:Journals.ekb.eg

(١٢٤) الاستغلال الجنسي للأطفال في منطقة الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، الاستعراض الإقليمي لمنظمات إيكبات إنترناشونال، ٢٠٢٠، ص ٥.

(١٢٥) مكافحة الإتجار بالأشخاص، كتيب إرشادي للبرلمانيين، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ص٦٩؛

>https://www.unodc.org

(١٢٦) راميا محمد شاعر، الإتجار بالبشر (قراءة قانونية اجتماعية)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٩، ص ١٤.

(١٢٧) فيصل بن حليلو، تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الإتجار بالبشر: واقع وتحديات، مرجع سابق، ص٧١٦.

(١٢٨) مكتب مكافحة الإتجار بالأشخاص، كتب إرشادية للبرلمانيين، مرجع سابق، ص٧٠.

(١٢٩) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مجموعة أدوات لمكافحة الإتجار بالأشخاص، البرنامج العالمي لمكافحة الإتجار بالبشر، ب.ت، ص ص ٥٢٥-٥٢٧؛

http://www.unodc.org

(130) COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUCNCIL, THE EUROPEAN

ECONOMIC AND SOCIOLOGY, ON THE EU STRATEGY ON COMBATTING TRAFFICKING IN HUMAN BEINGS (2021-2025), brussels,2021, p.9

(١٣١) تيسير بن لمقدم، الإتجار بالأشخاص والهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص٥٨.

(١٣٢) عبد الرحمن علي إبراهيم، وآلاء ناصر أحمد، جريمة الإتجار بالبشر دراسة تحليلية نقدية في ضوء التشريعات الدولية والعربية، مجلة الابحاث القانونية المعمقة، العدد (٣٨)، ص ٩٣، ٢٠٢٠/٣/٢٨؛

http://Jilrc.com

(١٣٣) حمدي محمد محمود حسين، المسئولية الجنائية عن جريمة الإتجار بالبشر والجرائم الملحقة بها في ضوء التشريعات المقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٧١.

(١٣٤) شيماء مناع، الآليات القانونية لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٩، ص١٠.

(١٣٥) التمييز بين جريمة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، ٢٠١٧؛

HTTP://WWW.OSIP.cerist.dz

(١٣٦) رهام أكرم عمر، جريمة الإتجار بالبشر، دراسة مقارنة دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٧٣.

(١٣٧) عادل حامد بشير، الضمانات الاجرائية لضحايا الإتجار بالبشر في التشريع المصري رقم (٦٤) لسنة ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص١٢٥.

(١٣٨) وحدة مكافحة الإتجار بالبشر؛

www.child trafficking.org Anti-Human Trafficking unit

(١٣٩) الدعارة حسب البلد؛

https://ar.m.wikipedia-org

(١٤٠) عتيقة بلجيل، الهجرة غير الشرعية، والاستغلال الجنسي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد (٢)، ص٤٦، ص ٤٧.

(١٤١) راميا محمد شاعر، الإتجار بالبشر قراءة قانونية اجتماعية، مرجع سابق، ص١٠.

(١٤٢) الجهود الدولية في مكافحة الإتجار بالبشر، الجزء الثاني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠؛

https//books.google.com.eg

(١٤٣) الاستعراض الإقليمي للاستغلال الجنسي للأطفال في منطقة الشرق الأوسط ecpat international، 2020، ص ٤، ص٥؛

http:www-ecapt-org

(١٤٤) المرجع السابق، ص ٢٢.

(١٤٥) معًا ضد الإتجار بالبشر ٢٨ يوليو ٢٠٢١، في اليوم العالمي لمكافحة الإتجار بالبشر، ٣٠ يوليو، ٢٠٢١؛

Nccpim a --- <https://m.Facebook.com

(١٤٦) خالد مصطفي فهمي، النظام القانوني لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر في ضوء القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ في الاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية- دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ٩٨.

(١٤٧) وحدة مكافحة الإتجار بالبشر؛

Anti.Human Trafficking unit www.child.Trafficking.org

(١٤٨) مكتب رصد ومكافحة الإتجار بالبشر، وزارة الخارجية الامريكية، واشنطن، يناير، ٢٠٢١ .

http://www.state.gov.us.DEPARTMENT OF STATE White House ، USA.gov office of The Inspector General Archives contact us

(١٤٩) أنواع الإتجار بالبشر،

http://www.interpol

(١٥٠) التقديرات العالمية والإقليمية بشأن العمال المنزليين، موجز السياسة رقم (٤)، منظمة العمل الدولية، ٢٠١١، ص ص ٦-٧.

(151) www.Child-Traffickinh.org Anti-Human Trafficking.org

(١٥٢) راميا محمد شاعر، الإتجار بالبشر قراءة قانونية اجتماعية، مرجع سابق، ص٢٥.

(١٥٣) سوزي عدلي ناشد، الإتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، مرجع سابق، ص ٤٧.

(١٥٤) المرجع السابق، ص٥٨.

(١٥٥) سبعة أشكال جديدة للإتجار بالبشر ٣٠/يوليو/٢٠١٨؛
>https://WWW.Alhurra.com

(١٥٦) قانون نموذجي لمكافحة الإتجار بالأشخاص، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، UNODC الأمم المتحدة، فيينا، ٢٠١٠، ص ص ١٧-٢٠.

(١٥٧) الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦ المعدلة في بروتوكول عام ١٩٥٣، المادة (١)، الفقرة (أ).

(١٥٨) قانون نموذجي لمكافحة الإتجار بالأشخاص، مرجع سابق، ص ٢٢.

(١٥٩) الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق (المادة ١٥).

(١٦٠) فاطمة عبد البديع محمد، خدمة الجماعة والإتجار بالبشر، مرجع سابق، ص١٥.

(١٦١) غادة حلمي، ضحايا الإتجار بالبشر في تزايد بسبب كورونا، ٢١ مايو ٢٠٢٠؛
https://elbashager.com

(١٦٢) محمد سرور الحريري، الإتجار بالبشر وسبل مكافحتها، قراءة في الاستراتيجيات والاتفاقيات الدولية، مرجع سابق، ص ٧.

(١٦٣) أحمد عبد السلام المجالي، اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الإتجار بالبشر، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (٩)، العدد(١)، الأردن، ٢٠١٦، ص ٧١.

(١٦٤) غادة حلمي، الإتجار بالبشر تداعيات اقتصادية ومخاطر اجتماعية، ١٣ أكتوبر، ٢٠١٨؛
https://www.almasdar.com

(١٦٥) ياسر عوض الكريم، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز البحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية ٢٠٠٨، ص٨٣.

(١٦٦) دراسة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للإتجار بالبشر داخل الاتحاد الأوروبي، ٢٠٢٠؛
https://ec.europa.eu/anti

(١٦٧) خيرة طالب، جرائم الإتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية في التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٩٩.

(١٦٨) مفوضية البرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي الاقتصادي بشأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإتجار بالبشر (٢٠٢١ / ٢٠٢٥)، بروكسل، ص ١١.

(١٦٩) فرض القانون على التكنولوجيا، والاتصالات الحديثة في مكافحة جرائم الإتجار بالبشر، تقرير لغادة لبيب، وناريمات يني، ٢٦ يونيو ٢٠٢٠؛

https://www.wataninet.com

(١٧٠) محمد جميل النسور، وعلا غازي عباس، الإتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مرجع سابق، ص ١٠٨٦.

(١٧١) تيسير ابن لمقدم، الإتجار بالأشخاص، والهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص ص ٨٥-٨٦.

(١٧٢) تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٣ يونيو، ٢٠١٠، بعنوان (عولمة الجريمة المنظمة وتحويلها إلى خطر يهدد الأمن)

UNITED NATION INFORMATION SERVICE Vienna international center; https://wwwunisunvienna.org

(١٧٣) واشنطن: جائحة كورونا شكلت بيئة مثالية للإتجار بالبشر؛

https://www.france24.com

(١٧٤) تبعات (كوفيد-١٩) على تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، الإنتربول، ١١ يونيو، ٢٠٢٠؛

https://www.interpol.int

(١٧٥) أخبار الأمم المتحدة، دراسة أصدرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حول الأثر المدمر لـ (كوفيد -١٩) على الضحايا الناجين من الإتجار، ٨ يوليو ٢٠٢١؛

(UNODC) https://news.un.org

(١٧٦) قانون نموذجي لمكافحة الإتجار بالأشخاص، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مرجع سابق، ص ٢٣.

Global-initia, tiveto fight Human Trafficking-un-Gift-UNODC.

(١٧٧) أمير فرج يوسف، مكافحة الإتجار بالبشر طبقًا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتب الحديثة، ط (١)، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٨٩.

(١٧٨) أخبار الأمم المتحدة، تقرير أممي يدق ناقوس الخطر، عدد الأطفال ضحايا الإتجار بالبشر يرتفع إلى ثلاث أضعاف، فبراير ٢٠٢١.

(١٧٩) آمنة جمعه الكتبي، جرائم الإتجار بالبشر: المفهوم والأسباب وسبل المواجهة، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط١٠، ٢٠٠٦.

(١٨٠) محمد جميل النسور، وعلا غازي عباس، الإتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها (دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الدولية والوطنية)، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد (٤١)، ملحق (٣)، ٢٠١٤، ص ١٠٨٦.

(١٨١) محكمة النقض المصرية (قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الإتجار بالبشر) لعام ٢٠٢١؛

https://www.cc.gov.eg

(١٨٢) عماد الدين محمد كامل عبد الحميد، مكافحة جرائم الإتجار بالبشر، دراسة في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة كلية الحقوق، العدد الخمسون، ديسمبر، ٢٠٢٠، ص ٢٠٤.

(١٨٣) شيماء مناع، الآليات القانونية لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر، مرجع سابق، ص٢٥.

(١٨٤) الأمم المتحدة، مجموعة أدوات لمكافحة الإتجار بالأشخاص، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ب، ت، ص١٢.

(١٨٥) بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر، والبحر، والجو

OHCHR ؛Instruments<https://www.ohchr.org

(١٨٦) وثيقة أُممية حول اتفاقية خطر الإتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، تم التصديق عليها من الجمعية العامة للأمم المتحدة وبدأ النفاذ بها في ٢٥ يوليو (www.un.org/docs/ws-asp?M-A/RES/3/17 (V١٩٥١

(187) wikipedia.org https://www.noor.book.com

(١٨٨) اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر ٢٠١٦، ٢٠٢١، جمهورية مصر العربية، ص١٨؛

www.nccpimandtip.gov.eg

(١٨٩) المرجع السابق، ص ص ٢٩-٣٠.

(١٩٠) الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، قانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٦ قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، العدد (٤٤)، مكرر (أ)، في الصادر ٧ نوفمبر سنة ٢٠١٦، ص٢.

(١٩١) الهجرة غير الشرعية من منظور الإتجار في البشر نحو آليات للحد من الظاهرة، ورقة سياسات تصدرها وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان التابعة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، فبراير، ٢٠١٧؛

https://www-maat peace.org

(١٩٢) مصر وملف الهجرة غير الشرعية، الهيئة العامة للاستعلامات، المركز الإعلامي، ٢١ مارس ٢٠٢٢؛

story<https://www.sis.gov.eg

(١٩٣) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر ٢٠١٦، ٢٠٢١، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، جمهورية مصر العربية؛

www.nccpimandtip-gov-eg

(١٩٤) اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، افتتاح أول دار إيواء لضحايا الإتجار بالبشر بمصر ٢٠٢٠/١١/٢،

www.nccpimandtip.gov.eg

(١٩٥) المنظمة الدولية للهجرة غير الشرعية، والإتجار بالبشر؛

https://egypt.un.org

(١٩٦) اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر ٢٠١٦، ٢٠٢١، جمهورية مصر العربية؛

www.nccpimandtip-gov-eg

(١٩٧) مصر وملف الهجرة غير الشرعية، الهيئة العامة للاستعلامات، المركز الإعلامي، ٢١ مارس ٢٠٢٢؛

Story<https://www.sis-gov-eg

(١٩٨) البنك الدولي يطلق خطة للاستثمار في البشر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمشاركة مصر، ٢٠١٩/١٠/١٧؛

https://m-elwatan news.com

(199) http: //www.Alarabya.net.

(٢٠٠) أيمن زهري، حوار مع صحيفة البديل المصرية، ٢٠٠٨/٢/٧؛

http: //www.Albadeel.net./Index. Php?option.com-Content-task=10247-Itemid=36

([201]) Ruahai Le,Justic Research on Factor Of The Grop Between Rich And Poor In Sichion University, China, 2008.

(٢٠٢) نزار عبد المعطي، هجرة المصريين من الشرعية إلى غير الشرعية، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢٠٣) نسيم بورني، ونور الدين عزوز، قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد٢، العدد٤، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ص٧٠-٧١.

(٢٠٤) وزارة القوى العاملة والهجرة، مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل، قطاع الهجرة والمصريين بالخارج، ٢٠١٤.

(٢٠٥) عائشة بية زيتوني، ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٤٥.

(٢٠٦) إيمان السيد عرفة، بورصة الإتجار بالبشر وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢٠٧) حنان بوغراف، دراسة تحليلية لأهم السلوكيات الإجرامية ذات العلاقة بالهجرة غير النظامية، مجلة الحقوق، والعلوم الإنسانية، الجزائر، مج(١٥)، ع(١)، ٢٠٢٢.

([208]) http://www.irfaasautak.com.2022.

(٢٠٩) محمد أحمد على حسانين، خصائص المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا وآثار الهجرة، ومستقبلها، دراسة جغرافية ميدانية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ٢٠٢٠، ص٢٦٧.

(٢١٠) إيهاب حامد سالم علي، المحددات المجتمعية المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، مجلة الخدمة الاجتماعية، ج(٨)، ع(٥٨)، مصر، ٢٠١٧، ص ص ١٤٤-١٤٥.

(٢١١) المرصد الأورومتوسطي؛

Euromed , HRA@septemper.2022

(٢١٢) أخبار الأمم المتحدة/ تقرير أممي يدق ناقوس الخطر (عدد أطفال ضحايا الإتجار ترتفع إلى ثلاث أضعاف / فبراير، ٢٠٢١)؛

Ar/news /tobic /law and crme- prevention

(٢١٣) أولريش بيك، مجتمع المخاطرة، ترجمة جورج كتورة، وإلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٨٦.

(214) The Global Risks Report-2023, The World Economic Forum, January 2023; http://WWW.WeForum-org/docs/docs/WEF.Global-Risks -Reprt-2023

(٢١٥) البنك الدولي، جائحة كورونا عطلت حركة الهجرة عبر المتوسط، ولكن لم توقفها، ٢٠٢٢/٦/١٥؛

News<https/:WWWalbankdawli-org

(٢١٦) نادية باكور، رؤية جديدة للهجرة، واللجوء في ظل جائحة كورونا دراسة في الآثار، والنتائج، مجلة التراث، مجلد(١١)، عدد(١)، الجرائم، ٢٠٢١

(٢١٧) مرزوق ريمة، تأثير كوفيد١٩على الهجرة غير الشرعية، مجلة التراث، مجلد ١١، العدد١، الجزائر، ٢٠٢١؛

article<https/:www.asjp.cerist.dz

(٢١٨) اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة، ومنع الهجرة غير الشرعية، والإتجار بالبشر؛

> https:www.unods.org-2022

(٢١٩) تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة الهجرة غير النظامية بالمنطقة، مركز المستقبل للأبحاث، والدراسات المتقدمة، ٨ أبريل ٢٠١٩؛

Item < ar-ae < https://futureuae – com.

(٢٢٠) أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي، والهجرة غير النظامية: دراسة حالة في ليبيا، المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، ٢٠٢١؛

https://www.dohainstitute.org

(٢٢١) سورة الملك، الآية ١٥.

دليل العمل الميداني

أولًا: البيانات الأولية:

- السن:
- المستوى التعليمي:
- الحالة الاجتماعية:
- عدد أفراد الأسرة:
- المهنة قبل الهجرة:

ثانيًا: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية:

- **عوامل التفكير في الهجرة (عوامل الطرد):**

١- الحرفة أو المهنة قبل التفكير في الهجرة؟ المدة التي قضتها فيها وسبب تركها.

٢- فرص العمل المتوفرة في قريتك محدودة، وما نوعية المهن المتاحة للشباب داخل القرية، وفي رأيك إيه السبب في عزوف الشباب عن العمل فيها والسعي للهجرة؟.

٣- فكرة البحث عن عمل خارج نطاق القرية " في أي محافظة أخرى"، وبدخل أعلى.

٤- فكرة عمل مشروع حر خاص بك بالفلوس اللي معاك، أو تشارك أي أحد من أقاربك أو أصدقائك، أفضل من الهجرة.

٥- ظروف المعيشة الصعبة وزيادة متطلبات الأسرة وعدم كفاية الدخل سبب رئيس للتفكير في الهجرة.

٦- انت مسئول عن والديك وأخواتك "وأسرتك إذا كنت متزوج".

٧- أسرتك مشجعاك على الهجرة غير الشرعية وإيه السبب، وإزاي بتساعدك في تنفيذ ذلك؟.

٨- الشعور باليأس والإحباط سبب في اتخاذ قرار الهجرة.

٩- تعتقد أن الهجرة غير الشرعية وسيلة "مشروعة" لكسب لقمة العيش واستمرارية الحياة بصورة أفضل.

١٠- فكرت في الهجرة عشان تحقق أحلامك الغير قادر على تحقيقها في بلدك، ويا ترى بتحلم بإيه؟.

١١- أنت شخص بطبعك مغامر بتحب التجارب الخطر.

١٢- وفقًا للبيانات الرسمية "قرية تلبانة" من أعلى القرى تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين في رأيك إيه السبب؟.

- **<u>عوامل اتخاذ قرار الهجرة (عوامل الجذب):</u>**

١٣- تجاربك السابقة للهجرة الغير شرعية هل نجحت أم فشلت في الوصول، وكررت التجربة كام مرة؟.

١٤- ليك أقارب أو أصدقاء في الخارج هيساعدوك لما توصل هناك.

١٥- تعرف إيه عن الحياة في أوروبا، وعشان كدة عايز تهاجر هناك.

١٦- معلوماتك عن المجتمع الأوروبي، حصلت عليها منين؟

١٧- ليك أصحاب أو أقارب هاجروا ونجحوا في تحقيق حلمهم، وعشان كدا عايز تسافر زيهم.

ثالثًا: خطوات السفر، وطرق التفاوض:

١٨- اتعرفت ازاي على السمسار اللي ساعدك في تنفيذ عملية الهجرة.

- من خلال الأقارب أو الأصدقاء.
- من خلال مواقع الإنترنت.
- السمسار يرسل أشخاص للقرية، يقنعوا الشباب بمزايا الهجرة لأوروبا.

١٩- المهرب شخص معلوم لأهل البلد، حيث يمكن الرجوع إليه في حالة حدوث أي مشكلة.

٢٠- كيفية التفاوض على إجراءات السفر؟ وهل انت اللي اتفاوضت ولا مين؟.

- المبلغ المطلوب وكيفية سداده.
- الضمانات المطلوبة لضمان السداد " إيصالات أمانة ".
- هل الاتفاق شامل توفير فرصة عمل عند الوصول؟.

٢١- أنت اللي بتحدد البلد اللي أنت عايز تهاجر إليها، والطريقة اللي هتسافر من خلالها " برًا، أو بحرًا".

٢٢- سمسار التهريب بيوضح لك مخاطر كل طريق ويترك لك حرية الاختيار.

٢٣- في رأيك ليه أغلبية المهاجرين يرغبون في التوجه إلى إيطاليا؟.

٢٤- الأموال المطلوبة بتختلف على حسب البلد اللي ترغب الهجرة إليها، وحسب الوسيلة.

٢٥- المبالغ المطلوبة ثابتة للجميع، أم قابلة للتفاوض.

٢٦- أخدت أي ضمانات على السمسار مقابل السلامة والأمان في الرحلة والحفاظ على حقك في الفلوس في حال فشل الرحلة؟، وما هي الضمانات؟.

٢٧- جبت الفلوس المتفق عليها للهجرة إزاي.

رابعًا: مخاطر الهجرة الغير شرعية، وعلاقتها بالإتجار بالبشر:

- **مخاطر تعرضت ليها أثناء الرحلة:**

٢٨- نظرًا لمرورك بالتجربة قبل كدا، تقدر تروي طبيعة المخاطر اللي اتعرضت ليها أنت أو أي حد من أصدقائك منذ بداية الرحلة حتى الوصول، أو في حالة الفشل والعودة.

٢٩- كنت عارف إنك هتتعرض لتلك المخاطر والأهوال أثناء الرحلة، وعلى الرغم من ذلك قررت خوض التجربة على الرغم من إنك ممكن تفقد حياتك في تلك الرحلة.

٣٠- رد فعل الأهالي تجاه سماسرة التهريب في حال لا قدر الله غرق المركب وفقدان الشباب، هل يتم الإبلاغ عنه؟ هل بيرجع الفلوس اللي أخذها؟ أم يستعوضوا ربنا في الابن والمال.

- **مخاطر الإتجار بالبشر أثناء الرحلة أو عند الترحيل أو بعد الوصول:**

٣١- غالبية المهاجرين بطريقة غير شرعية يتعرضون للاستغلال ولانتهاكات جسيمة من قبل مافيا الإتجار بالبشر، صور تلك الانتهاكات، وفي أي مرحلة من الرحلة.

٣٢- ما أعمار وجنسيات المهاجرين اللي كانوا معاك في الرحلة؟ وهل كان معاكوا فتيات في الرحلة؟ وهل تعرضوا لمضايقات من قبل المهربين أو حرس الحدود أو من عصابات الإتجار؟.

٣٣- أثناء الرحلة وعند التخزين الذي قد يستمر لفترات طويلة، هل أنت أو حد من رفاقك اتعرض للتهديد؟، أو الابتزاز والإكراه من عصابات الإتجار بالبشر للقيام بأعمال غير مشروعة: (استغلال جنسي – إجبار على تعاطي المخدرات وترويجها – السخرة، أو العمل القهري).

٣٤- في حال اعتراض المركب من حرس الحدود والعودة، ما هي الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون أثناء الترحيل؟.

٣٥- في حال عدم مقدرة المهاجر على الدفع للمهرب عند الوصول هل بيتم احتجازه ويتعرض للاستغلال والبيع لمافيا الإتجار بالبشر لحين سداد الدين؟.

٣٦- بعد الوصول إلى أوروبا تظل تحت سيطرة تلك العصابات، وهل التحرر والهروب منهم أمر صعب؟.

٣٧- هل ترى أن عصابات التهريب والإتجار بالبشر تستغل حالة الاستضعاف للمهاجرين، ويتم الإتجار بهم بأبشع الصور؟.

- **<u>الوعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر:</u>**

٣٨- بعد الحادثة الأخيرة اللي راح ضحيتها أعداد كبيرة من أبناء قريتك، وفقدت عديد من الأسر أبنائهم ومدخراتهم، هل تشعر بالندم وترغب بالتراجع عن فكرة الهجرة؟.

٣٩- على الرغم من المخاطر والأهوال التي يعيشها الشباب المهاجرون الغير شرعيون التي قد تصل إلى حد الموت، وتتناولها وسائل الإعلام صوت وصورة بصفة مستمرة، إلا أنه مازال هناك عديد من الشباب الحالمين بالهروب إلى أوروبا..... في رأيك ما السبب؟.

٤٠- أطفال "صغار جدًا في السن" تتراوح أعمارهم ما بين (١١ – ١٢ سنة) تدفع بيهم أهاليهم في رحلات هجرة غير شرعية محفوفة بالمخاطر، في رأيك إيه

التغيرات التي حدثت للأسرة المصرية لكي تضحي هكذا بأطفالها من أجل المال؟.

- **وجهة نظر تعكس رؤية المجتمع لظاهرة الهجرة غير الشرعية:**

٤١- يرى البعض أن المبالغ المالية التي تدفع لسماسرة التهريب يمكن أن يبدأ بها مشروع صغير في بلده، ويحمي نفسه وأسرته من تلك المخاطر..... ما رأيك؟.

٤٢- يرى البعض أن الشباب الذي يسعى للهجرة غير الشرعية لتحقيق الكسب السريع دون تقدير لحجم الخسائر، والمخاطر التي قد تحدث شباب متهور وغير مسئول، ما رأيك؟.

٤٣- أكد غالبية رجال الدين أنه لا يجوز شرعًا اتجاه الشباب للهجرة غير الشرعية لأنها تعتمد على التزوير والخداع، وقد يصل الأمر إلى إزهاق الأرواح..... ما رأيك؟.

٤٤- يرى البعض أن مكافحة الهجرة الغير شرعية تتطلب تغليظ العقوبات التي تقع على سماسرة التهريب ويجب أيضًا اعتبار المهاجرين الغير شرعيين جناة وليس ضحايا..... ما رأيك؟.

خامسًا: المستجدات الراهنة ودورها في تنامي معدلات الهجرة الغير شرعية ومخاطر الإتجار بالبشر:

٤٥- دور الجائحة العالمية (كوفيد -١٩) في ارتفاع أعداد المهاجرين الغير شرعيين، ومخاطر الإتجار.

٤٦- الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي يمر بها العالم ومنها مصر، فرضت على الفئات الهشة في المجتمع اختيارات حياتية أسوء وأكثر خطورة.

٤٧- دور التطور التكنولوجي العالمي في تصاعد أعداد المهاجرين الغير شرعيين، حيث أصبح لشبكات التواصل الاجتماعي دور كبير في استقطاب الضحايا من المهاجرين والإتجار بهم عبر الإنترنت.

٤٨- التطورات التي طرأت على ظاهرة الهجرة الغير شرعية لتجعلها قادرة على الاستمرار وبقوة حتى الوقت الراهن؟.

سادسًا: تقييم الجهود المبذولة لمكافحة الهجرة الغير شرعية، والإتجار بالبشر:

٤٩- على الرغم من الجهود المصرية التي تبذل على كافة المستويات لمكافحة الهجرة الغير شرعية، إلا أن تلك الظاهرة في تصاعد مستمر وتنامي خطير حتى هذه اللحظة الراهنة؟ في رأيك إيه السبب؟.

٥٠- رأيك في المبادرات التي تقدمها الدولة للمحافظات الأكثر تصديرًا للمهاجرين الغير شرعيين مثل (مبادرة مراكب النجاة – ومبادرة حياة كريمة – ومبادرة فكرتك مشروعك – والمشروعات الصغيرة التي تدعمها الجمعيات الأهلية) هل حققت النتائج المطلوبة والحد من أعداد المهاجرين.

٥١- هل تم تنفيذ نماذج لتلك المبادرات في قريتك، وهل أنت أو أي حد من أقاربك أو أصدقائك استفاد منها؟.

٥٢- هل تعتقد أن هناك انفصال تام بين ما تقدمه الدولة من جهود لمكافحة تلك الظاهرة وبين فكر واتجاهات الشباب نحو تلك التجربة؟.

٥٣- برامج التوعية التي يتم بثها عبر وسائل الإعلام المختلفة حول مخاطر الهجرة شرعية لها دور فعال في إقناع الشباب بالعزوف عن تلك الفكرة؟.

٥٤- من خلال تجربتك الشخصية وتجارب الآخرين ممن نجحوا في تحقيق حلمهم في الوصول إلى الضفة الغربية أو اللي دفعوا حياتهم ثمنًا لهذه التجربة... هل ترى أن التجربة تستحق المخاطرة أم لا؟.

٥٥- ما رؤيتك للمستقبل؟.

Illegal immigration and the risks of human trafficking in light of the current developments Repercussions and coping mechanisms :A field study on a village in Dakahlia Governorate

Abstract

The current study aimed to provide an integrated picture of the reality of the phenomenon of illegal immigration in Egyptian society, reveal the reasons and motives that lie behind the continued escalation of flows of illegal immigrants, and reveal the risks resulting from the association of this phenomenon with human trafficking crimes and its repercussions on both the exporting and receiving countries in light of developments. And the current challenges that the region is going through in general, and Egypt in particular, and to evaluate the effectiveness of international and Egyptian efforts in confronting this phenomenon.

The study used the descriptive analytical method and used a case study using an in-depth interview guide, which was applied to (25 cases) of young people who went through the experience of migration. The field study was applied to the village of Talbana, affiliated with the center of Mansoura - Dakahlia Governorate, and the study reached results, the most important of which are:

that the phenomenon of illegal immigration is still continuing and on the rise until the present time, despite the efforts made by the state to confront it. For this phenomenon, the study revealed the current challenges that have strongly influenced the rise in rates of illegal immigration and the risks of human trafficking, the most important of which are the economic crises and escalating inflationary pressures, the global pandemic Corona and its economic repercussions, and the security unrest in Libya that has doubled the activity of migrant smuggling and human trafficking networks, digital technologies. Technology has posed a serious security challenge and increased the seriousness of the crimes of migrant smuggling and human trafficking through cyberspace.

Keywords: illegal immigration- human trafficking- risk society.